الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة الجزائر "2" معهد الأثار

ترميم بقايا المواقع الأثرية

"القلعة الرومانية ديميدي" أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأثار تخصص صيانة وترميم

إعداد الطالب تحت إشراف

جقليل الطيب أ.د/ معزوز عبد الحق

السنة الجامعية 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة الجزائر "2" معهد الأثار

ترميم بقايا المواقع الأثرية

"القلعة الرومانية ديميدي" أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأثار تخصص صيانة وترميم

إعداد الطالب تحت إشراف

جقليل الطيب أ.د/ معزوز عبد الحق

لجنة المناقشة

أ.د/ سليم دريسي رئيسا

أ.د/ عبد الحق معزوز مقررا

.د/ بدر الدين بلعيبود عضوا

د/ بوخنوف أرزقي عضوا

د/ محمد الشريف حمزة عضوا

د/ بشاري عضوا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين وأمي الثانية

زوجتي العزيزة

وكل العائلة

أهديكم ثمرة عملي هذا

جقليل الطيب

شكر وإمتنان

الشكر والحمد للمولى عز وجل على كل نعمه

كل الشكر والإمتنان للأستاذ المحترم عبد **الحق معزوز** ولولا إسراره ومتابعته لما رأى العمل نورا

من ساعدني وشجعني ولو بكلمة في إنجازي للعمل

الأستاذة الأفاضل **محفوظ بوطبة**، **جمعة ابراهيم**، **حميرة محمد**، **شعبان محمد**

رئيس وعمال مخبر البيولوجيا لجامعة الجلفة،أخص بالذكر عثمان محمد

لكم مني كل الشكر والإمتنان

جقليل الطيب

المقدمة

مقدمة:

كان للتقدم العلمي والتقني دورا كبيرا في تطور مناهج وأبحاث ترميم المعالم التاريخية والأثرية في أواخر القرن العشرين، الذي نتج عنها ظهور عدد كبير من النظريات والمدارس المختصة في الترميم، والتي تنوعت في آراءها وأساليبها حتى وصلت إلى مرحلة النقد والتضاد الكامل مابين أفكار وأساليب كل مدرسة، بالخصوص في المواد المستعملة ونسبة وكيفية التدخل المتبعة في عمليات الترميم. هذا ورافقته اكتشافات كبيرة للمواقع الأثرية في العراق وسوريا ومصر بعد انتشار التنقيات الأثرية وما انجر عليها من اتلاف وتدهور كبير للمجموعات الأثرية مم تطلب إجراء عمليات ترميمية عليها.

بعد انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية وما خلفتاه من دمار هائل بالخصوص الحرب العالمية الثانية التي أتت على أغلب مراكز المدن الأوربية العتيقة ذات الطابع الكلاسيكي في معمارها، مثل لندن وبرلين وباريس وروما، أصبح المعماريين والمرممين في وضع وحالة جديدتين دامر هائل وخرائب مس أغلب معالمها. هذا الوضع الجديد فرض عليهم اتخاذ إجراءات وأساليب أخرى في مجال ترميم المعالم الأثرية والتاريخية وتبينهم لفكرة إعادة البناء الكلي والاستكمال لكل ماتهدم.

إن الوضع الجديد للمواقع الأثرية والتاريخية، التي أصبحت بقايا وخرائب وضع المرميمن والمعماريين أمام تحد ليس تقني أو مادي، لأن التطور العلمي الحاصل في تلك الفترة أزال جل العقبات التقنية والفنية في الجانب المعماري. لكن التحدي الحاصل هو فكري ونظري أكثر مما هو تقني مادي. وضع فتح الكثير من الجدل والنقاش حول العديد من النقاط التي لم تنطبق عليها النظريات والأفكار الكلاسيكية التي كانت سائدة ومعمول بها في بدايات ترميم الأثار بالخصوص حول عمليات إعادة البناء الكاملة الواسعة التي شهدتها أوربا ودخول المجددين والمحافظين في صراع فكري وقانوني بسببه. هذا الوضع الجديد الذي أصبحت فيه الأثار تستلزم معاملة استثنائية بالخصوص في ترميمها وإعادة بناءها. وهذا ما سنحاوله تناوله في دراستنا.

الإشكالية العامة:

ترميم وإعادة بناء أطلال الأثار أوبقايا الأثار كما اصطلحنا عليها في دراستنا سيكون المحور الأساسي للإشكالية العامة للدراسة، والسؤال الذي سنطرحه كإشكالية لموضوع دراستنا:

كيف يمكن ترميم بقايا قلعة ديميدي، وماهي المناهج الممكن تطبيقها لترميمها بدون المس بمبادئ الترميم المعروفة؟

وللإجابة على سؤال الإشكالية، نقوم بطرح أسئلة فرعية للإحاطة به وتوضيح جزئياته. أكثر.

- ماهي بقايا المواقع الأثرية، وما المصطلح الدقيق الممكن اطلاقه عليها؟
- ما أشكال بقايا المواقع الأثرية، وما أسباب ومراحل تشكلها؟
- ما أهم النظريات والمبادئ الخاصة بالترميم وما مدى ملاءمتها نظريا وتطبيقيا مع بقايا المواقع الأثرية؟
- هل تعتبر عمليات إعادة البناء كإجراء ترميمي حل مقبول لجميع حالات البقايا المواقع الأثرية. وإن كان ذلك، فهل يمكن وضع مبادئ وأهداف محددة لهته العمليات من خلال منهج معين؟
- ما الجدوى من ترميم بقايا قلعة ديميدي وهي حطام وبقايا، ما دامت لا تعطي الانطباع بأنها ذات قيمة؟

هي أسئلة كثيرة حاولنا المختصون الإجابة عليها، لكن محاولاتهم زدات من الهوة بينهم، حتى بين المنتسبين للمدرسة نفسها، وتعددت الرؤى التي لم تصل إلى نضج النظرية، وتعدد التجارب بالخصوص في أوربا حيث تم إعادة بناء واستكمال العديد من المباني التاريخية والأثرية بدون منهج أو نظرية واضحة.

والمتتبع لأغلب الأفكار والتجارب الحاصلة في مجال إعادة البناء والاستكمال، يجد أنه في نفس التجربة هناك نقاط مجدية وايجابية وفي نفس الوقت تحمل نقاط سلبية. وبالابتعاد

عن فكرة الولاء لنظرية معينة أو لمدرسة محددة، يمكننا الاستفادة من جميع التجارب الدولية بأخذ النقاط الإيجابية التي تنسجم وتتوافق ومشروع الترميم.

يجمع الكثير من المتتبعين أن "**شيزاري براندي**" هو أكثر من وفق في رؤيته للترميم بشكل عام وإعادة البناء والاستكمال بشكل خاص، ورؤيته طرحها في كتابه ذي الصيت العالي "**نظريات الترميم**" الذي جمع فيه كثير من مقالاته في العمارة والفن والترميم، وإن كان براندي مختص في الأصل في الفن والعمارة، لم يمنعه من الخوض في الترميم والحفظ. بل وأبهر الجميع بأفكاره ورؤيته للترميم. لأن العارف بجوهر الترميم يدرك ان عمليات الترميم جسدها المادة والتقنية وروحها الفكرة والرؤية الجلية لجميع قيم الأثار الجمالية منها والتاريخية والانسانية...الخ. وهذا ماستطاع براندي ان يخوض فيها بطريقة السهل الممتنع، بجعلة للأثر كائن حي وأعضاءه هي المواد والعناصر المشكلة للأثر، وجوهره هي القيم التي يحمله الأثر وأهمها القيمة الأثرية .والمرمم هو الشخص أو الطبيب المعالج للمريض.

أسباب اختيار الموضوع والعينة:

اختيارنا للموضوع لم يكن للصدفة فيه من بد، بل رغبة منا في ايجاد جواب لأسئلة لطالما دارت بتفكرينا عن حال بقايا المواقع الأثرية بشكل عام، وبشكل خاص المواقع الأثرية ببلادنا التي كثير منها أصبحت من التاريخ ومنها ما له من أهمية تاريخية كبيرة. وهي عديدة لا مجال هنا لعدها وحصرها فقط نذكرمنها "قلعة لامبيز" بباتنة، و"**قلعة ديميدي**" عينة دراستنا، التي لها أهمية تاريخية باعتبارها الحد الجغرافي الأخير لتواجد الرومان ببلادنا.

تاريخ الأبحاث لقلعة ديميدي:

يعود تاريخ الأبحاث لمنطقة مسعد إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، إذ قام كل من **تاريخ أبحاث قلعة ديميدي** "**أرنو- ARNAUD**" و"**روبو- REBOUD**" و"**أب قودار- L'ABBE GODARD**" وكذلك "**سوزوني- SUZZON**" قاموا برفع بعض الكتابات اللاتينية.

وكذلك تم أخذ عينات مكتوبة من قبل "**توبلون– TOUBBLANC**" بحيث أرسلت إلى "**م. ماسيرا– M. MASSIGRA**" و"**أو. ألبيرتيني– E. ALBERTINI**" مفتش الأثار الجزائرية اللذان زار مدينة مسعد سنة 1938 م بمعية "**ج. كاركوينو– .CARCOPINOJ**" رئيس المدرسة الفرنسية للآثار الرومانية، و"**ل. ليسكي– .L.ESSCHIL**" رئيس مصلحة الآثار القديمة، فاكتشفت البعثة مخلفات أثرية عديدة بعين المكان.

في نفس السنة 1938 وبمبادرة من "**م. بيش– M. BECH**" قام " **ليدو– LEDOUX**" و"**م. أستي– M. ASTIER**" بالإشراف على حفرية على طول المعسكر الذي كان مهدما في معظمه وتم استخراج منه الأسس المكونة من الصخور الجافة المرتكز عليها كما قام ليدو بعد ذلك بحفر خندق ابتداء من داخل المعسكر إلى الجهة الخلفية لـ "**برايتوريوم– PRAETORUIM**".

أقيمت حفرية أخرى سنة 1938م، دامت من 16 مارس إلى 19 أفريل من نفس السنة، اكتشفت خلالها مباني تواجدت على طول الطريق الكاريو، سميت فيما بعد بـ "الفاخوري– **POTIER**"، ومبنى"لماريوس ساتوروس".

غير أن هذه الحفرية لم تكن كافية لاستخراج كل عناصر المعسكر مما أدى بالقيام بحفريات أخرى سنة 1941م من 23 أكتوبر إلى أواخر نوفمبر، وهذا بفضل "**ج. كاركوينو .j CARCOPINO**" و"**ل. ليسكي L. LESCHI**" تم فيها الكشف عن المخازن الأرضية.

خطة البحث:

قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول كالآتي:

الفصل الأول: قلعة ديميدي دراسة تاريخية ومعمارية

قمنا فيه بتعريف حالة موضوع الدراسة، ألا وهي "قلعة ديميدي" وهي قلعة رومانية بنيت في القرن الأول ميلادي، ما يميزها عن غيرها من بقية القلاع المشكلة لليمس الروماني المتقدم

في الصحراء ليس في حجمها أو معمارها. بل في انها أقصى وأبعد قلعة في عمق شمال الصحراء الجزائرية، وتؤرخ لفترة صراع الرومان مع القبائل الرحل من الجيتول وغيرهم.

كذلك تناولنا فيه الجانب التاريخي للقلعة عبر مراحله المختلفة. وبعدها الجانب المعماري معتمدين عل الدراسة التي قام بها "**شارل بيكار–G. Charles Picarc**" في كتابه "**CASTELLUM DIMMIDI**" الذي درس الموقع والقلعة نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، أين كان للقلعة بعض الملامح الواضحة من خلا ل بقايا الجدران والأساسات، فكانت دراسته كافية للاطلاع على الجانب المعماري للقلعة.

كما قادتنا المعاينة الميدانية للموقع وبقايا القلعة لتشخيص حالة حفظ القلعة وما مدى التدهور التي تعرضت له لعديد الأسباب. كما وقفنا على اخر أجزاء للقلعة التي تشهد على إنشاءها قبل إندثارها تماما، إن لم نصونها.

الفصل الثاني: مفاهيم بقايا المواقع الأثرية

تناولنا في الفصل الثاني التعريف بموضوع محل الدراسة "بقايا المواقع الأثرية" من خلال محاولة إيجاد تعريف لها وتحديد وضبط المفاهيم التي تصب في الموضوع، لأنه خلال بحثنا لم نجد مصطلح أو تعريفا مضبوطا، بل لا يوجد مرجع تناول الموضوع بشكل مفصل ومحدد، وإنما إشارات في بعض الدراسات والكتب دون التفصيل فيه. ولقد صادفتنا صعوبات كبيرة جدا في إيجاد أي مصدر أو مرجع تناول هذا الموضوع، لذلك قمنا بالإتصال المباشر مع المختصين ومنظمات وجمعيات الحفاظ على الأثار الدولية دون الوصول إلى مصطلح أو فكرة واحدة. لذلك كان أغلب الفصل الأول اجتهاد منا بالاعتماد على معارفنا ورؤيتنا للموضوع.

الفصل الثالث: نظريات ترميم المعالم التاريخية والأثرية

في هذا الفصل حاولنا الإحاطة بمجال الحفظ والترميم في علم الأثار، هذا المجال لا تظبطه أحكام خاصة وإن كانت له مبادئ عامة متفق عليها بين جميع مدارس الترميم في العالم، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية وماتركته من دمار هائل مس أغلب المعالم التاريخية في أوربا ظهر الخلاف حول ترميم المباني الأثرية والتاريخية وكان الإختلاف جليا بالخصوص

في مسألة إعادة البناء والأستكمال للمباني الأثرية الذي سنتكلم عنه بالتفصيل في الفصل الثالث من العمل.

في الجزء الثاني من الفصل تناولنا أهم المنظرين للترميم وطرحنا افكارهم، كما أعطيناروؤية "**شيزاري براندي**" من خلال كتابه الشهير "**نظريات الترميم**" والذي بدون شك يعتبر من أهم كتب الترميم في الأثار، مركزين على النقاط الخاصة بالجانب المعماري لأن الكتاب تناول كثيرا الأعمال الفنية فلسفتها وهذا راجع لأن شيزاري براندي مختص في تاريخ الفن، إلا أن الكتاب يعطي حلول يمكن أن تكون مبادئ أساسية لترميم "بقايا المواقع الأثرية" موضوع دراستنا.

الفصل الرابع: مفاهيم إعادة بناء وإستكمال المباني الأثرية

الفصل الثالث تناولنا أكثر النقاط التي أحدثت جدلا وخلاف ومازالت لحد الأن في ترميم الآثار بشكل عام والمباني بشكل خاص، وهو موضوع إعادة البناء والإستكمال الذي أصبح العمل بهما أمرا واقعا. وبقى الإشكال في الكيفية من حيث الأساليب والمواد الداخلة في العمل ومن ناحية ثانية نسبة التدخل في إعادة المبنى على ما كان عليه.

ظهرت عديد الأصوات التي تطالب بتنظيم وظبط إعادة البناء والإستكمال من خلال مبادئ عامة طرحتها عديد المواثيق والمؤتمرات الدولية. إلا أنه لحد الساعة تعمل أغلب الدول على إعادة البناء والإستكمال الشبه الكي أو الكلي لإعتبارات غير مقنعة متخفيين تحت غطاء المحافظة والإحياء الدائم للأثر، ولكن في حقيقة الأمر هدفه الجلب السياحي.

الفصل الخامس: "الترميم الإيحائي" منهجا لإعادة بناء بقايا قلعة ديميدي

في هذا الفصل حاولنا تطبيق نظريات ومبادئ الترميم الحديثة منها والقديمة على مشروع ترميم القلعة، كإعادة بناء وإستكمال. وفي نفس الوقت تكييف هذه العمليات على مبادئ الترميم العامة. وكان لا بد من وضع أطر تحدد عملية الترميم، هذه الأطر هي القيم التاريخية والأثرية وباقي القيم التي وجب أخذها بعين الإعتبار.

في هذا الفصل اعتمدنا على أغلب النظريات وركزنا على الأفكار التي تنسجم وتوافق ونظرتنا للموضوع، وكان اعتمادنا الكبير على نظريات شيزاري براندي. وحاولنا أن تكون اقتراحاتنا موفقة إلى حد بعيد، وأن توفق بين الجانب الثقافي والجانب السياحي.

اصطلحنا على اقتراحنا لترميم بقايا المواقع الأثرية "**الترميم الإيحائي**" الذي بني على أفكار من نظريات الترميم الخاصة ببراندي وركائزه المبادئ الأساسية للترميم والحفاظ كما أعطينا بعدا حضاريا له من خلا الحفاظ على القيم التاريخية والأثرية للأثر. ولتوضيح ذلك قمنا بعمل مخططات بأبعاد ثلاثية للقلعة وأجزاءها، مخططات إعادة تصور المبنى ومخططات إعادة البناء لتحديد الأماكن الواجب ترميمها وفق منهج الترميم الإيحائي لبقايا قلعة ديميدي الرومانية.

وفي الأخير أنهينا بخاتمة للموضوع هي كنتائج للدراسة وتوصيات من أجل الإهتمام بمثل هذه المواقع الأثرية قبل أن تصبح أثرا بعد عين.

الفصل الأول:

قلعة ديميدي دراسة تاريخية ومعمارية

تحوي الجزائر إرثا كبيرا من الآثار الرومانية والبيزنطية بالأخص في المناطق الشمالية. حيث تنتشر الكثير من بقايا المدن والعمائر المدنية والعسكرية. وهذا ما دلت عليه أثار المدن كتيبازة ولامبيز وشرشال وتيمقاد.

كل ماتقدمنا جنوبا إلا وتقلصت العمارة المدنية تاركة المجال للعمارة الدفاعية المتمثلة في الحصون والقلاع التي تتوزع شمال الصحراء، وذلك لحامية الحدود الرومانية وتأمين المحاصيل ومناطق الرعي في الجهة الشمالية من هجمات القبائل المتنقلة، لذلك تم بناء عديد النقاط العسكرية المتقدمة والقلاع ضمن خط الليمس، ومن أهمها "**قلعة ديميدي**" المبنية على سفوح جبال أولاد نائل، التي يعتبرها المختصون أبعد عمق للتواجد الروماني جنوب الجزائر.

1. قلعة ديميدي جغرافيا وتاريخيا:

1.1. الموقع الجغرافي والتسمية:

تقع مسعد جنوب ولاية الجلفة، على بعد 375 كلم جنوب العاصمة، يحدها من البلديات شمالا عين الإبل والمجبارة وغربا والجنوب الغربي يحدها دلدول وسد رحال ومن الجنوب قطارة وأم العظام ومن الشرق سلمانة. تبلغ مساحتها (بلدية مسعد) 13962 كلم.

فلكيا تقع بين خطي عرض 34.09 شمالا وخط طول 3.30 شرقا. تضاريسها يغلب عليها الطابع الصحراوي، بها بعض المرتفعات من سلاسل الأطلس الصحراوي، وأهم هذه المرتفعات (جبال بوكحيل)، ويمر بها بعض الأودية منها واد مسعد الذي يشق المدينة ويسمى عند العامة (الحميضة) وجنوبا واد جدي. يسودها المناخ الصحراوي، وتأثيرات المناخ القاري، حيث تتميز بشتاء بارد قليل الأمطار.

تسمية ديميدي "**DIMMIDI**" من المرجح أن تكون ذات أصل بربري، أطلقت على المنطقة قبل التواجد الروماني بها. وهذا ما قدمه الباحث ألبيرتيني سنة 1936م بإظهار تناسبها مع أسم "**دمد** " الاسم الذي يطلقه سكان المنطقة عليها، من قبل بداية الحفائر على القلعة واستظهار اسم ديميدي الذي كان مكتوبا على نقائش عثر عليها في القلعة. أي أن السكان المحليين توارثوا هذا الاسم الذي يعود إلى ماقبل التواجد الروماني بالمنطقة. وما يؤكد أن التسمية محلية بربرية هو ما استنتجه الباحث ج. كاركوبينو من خلال مقارنتها مع بعض أسماء لأماكن في الجزائر حيث نهايتها غير خاضعة للقواعد اللاتينية، مثل "**ثاموقاديTHAMUGADI**" التي أصبحت تيمقاد فيما بعد، و" **لمبريدي– LAMBRIDI**" وكذلك "**ميديدي–MIDIDI**"...الخ، ولاحظ التناسب الكبير بين تسميات هذه الأماكن.

الصورة (01): صورة جوية لمحيط هضبة الموقع

2.1. اللمحة التاريخية:

عرفت الإمبراطورية الرومانية مرحلة جديدة في سياستها التوسعية منذ نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث بعد الميلاد، فتميزت هذه المرحلة الذي شهدت حكم السوفريين بالغزو المستمر وبالتغلغل داخل الأراضي النوميدية الشمالية من خلال إنشاء تحصينات وقلاع بالخصوص في الجهة الشرقية منها، مثل "**قلعة لامبيز**". عملت هذه التحصينات والمراكز العسكرية على مضايقة القبائل المرتحلة وسدت في طريقها كل المنافذ نحو الانتجاع في أقاليم رعيها في الحضنة وجنوب الأوراس، مما جعلها تتجه بأعداد كبيرة نحو سفوح الأطلس الصحراوي (جبال أولاد نايل وجبال عمور) ومنها إلى الهضاب العليا الموريتانية.[1] ذلك ما أدى بالرومان إلى إنشاء الحصن "**قلعة ديميدي**" 198م .

[1]- ير شنيتي، مة التحكم العسكري(الليمس الموريطاني) ومقاومة
ور ج1 عية، الجزائر. ، ص ص: 140، 141.

في بداية عهدالإمبراطور الإفريقي 198م "**سبتيم سيفير– SEPTIMESERVERE**" ، وبآمر منه، وتحت سلطة حاكم نوميديا "**كوينتوس أنيكيوس فوستوس – Q.ANICIOS FAUSTUS**" حاكم الفرقة الثالثة الأغسطية من سنة 196م إلى غاية 201م حيث شيدت القلعة "**CASETELLUMDIMMIDI**" من طرف "**فلافيوس سوبيروس– FLAVIS SUPERVIS**".

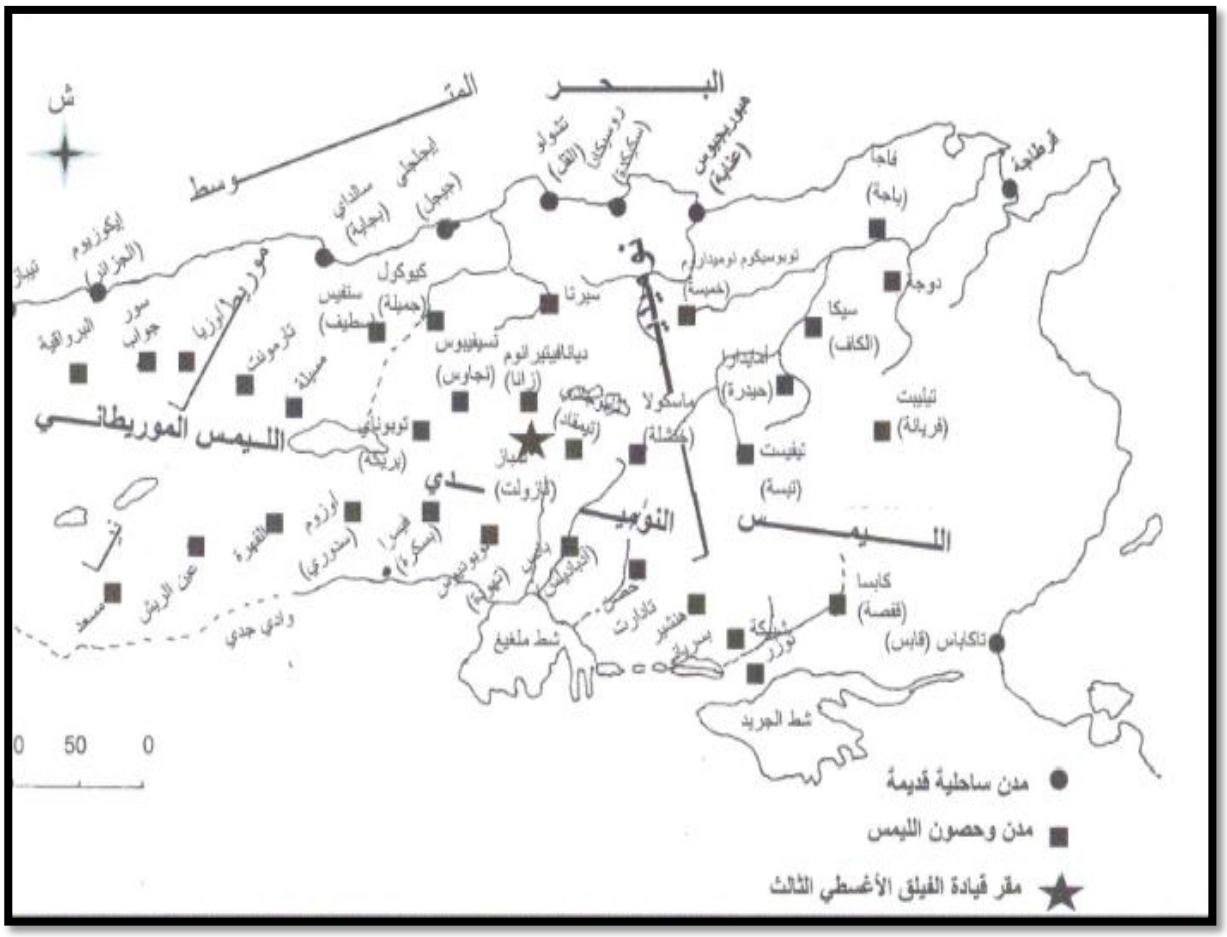

الخريطة (01): الليمس النوميدي خلال القرن الثالث الميلادي، عن شنيتي

ابتداء من سنة 198م كانت حامية مسعد بها من مفرزة متكونة من الفرقة الثالثة الأغسطية ومن الفرقة الثالثة القالية "GALLICA" القادمة من سوريا. إذ كان عدد كل واحد منها يصل إلى مائتين (200) رجل، مدعمين بـ خمسمائة (500) فارس من جناح "البانونين– Pannoniens" وذكر "بيكار"[1] في كتابه المهمات الخاصة لكل مفرزة. الأولى والمتمثلة في الفرقة "الثالثة الأغسطية" والفرقة "القالية" المتكونتان من المشاة، مهامهما تنظيم المعسكر وحراسته أثناء غياب الفرسان، والفرسان هم "جناح البانونين" المتخصصين في الطواف حول المعسكر أولا ثم التطلع على نطاق واسع في المنطقة ثانية. ووجود في البداية الفيلقين ضمن مجموعة واحدة . الجدول (01).

فرقة من 300 رجل	التاريخ	الحادثة
الفرقة الثالثة الأغسطية الفرقة القالية جناح البانونين	198م	تأسيس
الفرقة الثالثة الأغسطية	198م– 225م	الاحتلال
الفرقة الثالثة الأغسطية فرقة البالميرين	226م– 235م	
الفرقة الثالثة الأغسطية	235م– 238م	
	238م	الجلاء

الجدول (01): التاريخ العسكري لقلعة ديميدي، عن بيكارد

[1] - Picard G-Ch**, Castellum Dimmidi,** Alger-Paris, s.d, 1947, P 25.

راجع إلى أن المنطقة كانت غير آمنة مع وجود "LES REZZOUX".* فإرسال فرقة من المشاة للمغامرة وحدها كان آمرا متهورا، مما يستدعي بناء معسكر لتمكين الفرسان القيام بمهامهم وترك المشاة داخله.

بعد ذهاب "فلافيوس سوبيريوس" كانت حامية ديميدي موحدة من ناحية القيادة العسكرية، لكن منقسمة إداريا إلى وحدتين يحكمها كل من "**أوليوس فانديكس– ULPIS VINDEX**" و"**كوزينيوس إيارانواريوس– COSINIUS IRANUARIUS**"، متساويين في الرتبة وفي قيادة العلام (**VEXILLATION**)**.

مما لاحظه المنقبون عند قراءتهم النقائش التي عثروا عليها في الموقع، أن قوات فلافيوس انسحبت من المعسكر قبل انتهاء أشغال البناء فأصبح بذلك عدد الجنود مئة وستون (160) رجل.

وللإشارة، فإن أحد الأعلام أخذت من الفرقة الثالثة الأغسطية التي تعد نواة جيش إفريقيا، أما العلم الثاني فمأخوذة من الفرقة الثالثة القالية القادمة من سوريا، وقد كان التبادل بين الفرقتين القالية والأغسطية ذا أهمية بالغة حسب بيكار، وفي سنة 198م أرسلت الفرقة الثالثة الأغسطية بجيش لها إلى المشرق لمحاربة "**البارتين– PARTHIAN**"*** نظير اتجاه جيش من سوريا الذي له خبرات في فنون الحرب في المناطق الصحراوية لمساعدة الجيوش الإفريقية.

وخلال فترة حكم الإمبراطور "**كركلا– CARACALA**" (198م– 217م)، عمل على إرسال جيش من فيلق الثالثة الأغسطية إلى سوريا بدون إتباع المنهج العسكري للإمبراطور السابق في تعويض الجيوش المتنقلة عبر التحويل.

*– عصابات مسلحة تواجدت بالدول العربية، وخاصة في الصحراء، تقوم بالإغارة والنهب تعتمد على عنصر المفاجئة.

**– هي فرق من الجيش الروماني أنهت عملها العسكري وانتقلت إلى العمل الشبه العسكري مثل الإنشاء والبناء. استعملت كثيرا في إفريقيا لمساندة الجيوش المقاتلة.

***– البارثيين إمبراطورية ليست كبيرة تقع شرق ايطاليا ، دخلت في حرب طويلة مع الرومان، ما آخر العمل العسكري للرومان في إفريقيا وآسيا لعشرات السنين.

أما الإمبراطور "الاقبال- **ELAGABAL**" (218م- 222م) يبدو أنه مال لسياسة السلم خلال مدة حكمه، حيث أصبحت العمليات الحربية ضد الجيتول المتمردة أقل وقوعا.

ابتداء من فترة حكم سبتيم سيفير (198م) إلى غاية فترة حكم الإمبراطور"**قورديان الثالث- GORDIEN III**"، تولى قيادة المعسكر عدة حكام من بينهم "كوزينيوس إيانواريوس- COSINUIS IANUAUIS، أوليبوس فينديكس-ULPUIS VINDEX، لوكيوس كوررنيوليوس كوتا. LUCIUS CORNELIUS COTA، أوريليوس كورديانوس-AURELIUS CORDIANUSأوريليوس أفيتيانوس- AURLIUS AVITIANUS، م.أنتونينوس أكويلا- M.ANTONINUS AQUILA، كلوديوس سبيقن- CLAUDIUSSIGN". ولكن لم يتم تحديد مدة حكم كل واحد منهم.

وبمجيء الإمبراطور "**ألكسندر السوفيري- ALEXANDRE SEVRE**" (222م- 235م)، ظهرت فرقة عسكرية جديدة شاركت في الدفاع عن معسكر ديميدي، وهي وحدة "البالمرين- **PALMYREIENS**".

وفي سنة (225م و226م) كان الجيش يمون لوحده حامية ديميدي. لكن في أواخر سنة 226م أدركت الإمبراطورية الرومانية أنه من الضروري استعمال فرق متنقلة لمراقبة الطرق، وكان رومان البالميرن التي لم يعرف عددها وجناح "الفلافين- **ALA FLAVIA**" تتوفر فيهم هذه الشروط.

أثناء فترة حكم الإمبراطور حدث انشقاق بين الفرق العسكرية المتمركزة في معسكر ديميدي بفعل المنافسة التي كانت سائدة بينهم جراء اختلاف الولاء السياسي للحكام في روما، بالخصوص بين الفرقة الأغسطيية الثالثة والبالمرين من جهة ومن جهة آخري بعض الفرق العسكرية المفضلة لهذا الحاكم. وبمرور الوقت تطور الوضع مما أدى إلى ترك الفرقة الثالثة الأغسطية للمعسكر.[1]

[1] - Picard G-Ch.**op_cit** ; P21

وباغتيال الإمبراطور ألكسندر السوفيري، انقلبت الأوضاع لصالح الفرقة الثالثة الأغسطية التي رحبت بحكم "**الماكسميين**– **MAXIMIN**" (235م– 238م)، لكن سرعان ما عاد تخوف هذه الفرقة بمجيء "**قورديان الثالث**– **GORDIEN III**" إلى الحكم، الذي حاول تجديد سياسة ألكسندر السوفيري في تفضيل القوات السورية على القوات الإفريقية، مما أدى إلى شعور الفرقة الثالثة الأغسطية بالخطر الذي يهددها، لذا عارضت حكمه بشدة. لكن خسرت معركتها معه مما أدى إلى انحلالها ثم مغادرتها للمعسكر. بيد أن قورديان الثالث لم يتخذ أي إجراءات في أول فترة من حكمه، بل انتظر حتى يستتب له حكم كامل منطقة إفريقيا.

خلال سنة 238م تخلى هذا الإمبراطور عن دعم المعسكر المكلف بالدفاع عن تواجد الرومان، بهذا انسحبت الفرقة الثالثة الأغسطية من المعسكر طبقا لأوامر قورديان الثالث، وفي السنة الموالية قام بحل الفرقة الثالثة الأغسطية معاقبة لها وذلك لمشاركتها في عملية قتل جده "قورديان الأول".

وفي نهاية الأحداث تخلت الإمبراطورية الرومانية عن مشروع التوسع جنوبا، ليتم إفراغ المعسكر من الفرق العسكرية وانتهاء دوره كحامية للحدود الرومانية.

وبذلك تدخل الحامية مرحلة جديدة من تاريخها وهي مرحلة "الجيتول" أين سكنته قبائل الجيتول لفترة غير محددة وغيروا من شكل القلعة لتلائم متطلبات عيشهم.[1]

[1]- Picard G-Ch.**op_cit** ; P22.

2. الوصف المعماري للقلعة:

وصف القلعة تم بناءا على الدراسة التي قام بها "بيكار" في كتابه قلعة ديميدي، وهذا من خلال الرفع الأثري والمعماري الذي قام به في الموقع خلال سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، حيث كان للقلعة بقايا يمكن من خلالها عمل أثري ومعماري لمعرفة التخطيط العام للقلعة.

ومن خلال المعاينة الميدانية للموقع أخذنا فكرة ونظرة على مواد بناءها وشكل الهضبة التي بنيت عليها . إلا أن الخراب الكبير التي أصبحت عليه لايسمح بالعمل بالطرق العلمية إلا بعد القيام بحفرية جديدة.

1.2. التخطيط العام للقلعة:

بني المعسكر الروماني لديميدي على سطح هضبة تقدر مساحتها بنصف هكتار، فهو محاط بأسوار من كل جهة، وبذلك يتبع شكله وطبوغرافية المكان التي أدى إلى إعطائه شكل غير منتظم. وقد استخدمت تقنية "**OPUS INCERTUN**" لبناء أسواره. تخلل أسواره عدة أبواب، أهمها الباب الرئيسي ذو اتجاه شمال شرق محصن ببرجين نصف دائريين على جانبيه. أما الأبواب الأخرى فهي مداخل ثانوية، وجدت أثارها في الجهة الجنوبية للمعسكر، ولكن أسوارها وملحقاتها الدفاعية اندثرت. الشكل (01).

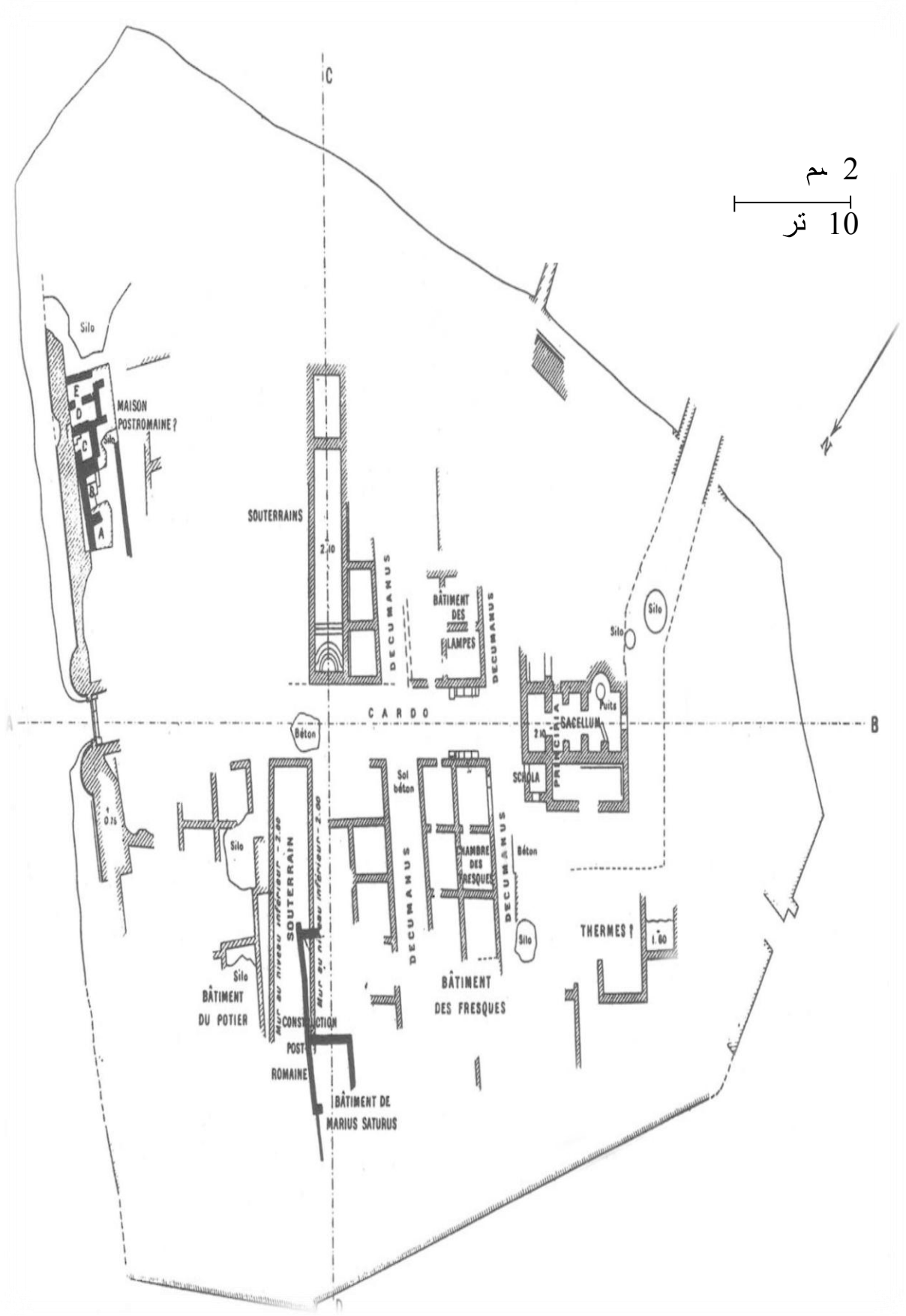

الشكل (01): مخطط القلعة، عن بيكار

أما التقسيمات الداخلية فنجدها ذات تخطيط منتظم، ومثل هذا التنظيم نجده في تخطيط المهندسين "بوليب- POLYBE" و"هيفن- HYGIN" عند بناء المعسكرات الرومانية.

نلاحظ على المخطط أن طريق "برايتوريا- **PRAETORIA**" يقطع ثلثي (2/3) طول الهضبة مؤديا إلى "برانسيبيا- **PRANCIPIA**"، فأعتبر هذا المسلك "**الكاردو ماكسيموس- KARDO MAXIMUS**" ذو اتجاه شمال شرق- جنوب غرب، تتخللها بطبيعة الحال طرق "**الدوكيمانوس- DOCUMANUS**" فشكلت بذلك حرف (T).

تتوزع على جوانب طريق الكاردو والدوكيمانوس، مباني ذات شكل مستطيل. حيث نجد في الجهة الجنوبية للمعسكر مبنى البرانسيبا الذي يشبه في تخطيطه شكل معبد روماني المتكون من من "**ناوس- NAOS**" و"**بروناوس- PRONAOS**"، حيث يحتوي هذا المبنى على قاعات تحت الأرض مزودة ببئر مقدس. ويلاحظ أن في هذا التخطيط أن المعبد قد احتل أكبر جزء من مساحته، أما القاعات الجانبية فمن الصعب معرفة وظائفها، ويعتقد أن إحدى قاعته وهي الثالثة كانت لها وظيفة إدارية، أما القاعة الموجودة شمالا فاستخدمت "**سكولا- SCHOLLA**".

وعل طول الكاردو توجد ثكنات ومخازن، إذ نلاحظ من الجهة الغربية للطريق ثلاثة ثكنات، أعطيت لها من الجنوب على الشمال التسميات التالية:

"**مبنى الرسومات الجدارية- BATIMENT DES FRESQUES**"،

"**مبنى ماريوس ساتورس- BATIMENT MAXIUS SATURUS**"

"**مبنى الفاخوري- BATIMENT DU POTIER**". [1]

وما بين مبنى ماريوس ساتوروس ومبنى الفاخوري يوجد مخزن كائن تحت الأرض يبدو أنه متكون من قاعة مستطيلة. أما الجهة الشرقية للكاردو نجد أولا: في الناحية الجنوبية "مبنى المصابيح- **BATIMENT DES LAMPES**" المقابل لمبنى الصور الجدارية، ثم

[1]- Picard G-Ch.**op_cit** ; P36.

على الجهة الثانية لدوكيمانوس هناك مبنى متكون في نصف الناحية الجنوبية له قاعات مماثلة لقاعات الثكنات. وفي نصفها الشمالي هناك مخزنين كائنين تحت الأرض.

أما الناحية الجنوبية للدوكيمانوس فمعظم مبانيه مندثرة. وفي الجهة الجنوبية الغربية لبرانسيبا، هنا أسوار كانت سليمة أثناء التنقيب ترسم قاعتين مستطيلتين، ما جعل "بيكار" يعتقد أنها آثار لحمام نظرا لعثوره أثناء الحفرية المقامة بالمكان على قطع آجر مسطحة ومكلسة على جهة ومغطاة على الجهة الأخرى بطبقة من الإسمنت. ومثل هذه المواد استعملت لأرضية قاعة التسخين في الحمامات الرومانية، التي غالبا لا تغيب عن المباني الرومانية الكبيرة مثل الحصون.

والملاحظ أن المباني داخل المعسكر تم بناؤها بالقرب من بعضها، مما يسمح بإنشاء طرق الدوكيمانوس بينها.

بعد مغادرة الفرق العسكرية الرومانية لهذا المعسكر سنة 238م، دخل المعسكر في مرحلة جديدة من تاريخه وهي مرحلة الجيتول التي سكنته وأجرت عليه بعض التغييرات، ونلاحظها على الجهة الشرقية لطريق الكاردو بجانب السور وهي عبارة عن منزل ذو تخطيط غير منتظم، كما توجد أثار لمبنى لنفس الفترة مخترق مخزنا أرضيا، وهو الآخر ذو تخطيط غير منتظم. بالإضافة إلى وجود حفر بجانب الأسوار الجانبية الشمالية ذات فتحات مستديرة، ومن خلف معبد البرانسيبا، من الممكن أنها كانت تستعمل مخازن لحفظ الحبوب لقبائل الجيتول.[1]

2.2. السور الخارجي للقلعة:

يتبع تخطيط السور الخارجي للمعسكر الوضعية العامة لطبوغرافية الهضبة، حيث رسمت مربع منحرف،الصورة (02). يلاحظ مثل هذا التخطيط على المعسكرات الرومانية القالية التي تعود إلى عهد "قيصر"، فترة (الإمبراطورية العليا). ومن هذه المعسكرات نجد

[1] - Picard G-Ch.**op_cit** ; P39

السور الخارجي لمعسكر "**نيم**– **NIM**" ذو الشكل الرباعي ذو الزوايا الغير المنتظمة، والسور الدفاعي لمعسكر "**فرقوس**–**FERJUS**" ذو الشكل المتعدد الأضلاع والمنحرفة..

الصورة (02): بقايا السور الخارجي وقت بداية الحفريات

نميز على سطح المعسكر الروماني ديميدي أربعة واجهات، ثلاث منها بزوايا منفرجة، والرابعة وهي الواجهة الشمالية التي تقطع حوالي 70م من عرض الهضبة. والجهة القليلة الانحدار من الهضبة جعلت على محور شمال شرق– وجنوب غرب، مرتبطة بذلك مع الواجهة الشمالية. أما الواجهة المطلة على الوادي والتي مازال جزء منها قائما لحد ما، وانهار منه الجزء الأكبر توجد على الجهة الجنوبية. وتتمثل الواجهة الغربية في شكل منحنى متناظر ومتماثل لحد كبير، ومحور تناظرهما خط يفصل بنحو الثلث في طوله بدءا من زاويته الشمالية الشرقية.

وفي مجمله كان لطبوغرافية المكان العامل الأكبر المحدد لشكل أسوار وشكل القلعة.

3.2. الأسوار الجانبية والأبراج:

إن الأسوار الجانبية للمعسكر الروماني ديميدي ذات سمك متوسط يقدر بـ 2 متر، وهو مايسمح لرجلين من فرق الحراسة المررو باتجاهين متعاكسين دون عائق،. تتشكل هذه الأسوار بعناصر مستقيمة مترابطة فيما بينها بواسطة أبراج، وهذه الأخيرة يجب أن تتجاوز قليلا الأسوار بطبقة وبالنتوء الذي تشكله. وتعتبر الأبراج إحدى العناصر الأساسية للدفاع.

أغلب أسوار القلعة مندثرة مما لايسمح بمعرفة تواجد الأبراج أو عددها، ولم يبقى أثار لها إلا لبعض منها والواقعة على الواجهة الجنوبية، بالإضافة إلى الأبراج المدعمة للباب الرئيسي للمعسكر. وتميزت أبراج القلعة حسب الأساسات الباقية بالشكل النصف الدائري بقطر يقدر بـ 1.20متر تقريبا.

أما بالنسبة للأبراج المدعمة للباب الرئيسي فهي ذات شكل دائري. ويجب التمييز بين أبراج زوايا الأسوار المستقيمة، بحيث هذه الأخيرة مقاساتها من خمسة إلى ستة أمتار، بينما الأبراج الموجودة على زوايا غير قائمة فيزيد طولها وتكون من ثمانية إلى عشرة أمتار.[1]

4.2. أسس وتقنية بناء أسوار القلعة:

أستخدم في بناء السوار الخارجية للمعسكر حجارة غير منتظمة الشكل موضوعة بداخل خندق، حيث نجد كتل حجرية ضخمة في الصف الأول موضوعة فوقها حجارة أقل منها حجما بدون وجود أي رابط بينهما.

فالمستوى الأول لهذا "المقمى– **MAGMA**" لا يتجاوز مستوى سطح الروماني ، وبذلك نستطيع اعتباره سطح اصطناعي موجه لتحمل الأسوار الجانبية والذي تتحصل عليه بوضعنا للأحجار الضخمة داخل فندق طويل بصفة غير منتظمة.

1- Picard G-Ch**. op_cit** ; P41.

إستعمل في بناء الأسوار الخارجية تقنية "OPUS INCERTUN– الحجارة الغير منتظمة الزوايا "* استعملت فيها الحجارة الصغيرة الغير منتظمة والمترابطة فيما بينها بمادة الطين. وهي نفس الطريقة التي استعملت في بناء عديد المعسكرات في منطقة الأوراس مثل معسكر "كراكونيا" ومعسكر "بونجم"

والملاحظ أن معسكر ديميدي ليس بمثل المعسكرات الواقعة جنوب نوميديا وهذا من ناحية تقنية البناء، بل يختلف حتى مع المعسكرات الموجودة معه في نفس الحيز ولا تبعد عنه إلا عشرات الكيلومترات مثل معسكر "عين الحمام" ذو الشكل المربع بطول أضلاع تقارب المائة (100) متر، والمبني بواسطة الدبش الصلب. أما معسكر "كسكاس الحمام" تم بناءه باستعمال الدبش الكبير.

لكن استعمال الحجارة الصغيرة في أسوار ديميدي الخارجية، ليس دليل على عدم اهتمام المهندسين لتقنيات البناء، بل عدم استواء الأرضية جعلت من استعمال أحجار كبيرة ومعتدلة الشكل ليس بالمجدي.

5.2. بوابة القلعة:

القاعدة تملي بأن تكون بوابة المعسكر من الجهة التي يحتمل منها قدوم العدو، وفي حالة قلعة ديميدي وضعت البوابة في الجهة الشمالية ، أما بالنسبة للجهات الأخرى فهي منحدرات لا يمكن منها قدوم العدو.

أما المدخل الرئيسي فهو مشكل من ممر طوله خمسة (05) أمتار، والأسوار بجانبه مدعمة ببرج نصف دائري بارز على نحو (0.90م).

ومن مبادئ التحصينات أن يكون وضع الأبراج للدفاع عن الأبواب، بحيث أن هذا البرج محاط في قاعدته بمقعد فيه الطرف الخارجي على شكل هندسي، أما الممر الداخلي فهو محدد بجدار طوله مترين (02 م). بينما من الجهة الغربية ومنة الناحية الخارجية أيضا

* – تعتمد هذه التقنية على استعمال حجارة متعددة الأضلاع وغير متساوية الأحجام، يربطها ملاط لتكون كتلة يمكن استعمالها كمادة يسد بها فجوات العقود أو الثغرات بين جداري السور الدفاعي أو حتى في الأبراج، أو تستخدم في بناء جدران الداخلية للمباني.

نجد برج مماثل للذي وصفناه سابقا ، غير أنه معزز بكتلة مستطيلة من الداخل ملصقة أو متصلة بالأسوار بالحجارة الضخمة ، يبلغ متوسط سمكها نحو (3.20 م). فهو من جهة الممر متصل بحائط مماثل للذي موجود في الجهة الشرقية. وفي هذا السمك المعزز يوجد مخبأ مستطيل الشكل يبلغ طوله (1.28 م)، وعرضه (0.70 م)، والتي استخدمت كوسيلة لإدارة البوابة المأطرة بين ركائز من حجارة ضخمة بنحو(0.75 م). من الجوانب وهي مكونة من "مصرعين– VAUTAUX" وكل ماتبقى منه صخور ضخمة لا تزال في أماكنها تاريخ إجراء الحفرية. الصورة (03).

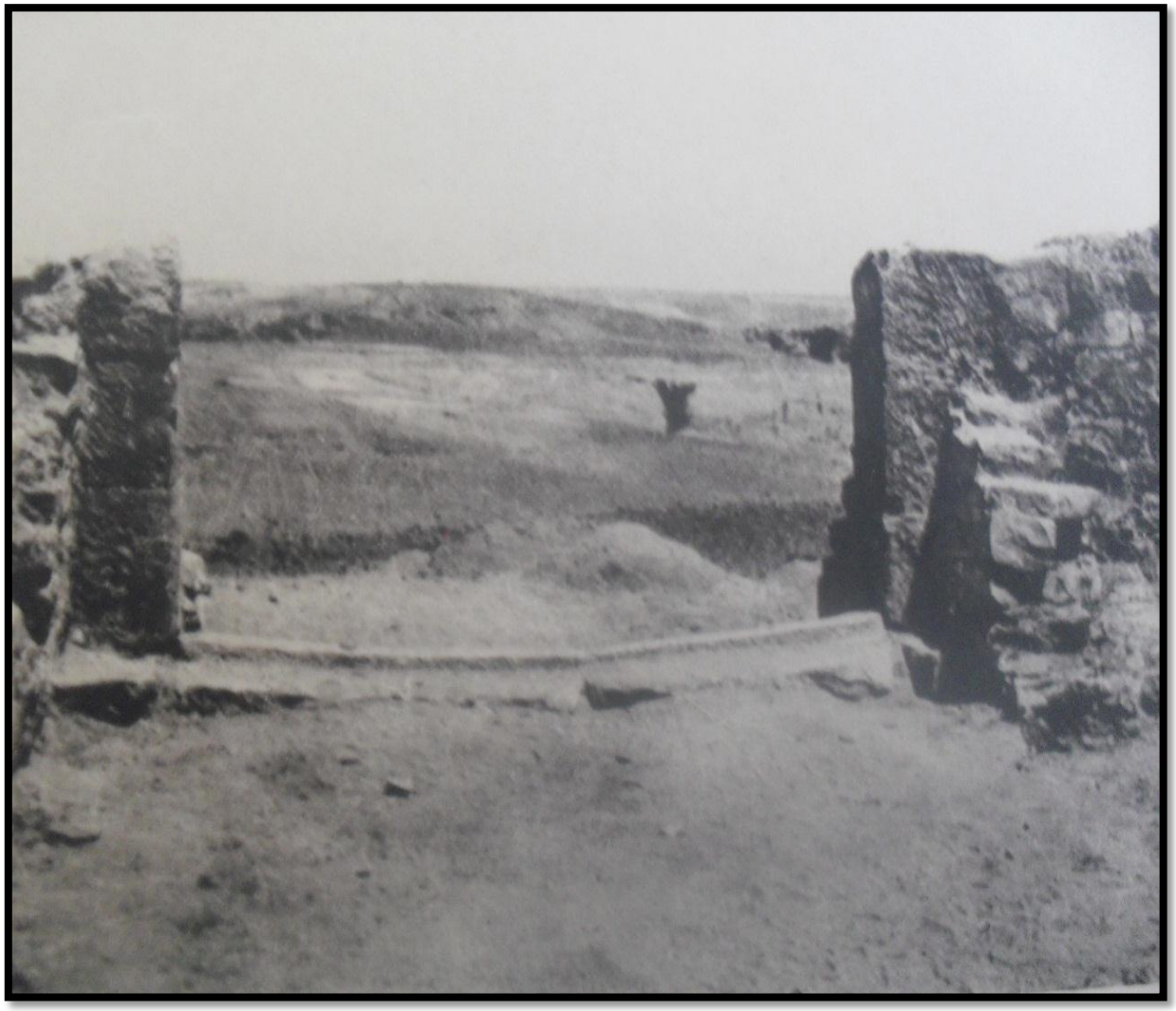

الصورة (03): صورة لأثار البوابة أخذت أثناء القيام بالحفريات، عن بيكار

ونفس الشيء بالنسبة لعتبة المدخل الذي يبلغ طولها (1.55 م) ومكونة من حجرين مستقلين ، و"نورج–HEXSE" يدخل في تجويف مجرى الجدران الجانبية.

ولقد وجد بيكار أثناء حفريته بقايا قوامه (ARMATURE) وعارضات (POUTAES) كبيرة، عليها تربط رزمة معدنية مسطحة بها ثقوب لمسامير ذات رؤوس ملتفة نحو الخارج قطره يساوي (01 سم)، أما المسامير الأخرى فاستخدمت لإخضاع مجموع الأجزاء أو لتقوية قمة دفاعهم بينما كانت تتجاوز في طولها القدم. الشكل (02).[1]

إن وجود النورج المديرة بواسطة جهاز ميكانيكي كان للتحكم في الثقل الموضوع فوق الممر، رغم افتراض وجود عقد أو قبة فوق المدخل. كما أن الأبراج والقوات المعززة للجهة الغربية الصلبة، استخدمت دون شك بوضع الآلات الحربية حيث عثر على كريات حربية بالموقع.

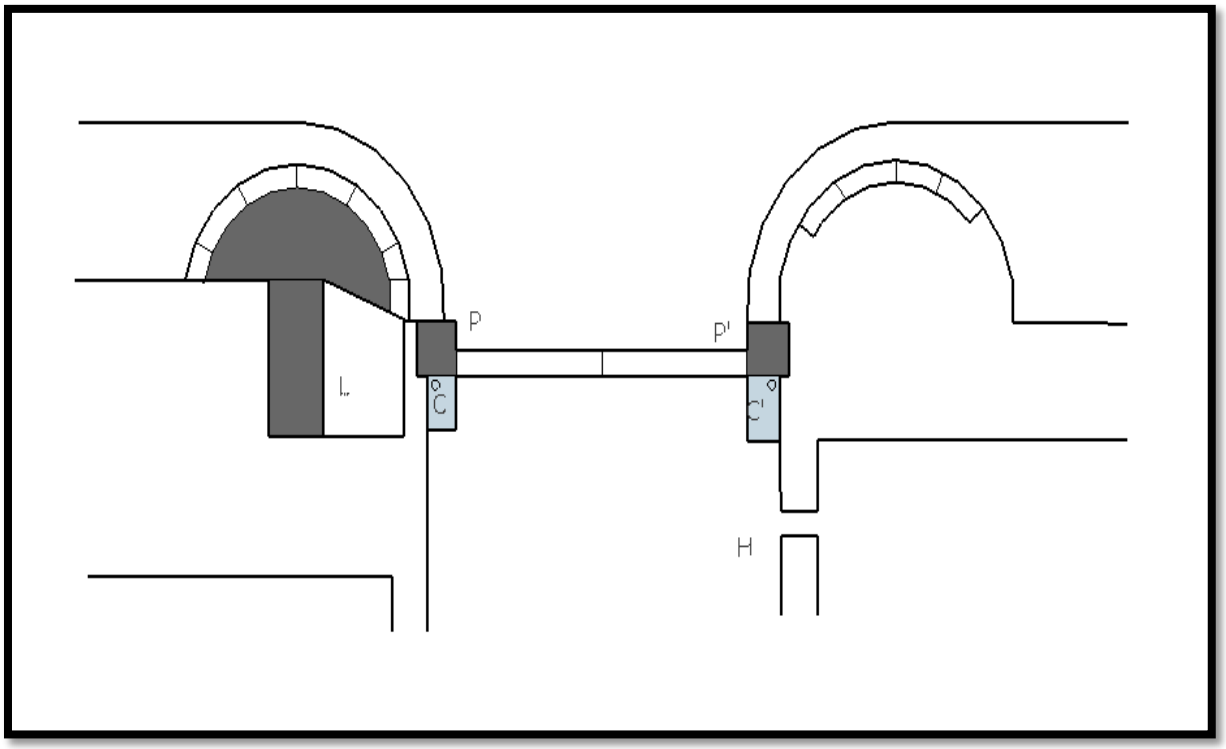

الشكل (02): رسم تخطيطي للبوابة، عن بيكار.

عند مقارنتنا تصميم هذا المدخل مع باب "حصن لامبيز– **LAMBESE**" نتعرف بذلك على التحصينات لديميدي الموافقة للمعسكر الرئيسي للفيلقة الثالثة الأغسطية. وفيه ممر

[1] - Picard G-Ch**.op_cit** ; P49.

محاط ببرجين دائرين وتدعيما مستطيلا للسور نحو الداخل الذي يمتد منه أيضا جدارين متواجدين هنا وهناك.

هذا التصميم الكلاسيكي للباب، نجده عامة في المعسكرات من نوع "القلاع- CHTEAU" أين ندخل من بوابة على شكل ممر متعرج بين جدارن ذو فتحات لرمي تسمح للجنود والرماة بإطلاق أسهمهم ونيرانهم على العدو الداخل من الممر. ووجد هذا النوع من التصميم أيضا على أبواب لمعسكرين قوليين هما "**نيم- NIMES**" و"**اوتان- AUTAIN**".

إن جميع الأبواب المدعمة بالأبراج النصفية انتشرت عموما خلال القرن الثالث ميلادي، بحيث أن الاحتياطات الأمنية ونوع المخاوف وطبيعة العدو متشابهة، ما جعل "أنيكيوس فاوستوس- ANICIUS FAUSTUS" والذي بنى هذه الحصون في الفترة مابين (197م- 198م) يتبع نفس الأسلوب في بناءها جميعا.

6.2. الأبنية الثكنية:

إن الأبنية الثكنية للمعسكر الرماني ديميدي ذات شكل موحد، متكون من صفين من القاعات، باتجاه شرق غرب، متصلة فيما بينها بنفس الاتجاه، وكل قاعة شكلها مربع يبلغ طول ضلعها (3.60 إلى 04 م).

السقف مسطح متشكل من فراش من القصب الملفوف بالجبس. والذي ساعد على تخيل شكله القطع المبعثرة هنا وهناك التي وجدت أثناء عمليات التنقيب. أما الجدران فكانت مكسية داخليا بطلاء، وخارجيا مطلية باللون الأبيض لإعطاء أناقة للمبنى، الصورة (04).[1]

[1] - Picard G-Ch**.op_cit** ; P53.

نجد في إحدى زوايا الأبنية حوض مشكلا بالجبس، قد يكون أستعمل لتدفئة أو للطهي، بني هذا الأخير على أحد أسس الجدران لمبنى "الرسومات الجدارية" الذي جهز ب"مشكاة"

الصورة (04): بقايا لمبنى ثكني من ثكنات القلعة، عن بيكار

مقاسها (0.70 م) طولا، ومن الممكن أن أستخدم كمخبأ. نلاحظ هذه المباني الطويلة تقريبا في كل الحصون والثكنات الرومانية التي تأخذ تقسيماتها شكلا طوليا، غرفها مربعة أو مستطيلة، متوازية للدوكيمانوس أو للكاردين.

الغرف في معسكر "لامباز ونوفازيوم" تتقدمها خلوة بسيطة مفتوحة على الساحة، هذا مالا يوجد في غرف ديميدي التي هي أكثر بساطة متشابهة بذلك لغرف معسكر "سكيبون– SCIPION" أين لاتوجد هذه الخلوات.[1]

من شروط وقواعد البناء المتعارف عيها لدى المهندسين الرومان هو توحيد مساحات الأبنية وضع معايير لذلك، فمثلا ثمانية رجال يعطى لهم مئة (100قدم مربع) للسكن،

[1] - Picard G-Ch**.op_cit** ; P64.

وخمسة عشرين (25 قدم مربع) مكان لأسلحتهم، وواحد وثمانيين (81 قدم مربع) لحيواناتهم. وهذه القواعد أقرها "هيقن– HYGEN".

في قلعة ديميدي الغرف تتجاوز مقاساتها بقليل المساحة المقررة من طرف هيقن والتي أصغر مقاساتها هي (3.60 ×3.60) وتساوي (12.96م^2) تقابل حوالي (150 قدم). لكن في ديميدي الحياة كانت صعبة لضيق المكان، بالإضافة إلى أن الحجرات نادرا ما كانت تكفي أصحابها لأن بعضها حول إلى معبد أو تم استغلالها لغرض آخر غير مبيت الجنود، وهذا ما بينته التنقيبات حيث وجد أن إحدى غرف مبنى الرسومات الجدارية حولت إلى معبد صغير للجنود القادمين من سوريا وباقي الغرف خصص للجنود ذوي الرتب الكبيرة.

7.2. السراديب:

السراديب هي المباني ما تحت الأرض، غالبا ما تستعمل كمخازن أو مخابئ سرية، إلا انه في بعض الحالات إن كانت الأرض غير مستوية تكون غرف أو أبنية عادية نظرا لاختلاف الارتفاعات في الأرضية المبنية عليها.

لم تتم دراسة كل سراديب المعسكر، إلا على أحد منها فقط نظرا لأهميتها المعمارية، هذه الأخيرة عبارة عن مخزن تحت الأرض يحتوي على حجرتين غير متصلتين ببعضيهما مباشرة، هاتين القبوتين تشكل في جزءها الشمالي للمبنى تشابه فيما يخص الأبنية الثكنية، أما الجزء الجنوبي متكون من حجرات مع تلك السابق ذكرها. هذا السرداب يحتوي من جهته الغربية قاعة مستطيلة الشكل ويبلغ طولها (14 م) وعرضها (3.20 م)، أرضيتها مملطة وعلى عمق (2.10 م) تحت مستوى الأرضية الرومانية. حيث هذا التفاوت والتباين في الأرضية عدل عن طريق وضع سلالم مؤدية إلى طريق الكاردو، فهي متكونة من (07) درجات ثلاثة منها دائرية وأربعة مستطيلة. الصورة (05).[1]

[1] - Picard G-Ch **.op_cit** ; P65.

أما في الجهة الغربية لهذه الحجرة منفصلة بواسطة جدار سمكه (0.80 م)، توجد قبوة على نفس المستوى ونفس مقاس العرض، لكن يبلغ طولها أربعة (04 م) عكس المباني الثكنية المغطاة بالطين الممزوج بالحصي والقصب، بحيث أن المبنى ذو السقف من القرميد يكون طولها أكبر. ومما يلفت الانتباه أن هذه القبواة معزولة عن طريق طابق أرضي مصنوع من الألواح. إن جدران هذه الحجرات مكسية بملاط ذات طبقة سميكة مقوية لمفاصل الأحواض والصهاريج.

الصورة (05): أحد سراديب القلعة، عن بيكار

8.2. معبد البرانسيبا:

يقع معبد البرانسيبا في الجهة الجنوبية للمعسكر، إذ يسد طريق الكاردو. يحتوي هذا المعبد على سرداب عمقه (2.10 م) شكله مستطيل يبلغ طوله (12.5 م) وعرضه (5.15 م)، محاط بجدران سمكها (0.70 م) أما داخليا فإن (1M، 2M) تقسم السرداب إلى ثلاثة حجرات (A، B، C) متجهة طوليا نحو شمال جنوب المعسكر بمقدار (2م، 3.40م، 3.80م). الحجرة (B) مقسمة بدورها بركيزتين متقابلتين (1N) إي جزأين أو قسمين متساويين، أما القاعة (C) بها ركيزة (2N) في وسط جدارها الغربي أيضا. والواجهة المقابلة لها تشغل تقريبا كل الجهة شكلها نصف دائري مقببة بقطر (2.40م)، تحمي بئرا مبني بالحجارة الجافة ذات عمق يتراوح من (05 إلى 06م). ومن الركيزة ينطلق جدار على شكل قوس دائري حيث بنائه غير مرتبط بالأعمال الأساسية. ينتهي القوس عند حدود الجدار الشرقي أين الجزء الجنوبي للغرفة منعزل. يبدو أنه لم تهيأ له باب لما بين الفواصل التي تعلو على ارتفاع بسيط. جدران هذه الفواصل مطلية بطبقة جبسيه، الشكل (06).

من المسلم به أن السرداب يمثل فقط سطح الخلوة للضريح، وفوق كل جدار داخلي شمالي الفاصل يوجد كتلة ضخمة من الحجر غير منتظمة، مملطة بمتانة وتشكل ارتفاع مائل نحو الجهة الخارجية للطاق. ومثل هذه "الأطواق– ARCEAU" كانت متواجدة فوق حاجز الجدار الجنوبي، ومن جهة أخرى في الطرف الجنوبي للجدار الشرقي، لكن العنصر الذي يؤكد ويدل على وجود طابق علوي العثور على بلاطات ضخمة ذات الشكل المستطيل، وآخرى ذات الشكل المنحني أستعملتا في تكسية السلالم، هذه الأخيرة كانت تشغل كل الحجرة الشمالية للسرداب، فإن السلالم المنحنية والمستطيلة لهذا المبنى تتشابه بمثيلاتها في المخازن الموجودة تحت الأرض، والفرق الوحيد الواضح بينهما درجة واحدة ذات الشكل المنحني في الأعلى، ويقدر الارتفاع الإجمالي للسلم بـ (1.5م).[1]

[1] - Picard G-Ch **.op_cit** ; P141.

ويبدو بالأحرى أن فوق الخلوة توجد منصة مجوفة ذات ارتفاع (1.5م)، ومجموع أجزاء هذا السرداب ذو غطاء "سقف" مقبب يصلح كركائز لحمل مايمكن أن يقع على الأسس والجدران الحواجز، نضيف أن هذا الرد للجدران مسندة من الخارج بأبنية.

أن تصميم أسس البناء يرسم بشكل واضح معبد روماني متكون من "ناوس –NAOS، وبروناوس– PRONAOS" فوق السلم تعلوه مجموعة من الأعمدة. وجدت القاعدة وعمود منفرد بتاج أيوني قطره السفلي (0.36م)، ومزين بنقوش حلزونية باستعمال ورقتين من لبلاب ذات سيقان متقاطعة. والمقارنة بين قياس القاعدة وتلك الجدران المسندة داخل السرداب، لا تسمح بوجود واجهة بأربعة أعمدة. مثل الكثير من المعابد ذات المقاسات الصغيرة فإن البرايتوريوم لديميدي يمثل فوق سلمه عمودين، أما الإهداء المقدمة للإمبراطور "سبتيم سيفير" كانت تشغل المكان الشرفي للجبهة، وبلا شك كانت ذات شكل مثلث وبسقف متكون من القرميد.

ومن الممكن افتراض أن الجدران الجانبية للمعبد تمتد على غاية الركائز التي تتوسط الحجرة الثانية لسرداب "CELLA"، في هذه الحالة تغطي الغرفة الجنوبية تماما الخلوة. أما الحنية (ABSIDE) المؤطر للبئر مهمته دعم وتحمل الضغوط.

أما الحجرة الجنوبية التي بقيت محفوظة فكانت تتكون من غرف متساوية مع باقي المعسكر.[1]

[1] - Picard G-Ch **.op_cit** ; P150.

يوجد في مرتفع الغرفة الأولى للسرداب غرفة مربعة حيث الجدران الشمالية والغربية بها فتوحات عريضة، ويحتمل أن تكون هذه الحجرة "SCHOLLA" للمعسكر. ويوجد في مرتفع الجدار الأول حاجز لسرداب يترافق مع حاجز شرقي جنوبي يفصلها عن غرفة طويلة مستطيلة الشكل أكثر عرضا، وعلى طوله تجانب المبنى الرئيسي. أما في الناحية الشرقية فلم يتم التعرف على الحجرة الكائنة على مرتفع سلم المعبد، الشكل (03).

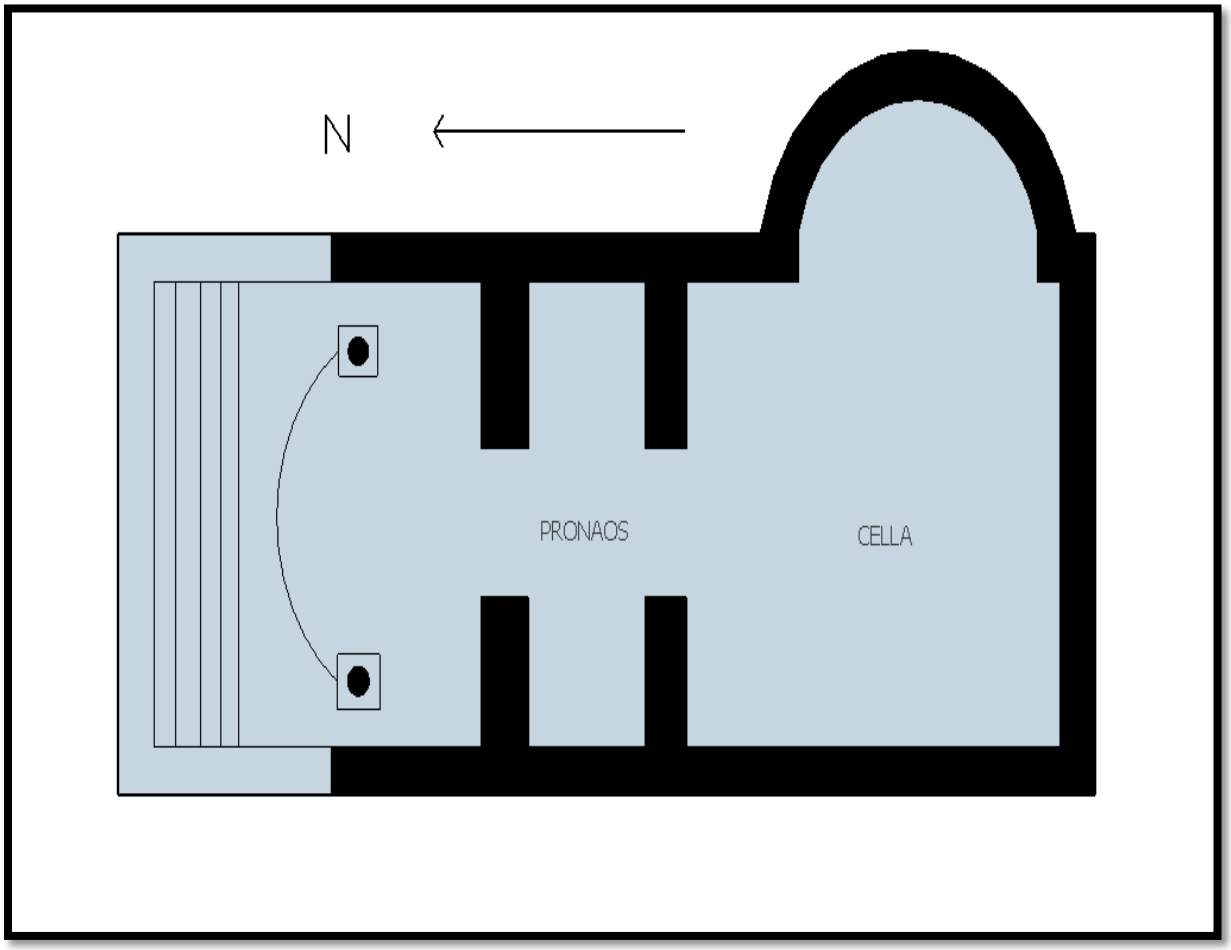

الشكل (03): رسم تخطيطي لمعبد البرانسيبا، عن بيكار بتصرف

وفي الجهة الخلفية فإن توسع الحنية منع وعرقل بناء ملحق مماثل للمبنى الغربي. والمظهر العام للمبنى هو لمعبد روماني كلاسيكي متكون من (PODIUM) وسلالم تجاورها من جهة ومن جهة أخرى بنايات ملحقة. وأكثر ما يلاحظ على المبنى المدروس هنا شكل "البرايتوريوم" وليس في وقوعه في وسط المعسكر، وإنما الإهداء الموجودة على المبنى العام

الموجهة للإمبراطور وعائلته، بحيث يوجد في كل برايتوريوم ساحة شرفية وللمعبد والملابسات ناتجة هنا لما أصبح عليها المعبد الصغير بالمقارنة مع مقاييس المعسكر. والمعبد الحقيقي

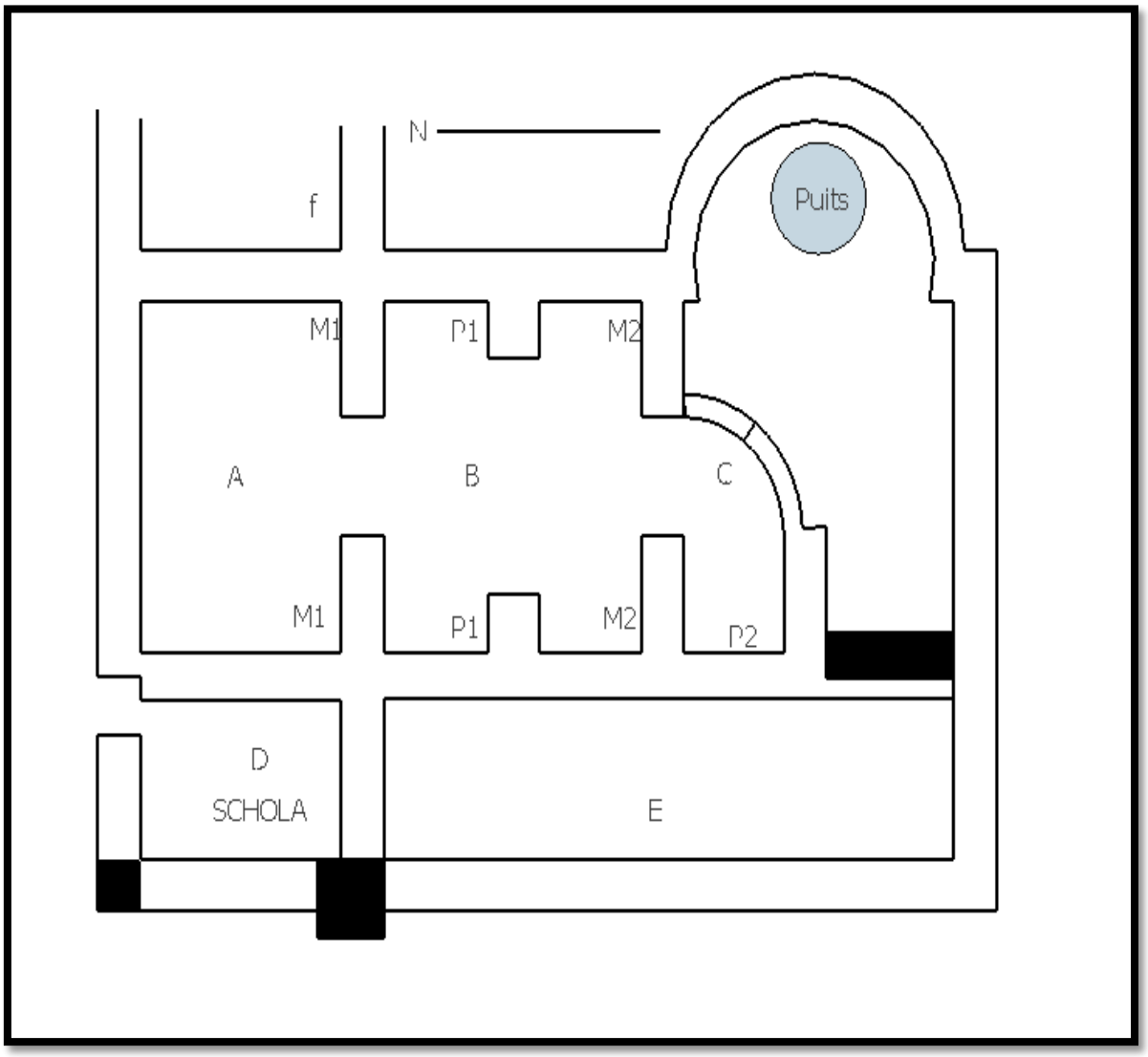

الشكل (04): رسم تخطيطي لمبنى البرانسيبا، عن بيكار

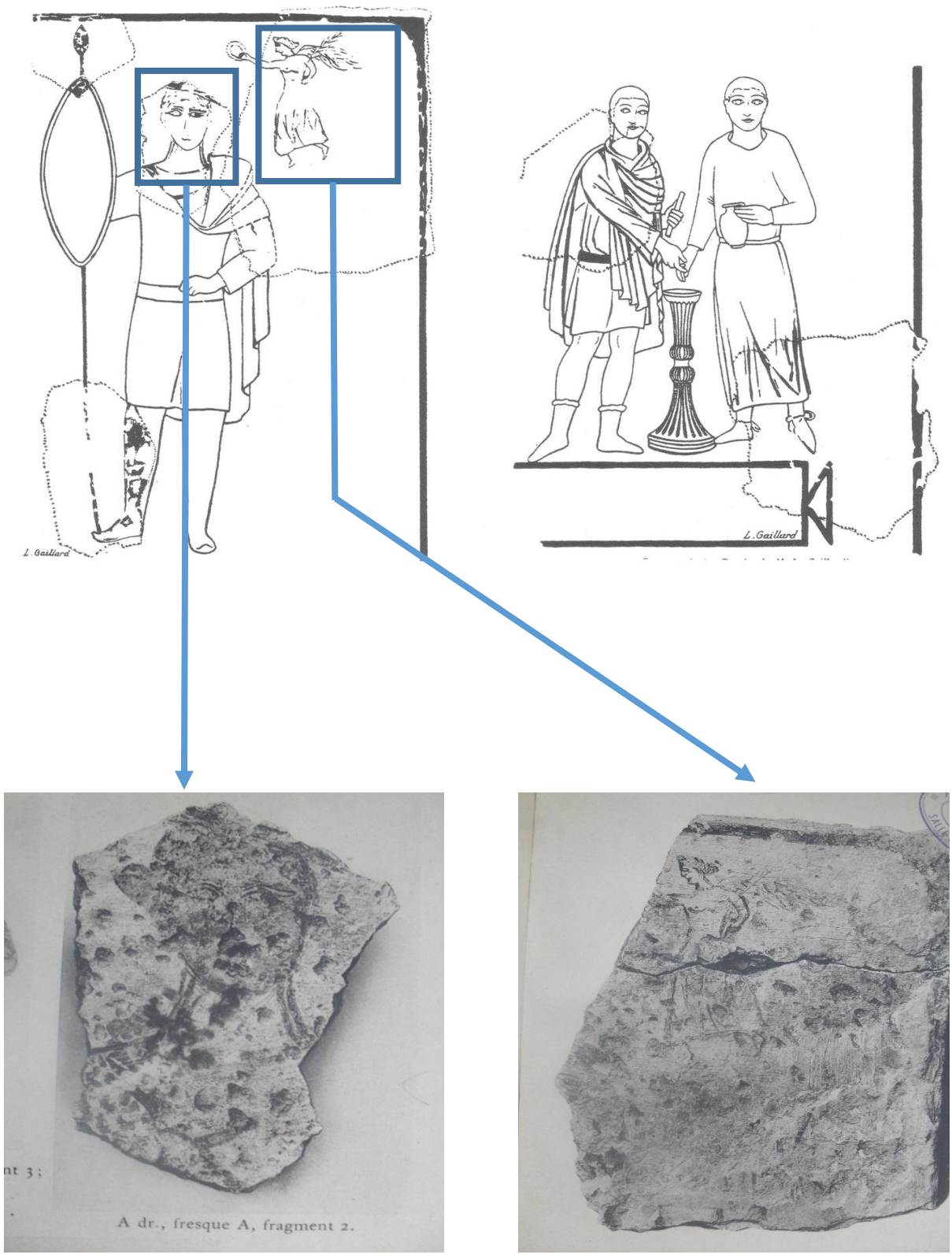

اللوحة (01): رسومات جدارية في معبد البالمرين، إعادة تصور: غيلارد. بتصرف

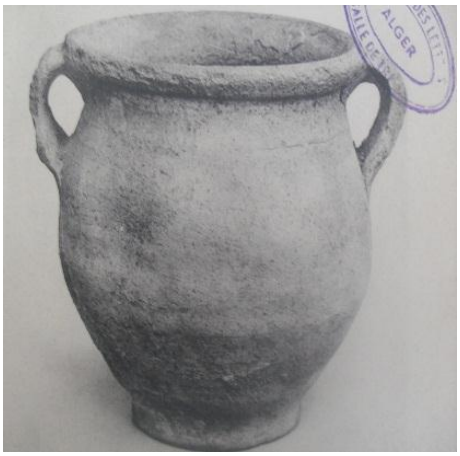

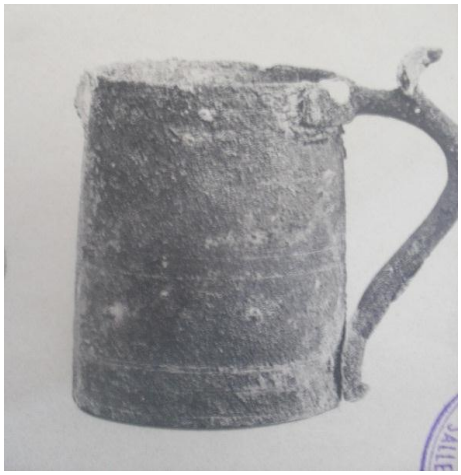

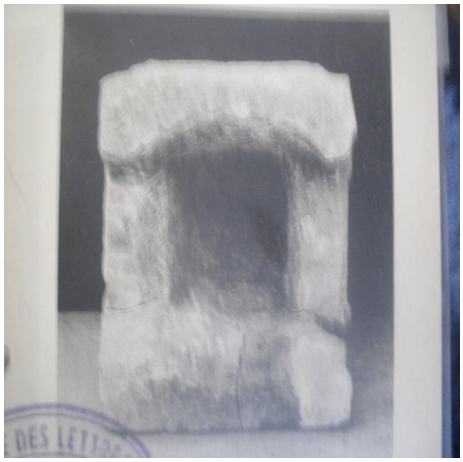

اللوحة (02): بعض اللقى الأثرية التي عثر عليها في حفريات الموقع.

اللوحة (03): بعض اللقى التي عثر عليهافي موقع الحفرية

3. قلعة ديميدي: – الوضعية الحالية –

1.3. تصنيف القلعة ضمن المواقع الأثرية:

هل يمكن أن نعتبر سطح الهضبة التي ليست لها ملامح واضحة بسبب انهيار تام لمباني القلعة وجدرانها وغيرها من العناصر التي توحي بوجود معلم أثري، مبدئيا هي غير كافية إلا إذا أجرينا حفرية من خلال إعادة حفر الموقع والقيام بالتنظيف واظهار مايمكن اظهاره من البنى التحتية أو استخراج اللقى المدفونة تحت الأرض.

الدلائل المادية:

الدلائل المادية التي نثبت بأن المكان موقعا أثريا هي وجود لقى منقولة وغير منقولة في المكان وإن كانت قليلة. بالنسبة للأثار الغير منقولة تتتمثل في بقايا انهيار المبنى، فالزائر للموقع للوهلة الأولى يخمن بأنه كانت هناك مباني قد انهارت، وذلك لوجود كم هائل من ردم الأحجار، الصورة (29) منتشرة على امتداد واتساع المكان، وبما أننا نتكلم على هضبة مرتفعة بقدر 70مترا فلا يمكن أن يكون تشكل هذه الردم أمرا طبيعيا بل بشريا. وهناك في حالات قليلة وجود بعض الجران المشكلة بعدد قليل من صفوف الأحجار لازالت محافظة على شكلها وتوضع أحجارها، صورة (26). بالاضافة إلى الطريق الجبلية التي تقود إلى القلعة والتي شقت بأيدي بشرية. وهناك عديد الدلائل المادية التي تؤكد بأن المكان هو موقع أثري لوجود العديد من القبور، الصورة (27). وطريقة دفنها الخاصة وفي محيطها عظام بشرية متناثرة بسبب نبش قبورها. أما في يخص الأثار الغير المنقولة فهناك عدد من الشقف الفخارية مختلفة الألوان والأشكال، الصورة (25) منتشرة في الموقع، وكذلك بعض الأحجار المصقولة.

الدلائل الموثقة:

مع ذلك يكفي الرصيد الوثائقي المتمثل في تسجيل الموقع ضمن الخريطة الأثرية للمنطقة. بالإضافة إلى أهمية الكتاب الذي أنجز على حفريات تمت على مستوى المكان أثبتت وجود القلعة، والكتاب يعتبر أهم وثيقة تدل على وجود هذه القلعة في هذا المكان.

وهذه كلها أدلة كافية على وجود معلم أثري في هذا المكان. وبالتالي فالموقع يعتبر موقع أثري، رغم أن شواهده بالكاد نلحظها كزائرين.

2.3. تصنيف القلعة ضمن بقايا المواقع الأثرية:

في الفصل الثاني سنتكلم عن أشكال بقايا المواقع الأثرية وكيفية تشكلها، ومن بين هذه الأنواع " **المواقع الشاهدة**" التي تطابقت في خصائصها وبقايا القلعة الرومانية ديميدي. وبناءا على المعطيات التالية صنفنا القلعة من المواقع الشاهدة:

1. وجود العديد من الجدران التي تبقت منها أجزاءها السفلية، من بينها السور الخارجي. الصورة (02).

2. وجود الكثير من بقايا الجدران للمباني الداخلية للقلعة، محافظة على تخطيط هته المباني. الصورة (07).

3. العديد من الكتل الحجرية على سطح الهضبة، وهذا يدل على أنه كانت أبنية على سطحها، وهذه الحجارة هي ما استعمل في بناءها. الصورة (10).

4. بالإضافة إلى تواجد العديد من الأثار الغير منقولة كالشقف الفخارية. الصورة (06)، والعظام الأدمية الهشة. والتي تدل على وجود مقابر على سطح الهضبة.

5.وجود عدة مقابر منبوشة، وتناثر عظام بشرية حولها. الصورة (08).

الصورة (06): بعض الشقف الفخارية المتناثرة في الموقع

الصورة (07): من آخر الجدران الباقية في القلعة

الصورة (08): قبر منبوش في أطراف القلعة

الصورة (09): الطريق الجبلية إلى القلعة

3.3. حالة حفظ القلعة:

حالة حفظ القلعة لا يمكن التكلم عنها مطلقا لإنها في مراحلها النهائية قبل أن تصبح معلما مندثرا، والآندثار هو آخر أشكال بقايا المواقع الأثرية. فالقلعة أصبحت مجرد حطام وركام لأحجار كانت في مضى أسس وجدران القلعة.

4.3.عوامل أندثار القلعة

وترجع أسباب هذا التدهور الكبير لعديد الأسباب نذكر منها"

1. طبيعة المبنى:

بنيت القلعة من أحجار صغيرة وغير منتظمة الشكل والحجم، استعمل ملاط لربطها فيما بينها. هذا الملاط طبيعي من مواد أغلبها طينية. ويحتاج هذا النوع من الجدران الذي يتميز بأحجار غير منتظمة الشكل والحجم إلى التدعيم والتجديد الدوري لتبقى أحجار الجدران متماسكة، يعني أنه في حال تعرض الملاط للتميه بفعل الرطوبة التي مصدرها الأمطار أو المياه الصاعدة من باطن الأرض، كل هذا يؤدي إلى تفتت الملاط ممايفقد الأحجار الترابط فيما بينها. وبفعل عاملي الجاذبية والرياح تتساقط أحجار الجدران على الأرض مما ينتج عنها ركام.

أما جدران المباني المشكلة من حجارة منتظمة الشكل والحجم فلا يؤثر غياب الملاط كثيرا في توضعها وثباتها، لأن عامل الثقل يثبت صفوف الأحجار فوق بعضها بالخصوص منها الكبيرة.

و أغلب ظننا من أن الفرضية الوحيدة أو الاحتمال الوحيد الذي نفسر به تساقط وانهيار كل جدران القلعة الخارجية والداخلية هو ماذكرناه سلفا. والتشابه الكبير في الركم المتواجدة في المكان، ومايؤكد ذلك أن بعض الأجزاء من الجدران وهي قليلة جدا لم تتعرض للتساقط أين نجدها مشكلة من حجارة نوعا ما منتظمة في الشكل والحجم، صورة (26).

2. العامل البشري

وهي كل الأعمال المباشرة وغير مباشرة، التي من شأنها الإضرار بالأثر، قد تكون بقصد أو عن غير قصد، ويعتبر العامل البشري من أهم أسباب اندثار المعالم الأثرية والآثار بشكل عام.

وفي حالة موضوع دراستنا نشخص حالتين من العوامل البشرية التي أدت وعملت على تدهور القلعة وهما:

1.2. الحفريات الغير مجدية:

قام الفرنسيون في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي بعمل صبر أغوار على الموقع، ومن ثم قاموا بحفريات عددها ثلاثة من 1938 إلى 1941، والمعمول والمعروف لدى الأثريين أن عمليات الحفر التي نقوم بها خلال التنقيب هي في الواقع عمليات هدم للموقع، لذلك وجب إعطاء معاملة خاصة وتحديد وتسطير الأهداف لتجنب مايمكن تجنبه من تخريب الموقع والحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه. لأن الموقع في حد ذاته يعتبر أثر مثله مثل القلعة المبنية علي.

إلا أن الفرنسيين كان هدفهم من التنقيبات هو الكشف عن كل خبايا الموقع وقاموا بالحفر حتى الطبقة الأم، وكان همهم الأول أن يعرفوا كل التفاصيل والأحداث التي قد حدثت في هذا المكان. وإن كان لهم الدور في الكشف وكتابة تاريخ المنطقة إلا أنهم تركوا وراءهم مكان أشبه بمجرى الوادي.

أهمل الفرنسيون الموقع بحيث لم يتبعوا المناهج المعمول بها، بحيث لم يقوموا بعمليات الردم بالرمل أو التراب المتعارف عليها عند نهاية أعمال التنقيب، لتسهيل عمل الباحثين من بعدهم، بل تركوها للظروف الطبيعية والغرباء الذين أخذهم فضولهم إلى الحفر العشوائي في الموقع. وأكثر الأجزاء التي تعرضت للتخريب هي السراديب.

2.2. موقع غير محمي:

بعد الإستقلال وفي إطار الحفاظ على المعالم الأثرية التاريخية تم تصنيف الموقع ضمن الخريطة الأثرية للمنطقة. إلا أن الحماية القانونية لم تتبعها حماية عملية والمتمثلة في أعمال الترميم والصيانة، أو على الأقل أعمال الصيانة الوقائية والمتمثلة في غلق الموقع والحراسة التي يمكنها المحافظة على الحد الأدنى من الشواهد المتبقية للقلعة مثل القبور التي تم نبشها واستخراج عظامها. كما أصبحت حجارة الجدران المنهارة محل نهب من طرف السكان حيث استعملها البعض في بناء جدران حقولهم المجاورة للقلعة.

3. العامل الطبيعي

متمثلة في الرطوبة المتأتية من باطن الأرض، والأمطار والرياح وحتى وإن كانت المنطقة مناخها شبه صحراوي الذي تقل فيه نسبة الرطوبة وكمية الأمطار. إلا أنه من شأن هذه العوامل أن تكون مدمرة إن كانت طبيعة البناء غير متينة ومدعمة، كما في حالة القلعة، أين عملت مياه الأمطار على تفتيت ملاط الجدران كما شرحناه سابقا.

الصورة (10): ركام حجري لأحد مباني القلعة جراء الانهيار الكلي

يحتاج الموقع إلى القيام بحفريات كاملة للكشف عن كل اللقى المنقولة والغير المنقولة للقلعة المتبقية تحت أنقاضه، للحفاظ عليها وإحياء للقلعة من جديد، بدل ماهي متروكة لفقدان شواهدها نهائيا بسبب وتعرضها للإهمال والتخريب.

كما أن إعادة حفر وتهيئة الموقع تعتبر أولى عمليات الحفاظ على ذاكرة المكان بشكل عام والقلعة بشكل خاص، بشرط أن تكون كاملة ومبنية على أسس ومناهج علمية، وعدم تكرار أخطاء الحفريات السابقة التي تركت الموقع مفتوحا وعرضة لكل عوامل التلف.

الفصل الثانـي:

مفاهيم بقايا المواقع الأثريـة

تعتبر المواقع الأثرية في حد ذاتها تراثا ماديا بما تحمله في طياتها من قيم تاريخية وحضارية لمسيرة البشرية، وهذا بالإضافة لاحتوائها على بقايا أثرية قد تكون في أغلبها أثارا غير منقولة كالمباني والقبور، مما يضفي للموقع قيم أثرية تزيد من أهميته.

كما أن الموقع الأثري يعتبر كتاب يؤرخ لتاريخ المكان والمنطقة إن أحسنت دراسته والتعاطي معه بشكل علمي وعملي صحيح، من خلال التنقيب والحفريات المدروسة والتي تهدف إلى فك ألغاز الموقع ومعرفة خباياه والأسرار المدفونة فيه، وذلك كله مع المحافظة على الحد الأدنى على الأقل من شواهده الجيولوجية (الطبقات الأستوتغرافية)، وكذلك شواهده المادية من اللقى التي عثرت عليها أثناء عمليات البحث فيه.

التصرف بالطريقة السليمة مع المواقع الأثرية يجعلنا نستفيد منها بالشكل الأمثل، حيث نستفيد من المعلومات التاريخية منها والعلمية من خلال عمليات البحث في الموقع ، وفي الثانية نستفيد من أن يبقى الموقع أثرا في حد ذاته بجميع قيمه، شاهد تاريخيا وحضاريا على من استوطنه في الفترات الغابرة من الزمن القديم.

إلا أن عديد المواقع اندثرت، أو تعرضت للتدهور الكبير الذي غير من ملامحها، وفي الكثير فقدت كل شواهدها المادية التي تدل على تاريخية المكان. وهذا راجع لعديد الأسباب الطبيعية والبشرية، هذه الأخيرة (العوامل البشرية) أخذت النصيب الأكبر في تدهور المواقع الأثرية، بشكل مباشر أو غير مباشر.

تدخل المواقع الأثرية أو الآثار بشكل مجمل، مرحلة جديدة من التصنيف، حيث هنا نتكلم عن بقايا لبقايا أثرية. وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل بالإجابة عن الإشكالية التالية:

– ماهي المرحلة الثانية للأثر، وما التسمية التي يمكن أن نطلقها عليه بعد فقدانه لأغلب قيمه؟

وللإجابة عليه أولا سنعرف المواقع الأثرية وأهم أشكالها،بعدها نحاول تعريف بقايا المواقع الأثرية من خلا محاولة معرفة أسباب تشكلها وأهم أنواعها.

1. المواقع الأثرية:

الموقع الأثري هو المكان الذي تتواجد فيه شواهد مادية تدل على أي نشاط قام به الإنسان في فترات تاريخية سابقة، وقد يؤدي الشاهد الأثري إلى جملة من التغييرات حين يؤثر في وسطه الطبيعي الأصلي، فتدل هذه التبادلات على وجود مثل هذه الشواهد، وقد تدلنا عليه جملة من بقايا مادته، من أثاث أو عقارات أو من مزيج من كلا الأمرين معا (أي ما يحدثه الشاهد من أثر في وسطه الطبيعي إضافة إلى بقايا مادته)[1].

المواقع الأثرية نوعان . أحدهما تظهر بعض ملامحه الأثرية وبقاياه واضحة فوق سطح الأرض على شكل أطلال وخرائب قديمة أو جدران مهدمة وهذا ما نجده غالبا في المواقع الأثرية للحضارات القديمة من مثيل الحضارة الرومانية، وإن كان من مواقع ما قبل التاريخ فقد نجد بعض الحصى المشغولة أو المهذبة وقد نجد شقف فخارية بدائية.

وقد تكون المناطق الأثرية في شكل تلال تحيط بها بعض المخلفات الأثرية ولذلك تعرف باسم التلال الأثرية.

وهناك نوع آخر من المواقع الأثرية تكون آثاره ومخلفاته القديمة مختفية تماما تحت سطح الأرض. وهذه المواقع يتحدد موقعها بطرق علمية مختلفة. وقد يظهر بعضها فجأة إما نتيجة لعوامل طبيعية كالزلازل أو الأمطار الشديدة أو الزوابع والرياح والأعاصير، وقد تظهر هذه المواقع فجأة بفعل عوامل بشرية عن طريق الصدفة خلال أعمال الحفر أو تهيئة الأراضي للبناء وشق الطرقات أو الزراعة، كذلك انخفاض مستوى المياه في البحيرات والأنهار كما حدث ذلك في بحيرات سويسرا حينما ظهرت الدعامات الخشبية لمساكن التراماري[2]

1.1. مما يتألف الموقع الأثري:

إن ما يشكل موقعا أثريا هو مجموعة الأبنية، إضافة إلى مواد كثيرة مشتركة تتناثر في

---

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مناهج البحث الأثري ومشكلاته**، تعريب: خالد غنيم، معهد ثربانتس دمشق، الطبعة الأولى، 1998، ص 85.

[2]– تقي الدين الدباغ، **الرائد في فن التنقيب**، بغداد، 1983، ص 149.

أجزاء الموقع الأثري تتوضع في طبقات مختلفة بعضها فوق بعض تراكمها مرور الزمان، وعندما نقوم بأعمال التنقيب نلجأ إلى نزع الطبقات الأثرية لاستخراج المواد المكنونة فيها، ومن ثم فإننا نقوم عن غير قصد بتخريب موضع الوثيقة المادية، وبتخريب الروابط التي كانت تحتفظ بها هذه الطبقات ببعضها، ومع الأماكن التي كانت تتوضع فيها[1].

– الأسم:
– الموقع الجغرافي:
– البعد: بين الموقع المدروس والمواقع الأخرى
– حقل الرؤية: من الموقع، من مواقع أخرى، من مظاهر جغرافية، من طرق مواصلات
– الموقع بالنسبة لطرق المواصلات: طرق قديمة، أنهار، جسور، معابر جبلية....
– المخلفات المتبقية: أبنية، شوارع، عناصر معمارية...
– الثقافة المادية:
– الفترات المتواجدة

الجدول (02): نموذج لبطاقة موقع أثري، عن رودريغو

2.1. المحيط الخارجي والداخلي للموقع الأثري:

يحمل الموقع الأثري كثير من المعطيات التي نستخلصها من طبقاته الأسترتغرافية،[2] وكذلك من المعثورات التي نتحصل عليها فيه المنقولة والغير المنقولة. وهذا كله يدخل فيما نسميه بالمعطيات الداخلية للموقع. إلا أن المحيط الذي يتواجد به الموقع له من الأهمية التي

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 15.

[2]– د/ أحمد الشوكي، **علم الحفائر الأثرية**، كلية الأداب جامعة عين شمس، القاهرة، 2013، ص 24.

تساعد في الفهم الكلي للمكان حتى وإن لم تحمل في أجزاءها أي من الشواهد الأثرية، وهذا ما يسمى بالمعطيات الخارجية للموقع الأثري.

1.2.1. المحيط الخارجي للموقع الأثري:

دراسة المحيط الخارجي للموقع الأثري تساعد كثيرا في فهم وفك الغموض على كثير من خبايا الموقع عبر مراحل تشكله، ونقصد بالمحيط الخارجي للموقع المكان أو الحيز المتواجد فيه الموقع التي يمكن ان تكون هضبة أو سهل أو ضفاف وادي، وتكمن الأهمية فإن من اختار هذا الموقع ليعمره كان قبل ذلك اختار المكان لمعطيات وعوامل مساعدة على العيش كوجود الماء أو الحطب، وإن كان الموقع في هضبة فسبب اختياره قد يرجع لتأمين الموقع من الهجمات. لذلك وجب دراسة المحيط الخاص بالموقع لأنه قد يحتوى بعض اللقى الأثرية وبعض من أثار نشاط سكان الموقع[1] لمعرفة ما إذا كانت أساسات الموقع ما تزال باقية في أماكنها أم لا، لنتمكن من إعادة بناء مخططها الأصلي فيما بعد.

يهدف الباحث الأثري إلى التعرف على الحضارات القديمة وسير تطورها بعد دراسة مخلفاتها فهو يستطيع مثلا بعد دراسة الآلة التي صنعها الإنسان القديم أن يعرف كيفية صنعها واستعمالها ودرجة المهارة اللازمة لعملها والغرض من صنعها وتاريخها.[2]

ومن الممكن اعتبار المواد الأثرية كالأدوات والأسلحة ومخلفات المباني وبقايا النباتات والحيوانات التي عاصرها الإنسان انعكاسات لحضارات الشعوب السابقة. في بعض الأحيان يجد الباحث عن الآثار أو التاريخ بعض الثغرات في مسيرة حضارة معينة أو حلقة مفقودة من حلقات التاريخ مما يتطلب الحصول على معلومات جديدة لسد تلك الثغرات فيجري البحث في الموقع والمكان على كل ما يمكن أن يساعد في فهم وفك كل الألغاز.[3] .

---

[1]- Counseil de l'Europe, **Sites archéologique en Europe Conservation, entretien et mise en valeur**, Edition anglaise, 1992, p81.82.

[2]- Dominique audrerie**, La protection du patrimoine culturel dans les oays fracophones,** Edition ESTEM, 2000, P 33 35.

[3]- د/ كامل حيدر، **منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني**، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص 40. 41.

إن تهدم موقع اثري وأي كان الشكل الذي وصل إليه وجب دراسته ومحاولة معرفة سبب تهدم الموقع إن كانت طبيعية أو بشرية والأهم من ذلك محالة تحديد فترة تهدمه هل هي في وقت أهله بالسكان أو بعد لمعرفة سبب هجرانه، وإن كانت أحداث ما جعلت وعجلت بتركه وتهديمه.[1]

أما فيما يتعلق بالفعل الإنساني، فقد يلاحظ إنه خلال فترة الاستيطان قيام الإنسان بتنفيذ بعض الحفريات في مكان التجمع، حيث من المعتاد أن تستخرج مواد قديمة مدفونة من محيط هذا التجمع. كما قد يقوم الإنسان أحيانا ببناء جدران تشكل عائقا أو تسبب تآكلا مميزا في أجزاء مختلفة من الموقع القديم، ولكن الأبنية القديمة ستظل محتفظة بسماتها المعمارية في الطبقات الأثرية السابقة، وعند هجر المجموعة السكانية للموقع كاملا، فإن تآكل كل الطبقات السطحية سيبدو أوضح وستظهر هذه الطبقات عادة بمظهر المنطقة المدمرة بشدة.

يتوجب علينا قبل البدء بأعمال التنقيب في موقع من المواقع، أن نلاحظ الخصائص الخارجية لهذا الموقع التي يمكن أن تظهر أمامنا، لنتعرف ما إذا كانت ثمة إمكانية للتوصل إلى نتائج يمكن أن تساعدنا في تصور الكيفية التي كان عليها الموقع في صورته الأصلية الأولى، أو إن كان ثمة بقايا معمارية على سطحه. وعلينا أن نلاحظ إن كانت هذه البقايا المعمارية تتجمع في أحياء أو مناطق محددة وفق ترتيب منتظم، وأن نلاحظ وجود الشوارع أو الساحات أو أية منشآت هندسية....الخ. كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الشوارع الكبيرة في المدن القديمة المندثرة التي تتوضع على أحد التلال ستتحول إلى أودية بفعل تأثير مياه الأمطار والسيول التي تعاقبت على المنطقة، ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة كبيرة.[2] كما يمكن أن نحدد الأحياء السكنية التي تشكلت منها تلك المستوطنات القديمة ولكن ملاحظة هذه التقسيمات في المواقع ذات الحجم الصغير يظل أمرا أكثر صعوبة.[3]

---

[1] - Dominique audrerie**, op_cit,** p, 52.

[2] – جورج فليب، ترجمة محمد جابر، **علم الجيولوجيا**، منشورات وزارة التربية، القاهرة، 1992، ص 46.

[3] – Dominique audrerie**, op_cit,** p, 55.

2.2.1. المحيط الداخلي لموقع الأثري:

من الأشياء الشديدة الصعوبة محاولة وصف العناصر التي يحتويها موقع ما في داخله وذلك بسبب التنوع الكبير لأنواع الموجودات، فالتركيب الداخلي لمنجم قديم يختلف كثيرا عن تركيب مقبرة، أو منطقة صيد تعود إل فترة ما قبل التاريخ، أو حصن يعود إلى العصر الوسيط. فالخصائص الداخلية تعتمد على المواد التي صنعت منها العناصر المعمارية، فالموقع الذي يحتوي على بيوت بنيت من الحجارة، لا تتشابه مع موقع مماثل لبيت بنيى من الطوب أو الآجر، أما إذا كانت الأبنية مبنية من الخشب فإنها ستتلاشى في معظم الحالات ولن يتبقى منها أكثر من أثرها في الأرض، مما يؤدي إلى حصولنا على صور سلبية لما كان موجودا هناك. زمن هنا يتوجب علينا إعادة تصور الكيفية التي كانت عليها الحقيقة الأكيدة للإطار الذي عاش فيه أولئك الناس.[1]

إن بقايا المتناثرة في الموقع الأثري تعطينا فكرة اولية عن من كانوا يعيشون فيه، إلا أن التدقيق في هذه المعثورات قد يفتح ويطرح لنا عديد التساؤلات هل هي لفترة محددة ولمجموعة بشرية معينة، أم ان المكان شهد تعاقب بشري فيه ، مما يعطي تنوع حضاري لحياة الموقع. لذلك وجب على الأثري والمنقب أن يقوم بعملية التنقيب دون الانطلاق من فكرة أن الموقع يعود لمجموعة بشرية معينة،وهذا ما تشهده اغلب المواقع الأثرية بالخصوص منها القريبة من مصادر المياه والأماكن السهلة للعيش التي تجذب إليها السكان ما يجعل الموقع يشهد عديد المخلفات لأنواع من الثقافات المختلفة.[2]

إن الطبقات المتوضعة بعضها فوق بعض غالبا ما تحتوي على بقايا أبنية يمكن أن تشكل العناصر المعمارية لموقع ما، معاصرة أو متعاقبة. وغالبا ماتكون المعاصرة منها . أي تلك التي تنتمي إلى لحظة تطور متزامن . مشتركة في الطبقة نفسها أو على طبقات مختلفة، ولكنها معاصرة وقد يعثر على المتعاقبة منها مشتركة في طبقات سابقة أو لاحقة.[3]

---

[1] – د/ أحمد الشوكي، **مرجع سابق**، ص 62.

[2] - Dominique audrerie**, op_cit,** p, 62.

[3] – Counseil de l’Europe, **op_cit**, p 90.

وللمخلفات الأثرية حضور دائم في المواقع الأثرية، سواء كانت طبيعية أم صنعيه. وتتألف هذه المواد الطبيعية من العناصر التي لاتنتمي إلى الفعل الإنساني من مثل، بقايا حيوانات كانت قد بقيت محفوظة في أتربة الطبقة. أما المواد الصنعية فتتألف من الثقافة المادية بأكملها. وقد تشترك قليلا من الخصائص التي يعود أحدها للآخر في النمطين الأخيرين، كما هي الحال في البقايا الإيكولوجية،* أي ما يتعلق بالمواد العضوية من مثل طبقات الرماد الرماد الناتجة عن حريق ما أو بسبب النشط الإنساني أو النيران التي توقد لحرق النفايات أو نيران المواقد...الخ.

دراسة النظام الايكولوجي للموقع من خلال معرفة أهم الأخشاب المستعملة والبذور الملتقطة يساعدنا في أخذ فكرة على طبيعة عيش سكان الموقع في القديم، هل هته الأشجار محلية ام كانوا يجلبونها من مكان بعيد من خلال التبادل أو غير ذلك. اما الحبوب والبذور والبقايا العظمية التي نجدها في المواقد تخبرنا وتعطينا فكرة على النمط الغذائي اليومي لهم هل هو جيد متنوع أم سيء ومعظمه من نوع واحد. كما تمكننا دراسة هذه البقايا الايكولوجية من تحديد الطابع الاقتصادي وبالضبط الزراعة وتربية الحيوانات، فالحبوب لا يمكن الحصول عليها إلا بالزراعة وليس الالتقاط كبعض الفواكه، كما أن وجود عظام لحيونات مستأنسة من مثل البقر والأغنام يدل على أن تربية الحيوانات كان نشاط اقتصادي يومي لأهلي هذا المكان.[1]

ومن العناصر الأخرى التي تنضوي تحت هذا النوع، بقايا الحبوب التي تتعلق بالنشاطات الزراعية، وبقايا غبار الطلع، والمواد الأثرية الطبيعية التي تشكل مفتاحا ذا أهمية أساسية لنتمكن من التعرف على طبيعة المناخ الذي وجد في فترة محددة. كما قد توجد بقايا المستحثات وعظام بعض الحيوانات التي تشكل شاهدا على مجموعة الحيوانات التي تعود

* – وهي عبارة عن بقايا عضوية، ومخلفات أخرى تتواجد في البيئة الطبيعية، ولكنها غير مصنعة من قبل الإنسان إلا أنها تعد آثار ناتجة عن الفعل الإنساني من مثل عظام الحيوانات التي استعملها واعتمد عليها الإنسان في غذائه، وبقايا النباتات، والأرضيات والترب الروسوبية حيث تشاهد أثار النيران...الخ.

[1]– د/ أحمد الشوكي، **مرجع سابق**، ص 114.

للفترة المدروسة وتشكل عنصرا آخر من عناصر النظام الإيكولوجي القديم. وقد تكون هذه الحيوانات تنتمي إلى مكان وبيئة مختلفين، ولكنها وفدت إلى المستوطنة من خلال النشاط المتعلق بفن الصيد، وقد تكون هذه الحيوانات شاهدا على تربية أنواع معينة وتدجينها.

إن بقايا العظام كغيرها من المواد العضوية مهمة جدا، لأنها يمكن أن تقدم لنا تأريخا زمنيا بالغ الدقة من خلال طريقة تحليل الكربون المشع C14.

وبالنسبة للأهمية فإن لكل عنصر من هذه العناصر أهمية متماثلة في تشكيل أجزاء الموقع، ومن المهم أن تتم دراستهم من خلال العلاقة مع توضعهم في التعاقب الاسترتيغرافي، وهذه الدراسة . ولأنها تشكل مفتاح التعاقب الزمني التأريخي ، تساعدنا على رؤية تطور الموقع والتغيرات التي حلت به عبر الزمن، تغيرات في مواده وعناصره المعمارية، وفي النظام الإيكولوجي وغيرها.[1]

ومن الطبيعي أن نتعرف على علاقة كل عنصر من العناصر مع البقية. فاحتواء مكان مغلق على طبقة من الرواسب الناشئة عن تفكك روث الحيوانات مثلا، يمكن أن يشير إلى وجود حظيرة للماشية. ووجود طبقة من الرماد في غرفة مع وجود كمية مركزة في نقطة محددة، تشير إلى أن المكان كان موقدا تشعل فيه النار بشكل متكرر، مع وجود بقايا عظام صغيرة ومفتتة وفخار خشن وبعض الجرار التي تحتوي على بعض الحبوب أو الجرار المطلية بالقطران لمنع تسرب السوائل منها، وأحجار الرحي كلها تدل على أن المكان هو مطبخ للمنزل أو البناء بشكل عام.[2]

3.1. العائدية الثقافية لموقع أثري:

قد ينتمي موقع بأكمله إلى ثقافة واحدة في سوياته المختلفة، على الرغم من تعاقب مخلفات ثقافية مختلفة، حيث لا يمكن القيام بإرجاع موقع أو جزء منه إلى سويات ثقافية محددة. ومن الضروري العمل بمنهج التأريخ الزمني لأنه العامل الوحيد الذي يقودنا في بحثنا، وألا نجعل مجموعة الشواهد الدالة تقودنا وحدها أيضا أو نوع البناء...وفي مثل هذه

[1] – شريف أبو المجد، **أساليب المعاينات وأسباب الانهيارات**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1992، ص 114.

[2]– د/ منى يوسف نخلة، **علم الأثار في الوطن العربي "مدخل"**، منشورات جروس برس، بيروت، لبنان، ص 109.

الحالة عند عثورنا على مجموعة فخارية إغريقية في موقع بوني قديم في الجزائر، فيجب أن نفكر أنه وصل هنا عن طريق التجارة أوبأي طريقة أخرى، ولا نقع في خطأ الاعتقاد أننا في موقع إغريقي، لأ ن الجزائر لم تعرف التواجد الحضاري الإغريقي.

إن أهم موضوع في العائدية الثقافية لموقع ما هو الإنسان بحد ذاته، لأنه هو من أقام هذا الموقع واستوطنه، وترك بصمته وطريقته الخاصة في العيش التي تحددها البقايا المتواجدة في الموقع. فإن عرفنا من خلال المصادر والمعلومات المتوفرة لدينا من استوطن هذا الموقع ولأي ثقافة يرجع يسهل علينا معرفة وتفسير أغلب اللقى والظواهر التي تلاقينا خلال أعمال البحث والتنقيب. وبالمقابل فإنه من خلال أعمال البحث والتحليل والمقارنة في الموقع يمكن عكسيا معرفة من استوطن الموقع وأقامه.

ومن أهم النقاط التي تميز العائدية الثقافية لموقع عن آخر هو الدفن، فالدفن أو عملية الدفن وما يتبعه من طقوس جنائزية تختلف من ثقافة إلى أخرى، وقد تكون أهم ما يميز ثقافة ما باعتبارها من الأمور العقائدية للعديد من الحضارات، كما أن تطور الدفن منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترات اللاحقة يساعد على معرفة الفترة التي نشأ فيها الموقع أو المدفن.

كما أن على الباحث القيام بدراسة معمارية للأبنية الموجودة في الموقع بالإضافة إلى بقايا الجدران والأسوار لتحديد هوية الأبنية ووظيفتها مدنية أم دينية أو غيرها، وتحديد أهم خصائصها من حيث الشكل والتقنية والمواد الأولية المستعملة، وبعدها نعمل على تحديد العلاقات القائمة بينها وبين بقية العناصر التي تشكل الموقع بحيث أنها تشكل وحدة معمارية تميز للثقافة التي استوطنت الموقع.[1]

كما يتوجب على الباحث دراسة الثقافة المادية مع محاولة تمييز المنتجات الخاصة بالإقليم، التي هي بشكل طبيعي تشكل خصائص الثقافة التي نحن بصدد معرفتها،[2] ولا بأس بأن نتعرف على الاستيرادات التي تنتمي إلى ثقافة أخرى معاصرة، لمعرفة ما إن كان هناك

[1]– شريف أبو المجد، **مرجع سابق**، ص 122.

[2]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 97.

تواصل وتبادل مع أماكن أخرى. هذا كله يساعدنا على معرفة أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة بالموقع. أما الثقافة المادية الغير المنقولة مثل الأبنية فدراستها من حيث طبيعة مساكنها وتوزع الأبنية والاختلافات فيما بينها، نستطيع من خلاله تمييز أي ملمح محدد للتشكيل الاجتماعي من خلال الفروق الموجودة بينها، كما سنلاحظ الفروق للطبقات الأكثر ثراء والطبقات الدنيا. أم بالنسبة للإنشاءات والأبنية الكبيرة مثل الساحات العامة التي تميز المدن الرومانية تحدد لنا ما إن كان الموقع جزء منفصل بحد ذاته بحيث لا يرقى إلى مصف المدن،أو هو جزء من موقع كبير هو المدينة.[1]

ولا يفوتنا في هذا المقام أن ندرس المظاهر الفنية لمعرفة الأسلوب الذي تنتمي إليه وإلى أي زمن تعود من خلال مقارنتها مع شواهد أخرى معروفة، لأن الدين والعقيدة لهما تأثير كبير على اعمال الفنانين في الالحضارات القديمة كان سائدا في هذا المكان وتلك الفترة، وكذلك معرفة مدى التطور والاهتمام بالجانب الفني من خلال أسلوب وجمالية العمل ودقته ونوعية المواد المستعملة لتشكيله.

هذه المجموعة من الأعمال التي يستوجب على الباحث أن يدرسها، وهي بطبيعة الحال ليست كاملة ولا ثابتة وإنما أساسية ومتداولة في المجال الأثري، أغلبها لا يحتاج إلى استعمال الأجهزة والوسائل الحديثة، بل يمكن للأثري القيام بها لوحده. وتعطيه قدرا من المعلومات التي تساعده في تفسير أغلب الظواهروالفرضيات التي صادفها في بحثه، والتي من خلالها يمكنه إعادة تصور ما كان عليه الموقع في فترة حياته.

[1]– خليل ابراهيم واكد، **أسباب انهيارات المباني**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1993، ص 161.

4.1. كيف يتكون الموقع الأثري:

تتكون المواقع الأثرية نتيجة لتأثيرات العوامل الطبيعية أو للدور الذي يلعبه البشر في اختفاء المباني والمنشئات في أي بقعة من بقاع العالم جراء الحروب والنزاعات. وتتم عملية اختفائها إما تدريجيا أو فجأة ومرة واحدة، ويأخذ منها الزمن حتى يتم اختفاؤها وتصبح في ظل العوامل المختلفة في طي النسيان.[1]

وشهد التاريخ على مر عصوره كثيرا من الأحداث السياسية والكوارث الطبيعية التي عجلت بنهاية حضارات بأسباب بشرية مثل مدينة طروادة، أو طبيعية مثل مدينة بومباي، انظر الصورة (11).

الصورة (11): أثار من مدينة بومباي التي تشكلت جراء بركان فيزوف

[1]– تقي الدين الدباغ،**مرجع سابق**، ص 28.

5.1. التطبيقات العملية في المواقع الأثرية:

هناك العديد من التطبيقات النظرية والعملية التي يقوم الأثريون بها في الموقع الأثري، تدخل في إطار البحث الشامل للموقع، بالإضافة إلى العملية الأساسية ألا وهي عملية التنقيب الأثري. ومن أهم هذه التطبيقات العملية نذكر منها.

1.5.1. تقصي المعطيات الأرضية:

يصعب في الواقع فهم حضارة ما أو موقع أثري، دون أن نعرف الوسط الجغرافي الذي نشأت فيه تلك الحضارة، وتطورت ضمنه، وما هي الكيفية التي استفادت فيها هذه الحضارة من المعطيات الجغرافية في ذلك الموقع، وكيف تحكم هذا الوسط بحياة سكانه.[1]

ففي ستينات القرن الماضي تطور علم الآثار إلى ما يعرف باسم (علم الآثار الحديث)، وعلى الأخص في البلدان الأنجلوسكسونية، الذي اعتمد على مبدأ أساسي يقول بعدم دراسة الموقع الأثري منفردا بذاته، بل من الضروري فهمه ضمن الإطار الجغرافي الأوسع المحيط به، وضرورة دراسته ضمن نطاق المنطقة الواسعة التي يتواجد فيها.[2]

ومن النصائح التي يمكن أن تقدم للباحث الأثري قبل البدء بأعمال البحث ليتسنى له دراسة الموقع الأثري بشكل كامل، فإنه من المستحسن أن ينطلق إلى نقطة بعيدة عن الموقع، ليحامل النظر إليه ليتمكن ربطه مع كل ما يحيط به، ثم يمكنه الانتقال إلى وسط الموقع لمعاينة الوسط المحيط بالموقع الأثري.

1.1.5.1. مصادر دراسة الوسط الجغرافي:

عندما يقوم الباحث الأثري بدراسة الوسط الجغرافي للمشكلة موضوع بحثه، سواء أكانت منطقة واسعة (كبلاد مابين النهرين) مثلا أم مساحة صغيرة كمنطقة (حوران) السورية أم موقعا أثريا (كإبلا) . يتوجب عليه أن يتبع الخطوات الأولية ذاتها التي كنا قد أشرنا إليها. فلفهم المنطقة التي يقوم بدراستها عليه أن يجمع ما أمكنه من المعلومات الجغرافية والجيولوجية والمناخية وكل ما يمكن أن يستفيد منه، ليتمكن من صنع قاعدة نوعية من

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 31.

[2]– **نفسه**، ص 32.

المعطيات ليبدأ منها في بحثه عن الحلول لجميع القضايا التي تعترضه. ويجب عليه أن ينظم المعلومات التي سيتم معالجتها فيما يلي

1. يمكن أن نستخلص من النصوص القديمة جملة من المعلومات المفيدة حول الوضعية التي كان عليها الوسط الجغرافي في الفترة المدروسة، وملاحظة التغييرات التي طرأت على هذا الوسط مع مرورالزمن، فمنارة الإسكندرية على سبيل المثال أقيمت على جزيرة في العصر الذي بنيت فيه، بينما تحول المكان الآن إلى شبه جزيرة متصلة بالبر.

2. ويمكننا بالمقابل البحث عن معلومات حول النشاطات الاقتصادية، من مثل المعطيات التي تتحدث الموارد الطبيعية المتوافرة في تلك الحقبة وكيف استفادوا من هذه الموارد، وفيما استعملوها.

3. الاعتماد على الخرائط الجيولوجية لمعرفة ما إذا كانت المناطق المدروسة من خلال دراسة موادها، تحتوي على أماكن لاستخراج المواد الأولية التي لايمكن الاستغناء عنها مثل الطين والمعادن لصناعة الأدوات، أو أنه من الممكن وجود احتمالات أخرى للحصول على هذه المواد الأولية قد تكون عن طريق التبادل التجاري مع مناطق أخرى.[1]

2.1.5.1. دراسة الموقع وجسه:

لا شك في ان جس المواقع الأثرية وفهم المخلفات الحضارية لساكنيه آمرا بالغ الصعوبة. ولا يعطينا في كثير من الأحيان إجابات واضحة عن تاريخ أو تخطيط المبنى، وانهيار المبنى واختلاط مواد بناءه بالتربة والطمي يصعب من تحديد المواد المستعملة في بناءه، كما أن دراسة الأساسات وحدها لا يكفي لمعرفة طبيطعة ووظيفة المبنى. مع ذلك في دراسة الموقع والأمكان القريبة والبعيدة منه مهمة ومفيدة لجمع اكبر قدر من المعلومات والمعطيات المادية التي تساعدنا في تفسير الظواهر وتحل الاشكالات الممكن لن نواجهها أثناء لادراسة والتنقيب. [2] انظر الشكل (05).

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 33.

[2]– عاصم محمد رزق، **علم الآثار بين النظرية والتطبيق**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 23.

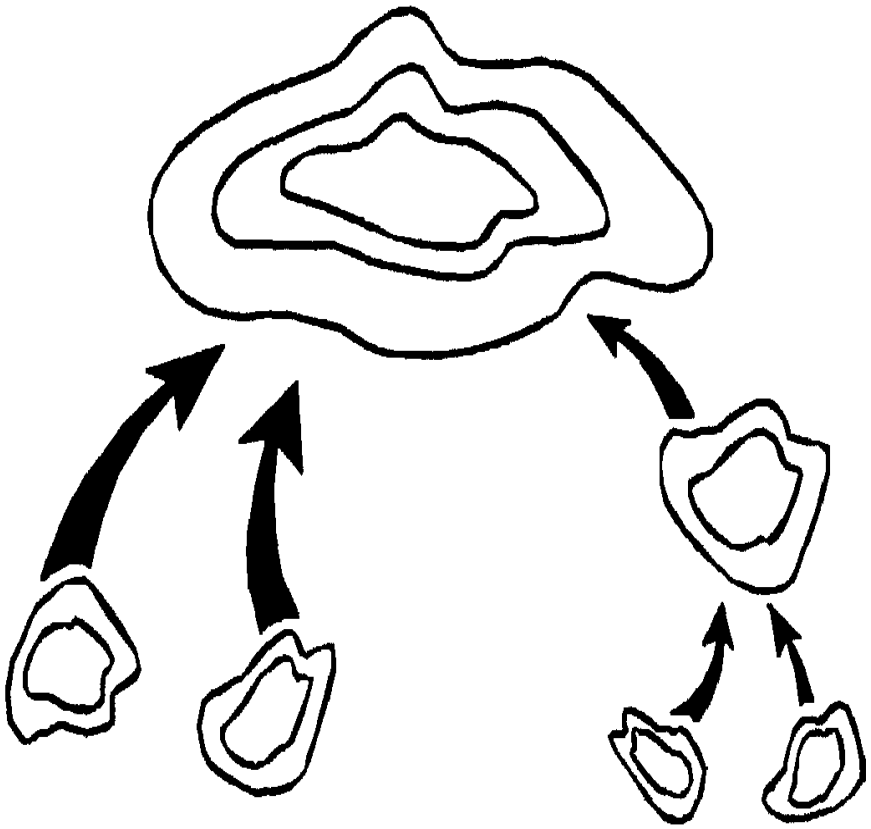

الشكل (05): مخطط تبعية المواقع الصغيرة إلى موقع أكبر شامل.

1. المكان الكبير: "مدن أو قرى"

أدرك علماء الآثار في الستينات والسبعينات من القرن الماضي أنه من الضروري إنجاز تحليل للموقع الأثري على ثلاثة مستويات مختلفة، يقوم إحداها على دراسة المكان الكبير، لأنه أحتمال أن الموقع المراد دراسته موجود ضمن محيط أثري كبير قد يكون بقايا لمدينة أو تجمع مباني متكاملة وظيفيا فيما بينها تخص مجموعة سكلنية واحدة، لأنه من غير الوارد أن نجد أثر لمبنى أو سكن منفردا وبمنعزل عن التجمعات السكنية. لذلك وجب البحث والمسح لجميع المناطق البعيدة للموقع لنعرف إن ما كان المكان بكله شهد تعمير بشري في وقت من الأوقات[1]

[1] - عاصم محمد رزق، **مرجع سابق**، ص 18.

2. المكان الوسط: "محيط الموقع"

يتمثل في المنطقة الأكثر قربا من الموقع الأثري المدروس، حيث تساعدنا دراسة هذه المنطقة على معرفة ماهية هذه المنطقة والموارد الطبيعية القريبة للموقع، والقابلة للاستثمار بيسر وسهولة من سكان الموقع، وإذا ما وجد نوع من الموارد التي لا تتواجد في الموقع، أي تم جلبها من أماكن أبعد، إلا إذا كان له قيمة كبيرة جعلت من السكان الموقع يرغبون في الحصول عليه، وهذا نوع من تطور النشاط البشري الذي يرغب في الجديد والتغيير للأفضل.

3.المكان الصغير: "الموقع الأثري"

وهو الموقع الأثري بحد ذاته. وهنا تتركز جل وأهم الأعمال التي يقوم بها الأثري والباحث وهي التنقيب أو الحفرية يستخرج كل اللقى الأثرية المنقولة وتصنيفها ودراستها لمعرفة الجوانب المعيشية لمن قطنوا هذ المكان. [1]

2.5.1. مسح المواقع:

المواقع التي تكون مخلفاتها مدفونة بالكامل، فيمكننا الكشف عن آثار التخطيط العمراني القديم إذا أمعنا النظر في تنظيم التلال المختلفة، بأن نلاحظ أطوال الشوارع التي تمر بينها، أو عرضها. فزيارتنا للموقع في فصل الربيع مثلا حين تكون الأعشاب نامية وطويلة ستظهر لنا مواقع أكثر وضوحا بسبب اختلاف كثافة الأعشاب، ومن خلال المناطق المرتفعة الناتجة عن الأشياء المطمورة التي تركت في الأرض، ويمكننا تحديد مخلفات الأسوار والمظاهر الدفاعية الأخرى. [2]

وفي حال عثورنا على خرائب بناء منعزل، يصعب علينا تحديد وظيفة هذه الخرائب، إلا إذا كانت هذه الخرائب تعود إلى فترات زمنية كانت تستخدم فيها الكتابة، وعثرنا على لوحة حجرية تحمل كتابة، مما يسهل علينا معرفة الكثير من المعلومات . أما المقابر والسراديب التي تتواجد بالجبال، فإنها تدلنا على وظيفتها من خلال وجودها، وقد يكون للزخارف المتواجدة فيها دلالة تساعدنا على تحديد زمنها، وكذلك الخرائب الرومانية والبيزنطية الكبيرة

[1]– تقي الدين الدباغ، **مرجع سابق**، ص 9.

[2]– **نفسه**، ص 133.

التي اعتادت أن تضم مسكنا كبيرا تحيطه أبنية ذات صلة بالعمل الزراعي أو بالكنيسة. مثل هذه المجموعة المنعزلة في وسط الريف عادة ما تكون بقايا لأديرة بيزنطية تتشكل من كنيسة وغرفة للرهبان وأماكن منزلية. وقد قدمت الفترة البيزنطية كمية كبيرة من المواقع الأثرية التي تتشكل من مجموعة من الخرائب الحجرية، التي ظلت بحالة جيدة نوعا ما، يمكننا رؤيتها بوضوح والتعرف عليها. وقد اعتاد الباحثون ملاحظة المعسكرات الرومانية من الصور الجوية بشكل جيد من خلال تخطيطها النظامي، ومهاجع الجنود، ومواقع الدفاعات. ومن هنا نقول علينا أن نكون أكثر إدراك لأي نوع من العلامات التي يمكن أن تزودنا بإشارات تتعلق بوظيفة الموقع الأثري.

إن حجم الموقع الأثري يدلنا بشكل واضح على أهمية الموقع ومرتبته، فالواضح أن الموقع الكبير الذي تظهر فيه مخلفات التحصينات والعمران واضحة يكون أكثر أهمية من الموقع الصغير (وهذا في عصر وجود هذا الموقع في التاريخ، ولكن حاجتنا للتعرف على المجتمع تتطلب منا دراسة المدن والتجمعات الصغيرة، ولا ميزة لإحدى الدراستين على الأخرى)[1].

إن قيامنا بدراسة المستوطنات التي تعود إلى فترة زمنية واحدة، تدفعنا إلى ضرورة الالتفات إلى أن حجم الموقع الأثري يشكل مقياسا مفيدا من حيث ترتيبها، مع ملاحظة أن حالات تقلص الحجم لأسباب طبيعية يمكن أن تبدل نوع التصنيف الذي قد يعطى لها.

إن تحسين معارفنا حول التطور التاريخي لموقع أثري ما يتم من خلال ربط نتائج المسح بعضها ببعض، ولا سيما عندما تكون شاملة مع المعطيات التاريخية والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلالالتحليل الأرضي،[2] مع ضرورة الانتباه إلى عدم الوصول إلى نتائج سريعة دون أن نضع في اعتبارنا معطيات الشاهد الحقيقي، وضرورة ألا نقع في قانون حتمية السبب والنتيجة دون أن نتحقق من المعطيات كافة التي حصلنا عليها، إضافة إلى جميع المعارف المتوفرة لدينا التي نملكها من خلال علم التاريخ والعلوم الأخرى المساعدة

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 81.

[2]– تقي الدين الدباغ، **مرجع سابق**، ص 48.

لعلم الآثار، فمعرفتنا مثلا لفرضية سابقة حول التغيير الذي تم في المناخ في فترة محددة لمنطقة محددة، يجب ألا يدفعنا للبحث عن آثار هذا التغيير منذ اللحظة الأولى التي نتوصل فيها إلى بعض النتائج من خلال المسح، فقد يؤدي ذلك بنا على الحصول على نتائج غير حقيقية. وهنا قد نجد أنفسنا أمام حالة المعرفة المسبقة للباحث الذي يقوم بعمله ليدلل على فرضية ما في ذهنه قبل أن يبدأ عمله، وينتهي عمله بالعثور على البرهان. وللوصول إلى نتائج حقيقية لا بد أن نقيم بدقة كل شاهد أثري بالمقارنة مع كل معلومة من المعلومات المتوفرة لدينا، فاستجابة مجموعة بشرية لظاهرة طبيعية ما، إن لم تكن كارثة لها نتائج كبيرة قد يكون حتميا، ولكن في ظروف مختلفة يمكن أن تكون هذه الاستجابة، المقاومة أو النزوح أو التكيف مع الكارثة بتطوير أساليب الحماية وأساليبها[1].

3.5.1.دراسة الوحدات الأثرية الغير مدفونة (أبنية وعمائر):

إن عملية كالحفر لن تظهر لنا صعوبات كبيرة مهما كان المنهج الذي نتبعه إذا ما طبقنا المفاهيم التي نعرفها الآن عن التسجيل المتعلق بالوحدات الأثرية وعن الاختلاف بين هذه الوحدات.

1.3.5.1. أبنية معمارية: "تنقيب مخلفات المباني القديمة"

ان تنقيب أثار المباني القديمةأمر صعب ودقيق ويحتاج الى مهارة ودقة كبيرة وبالاستعانة بالمختصين في العمارة وتوضع الطبقات الأرضية، وينبغي عدم الاكتفاء بمجرد ابراز الجدار وتتبع مساره، بل يجب ملاحظة كل مل له علاقة بالجدار والتركيز على تمايز في الشكل والفتحات الموجودة فيه، مثلا عندما نجد جدار الذي تم بواسطته إغلاق مكان الباب سيكون متأخر زمنيا على الجدار السابق الذي كان الباب مفتوحا فيه.[2]

عندما تظهر في الموقع المدروس كمية كبيرة من الوحدات المعقدة المختلفة، يتوجب علينا أن نقوم بدراسة الأشكال، وعلينا أن نرى إذا ما كانت لدينا ثمة معلومات كافية من أجل إقامة رسم تخطيطي وتطوير هذا الرسم الشكلي والبنائي إذا ما وجد. وهنا لا بد من أن

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] – تقي الدين الدباغ، **مرجع سابق**، ص 123.

نتفهم ظهور كمية كبيرة من الأنواع المختلفة، التي يمكن أن يعثر عليها، وأن نتفهم التغييرات المحددة في داخل كل وحدة من خلال فهم المراحل المختلفة لتاريخ المستوطنة. إن وجود أنواع مختلفة في سوية واحدة، يشيرإلى أن هذه الأنواع تلبي وظائف خاصة، ولا بد في مثل هذه الحال من أن ننتبه إلى سلسلة من المتغيرات: الاستخدام (أماكن الساسة، أماكن العبادة، أماكن الترف..)، والطبقة الاجتماعية (أكواخ للطبقات المتواضعة، بيوت للطبقة الوسطى، مسكن للأغنياء...)، وهذا يعتمد على الشكل والمواد الأولية وكذلك الموقع المتخذ للبناء.

وكما هي الحال مع بقية عمليات تسجيل المعطيات، يستحسن أن نحضر سجل بطاقات، ثم نبدأ العمل بعد ذلك مع أنواع مختلفة من المعلومات وفقا للحاجات التي تتواجد لدينا في عملية بحثنا، مما سيمكننا فيما بعد من ربطها بالتعاقب الاستراتيغرافي إذا ما أردنا دراسة المعطيات التطورية مع قيامنا بتحليل للمكان الصغير، (أحياء، أماكن عامة، أماكن للترفيه، أسواق.....)، مع تمييزنا للاختلافات الاجتماعية أو العنصرية الظاهرة في الموقع.

نقومبملء البطاقات على نوع الموقع الذي نقوم بالعمل فيه.ويمكن أن نقوم بملء بطاقات مختلفة الأنواع في كل منطقة من المناطق التي قسمنا الموقع إليها. وبهذا نستطيع أن نحقق دراسة إحصائية مسجلين عدد المرات التي يظهر فيها كل نوع من الوحدة في المنطقة.

من خلال هذه الطريقة ومن خلال مجموعة البطاقات، يمكننا أن نغطي المراحل المختلفة لتاريخ موقع من المواقع، ونتمكن من تمثيل تطور هذا الموقع من الناحية الكمية، ومن تتبع الخطوات الزمنية التي مر بها الموقع من مجموعة سكنية إلى أن أصبح مجموعة موسعة تمر بمراحل لتصل إلى الانحطاط وعدم الأهمية، ومن ثم هجران المستوطنة. ومن خلال هذه المعلومات التي تشكل القاعدة الإحصائية القديمة الأساسية سنتمكن من دراسة المراحل المتعاقبة للعملية المذكورة، وسنتمكن من وضعها في إطارها الزماني.[1]

[1]– تقي الدين الدباغ، **مرجع سابق**، ص 65

من بين عديد الأنواع نركز على اثنين من بين أنواع الأبنية المعمارية المتعددة، والتي يصعب حصرها، مع إعطاء بطاقة تحليلية نموذجا تخص كل نوع، ويمكن أن يملأ بسهولة أكثر بعد أن تكون عملية التنقيب قد انتهت، وهذان النوعان هماالمسكن والمعبد.

1. المسكن والمعبد

يعتبر السكن من أهم المباني إلي تعكس استوطان الإنسان لمكان ما، ويعتبر المسكن المكان الذي يقضي في الإنسان أغلب أوقاته، ويقوم فيه بأغلب الظواهر الاجتماعية اليومية من أكل ومبيت والعيش مع العائلة المكون الأساسي للمجتمع. لذا وجب وضع بطاقة خاصة للسكن أثناء وبعد عمليات البحث والتنقيب. أما المعبد هو المكان الذي فيه يقوم الإنسان بطقوس ودينه وهو مركز للمناسبات الدينية أن يلتقي الحاكم بالمحكوم.

2. العناصر الدفاعية

إن العنصر الثاني الذي يكتسب أهمية كبيرة لعدد كبير من المواقع هو ما يسمى (العناصر الدفاعية). ويتم تقديم دراسة لهذه العناصر من خلال بطاقة، تدخل في حقولها سلسلة من المتغيرات الضرورية من أجل دراسة هذا النوع من الشواهد.[1]

إن النموذج المقترح ليس إلا واحدا من الطرق المتعددة التي تقربنا من دراسة الدفاعات. وعلى أية حال فإن مايجب أن نقوم بوضعه من الحقول، هو ذلك الدي يجعلنا نركز اهتمامنا على ماهو ضروري لنتمكن من فهم النظام الدفاعي للموقع. انظر الجدول (03).

[1]– خليل ابراهيم واكد، **مرجع سابق**، ص 114.

توضعات دفاعية	طبيعية				
	صناعية	الأبنية المحصنة			
			عرض الجدران		
			التطابق الطبوغرافي		
			اتساع المكان	اتساع جزئي	
				المسافة المحيطة	
				عدد الأمكنة	
				التوسع في المسافة المحيطة	
				التوسع في الضواحي	
			ممر	عدد البوابات	
				عدد البوابات الصغيرة الجانبية	
				المنصات	
				الفتحات	
			أبراج	العدد	
				المضلع	
				الدائري	
			خنادق		
			أنماط المواد المستعملة في البناء	نمط منظم أو غير منظم	
				حجر مربع منحوت	
				حجر صغير مصقول	
				حجر من الدبش	
				مزيج	
			تكديس		
أنماط بنائية منوعة	حصن				
	أبنية ملحقة				
	أبنية خارج الأسوار				
	أبنية منقبة				
التأريخ الزمني					

الجدول(03): نموذج لبطاقة تسجيل موقع معماري عسكري. عن رودريغو

عند اكتشافنا من خلال دراسة تاريخ موقع ما وجود أكثر من دفاع وتطور الأنماط الدفاعية عبر مراحل متعددة، فإنه من المناسب أن نقوم بدراسة منفصلة لكل نمط من الأنماط.

يمكن أن نملأ هذه البطاقة بقيم رقمية كمية، مما يمكننا من الحصول على تحليل ابتدائي كامل وكاف ليشكل قاعدة من المعطيات التي يعتمد عليها، والتي ستكون مفيدة لفهم خصائص النظام الدفاعي لكل مرحلة من تاريخ تطور الموقع. واعتمادا على ذلك يمكن أن تضاف معطيات جديدة.

ثمة مظهر آخر لا نستطيع أن نتركه دون دراسة مهما كان نوع البناء الذي نتعامل معه، ومظهر تقنيات البناء. فهناك كثير من التقنيات المألوفة في قرية من القرى في فترة محددة أو لمنطقة من المناطق على مر تاريخها. وتتحدد تقنيات البناء واحدة من أهم المظاهر في دراسة الأتنوغرافيا القديمة[1]، ودراسة الثقافة الشعبية.

تعدد تقنيات البناء إلى درجة كبيرة يكاد يصعب معها حصرها. ونحن نعرف بشكل جيد تلك الأنواع المختلفة للتقنيات الموجودة في الإمبراطورية الرومانية بلاخصوص في جهتها الغربية للبحر الأبيض المتوسط.

تختلف أنواع تقنيات البناء التي يمكن أن نجدها حسب المناطق المختلفة والفترات المختلفة أيضا، ولا يمكن حصر تلك التقنيات في نموذج واحد من نماذج البطاقات الي ننشئها، ليكون لها فائدة محددة جدا لأن هذه البطاقات تكون مفيدة جدا في بعض الحالات.

إن الأبنية التي تبنى في مناطق جبلية، تبنى بالحجارة بشكل طبيعي لتوفر المواد الأولية، ولكن قد تختلف في كل منطقة جبلية تقاليد البناء، وبذلك على الأثري أن يقوم بجمع مجموعة من المعلومات الأساسية قبل عملية الحفر، من تلك التي تتعلق بهذا الموضوع من دراسات مختصة وسابقة. ومن الضروري جمع أقصى ما يمكن من المعلومات حول التقنيات البنائية التي تعود للفترة المدروسة، وتكون ذات علاقة بالمنطقة التي نعمل فيها. ومن

[1]– رودريغو مارتين غالان، **مرجع سابق**، ص 197.

الممكن القيام بإنشاء نموذج لبطاقة مناسبة للحالات المحددة التي يمكن أن نواجهها، والبدء بملء حقولها أو توسيعها بما يتناسبمع ظهور الأبنية في الأرض المنقبة.

أخيرا يجدر بنا أن نشير مرة أخرى إلى أنه يتوجب علينا أن لا ننسى أن الوحدات البسيطة كافة التي تلف أي بناء معماري (جدران، بوابات، دعائم، أرضيات...). يجب أن تخصص لها بطاقة خاصة، وان تعد وحدة أثرية منفصلة، لنتمكن من تعيين مكانها في التعاقب الاستراتيغرافي، مما سيساعدنا على فهم تاريخ البناء الذي تعودإليه وفهم محيطه أيضا.

2.3.5.1. الحفرات:

تعد مجموعات الحفر عناصر أثرية مهمة لدى الكثير من الباحثين لاشتمالها على حزم استراتيغرافية مغلقة. لأن الحفرة قد تتمكن من البقاء في الاستخدام لمدة استوطان الموقع الأثري بالبشر. ويمكن أن تقدم لنا الحفرة صورة عن حالة الثقافة المادية في تلك الفترة.

تتوضع المواد في العادة في حفرة ما وفقا للطريقة التي تتشكل بها الطبقات حيث تبقى هذه الطبقات مغطاة بواسطة طبقات أخرى أحدث منها، مثل هذه الاستراتيغرافية التي تتكون في الحفرة ستكون ذات فائدة كبيرة لنا من أجل دراسة تطور الثقافة المادية، وعند حصولنا على مجموعة من السلاسل الاستراتيغرافية الناشئة عن عدة حفر يمكن مقارنتها بعضها مع بعض، فإننا نكون أمام منجم حقيقي من المعلومات، الشكل (06).

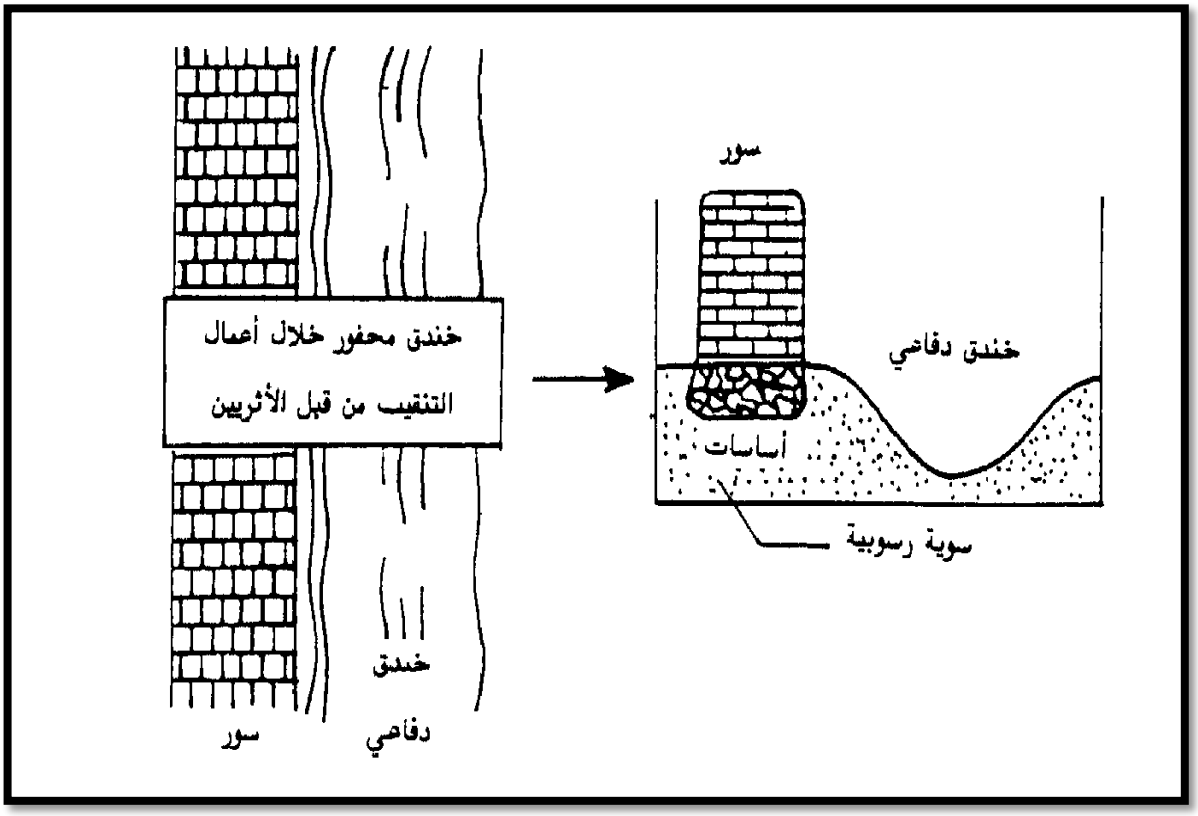

الشكل (06): خندق أثري وأخر محفور بسبب التنقيب. عن رودريغو

مما لا شك فيه أن الحفرة ستكون أكثر قدما من أية وحدة أثرية يمكن أن نعثر عليها في داخل الحفرة، لذلك يتوجب علينا أن نقوم بتنفيذ التنقيب في حفرة ما، بطريقة تسمح بالحصول على أكبر كمية من المعلومات. وإن لم يكن لدينا في موقع ما إلا حفرة واحدة فيستحسن أن نقوم بتنفيذ مقطع عرضي لهذه الحفرة أي أن نزيل نصف الحفرة المذكورة أولا طبقة طبقة، ثم نقوم برسم مقطع جانبي للنصف الذي لم نقم بالتنقيب فيه لنزيل باقي الطبقات. أما إذا تواجد لدينا العديد من الحفر فيستحسن أن نستخدم الطريقتين معا، أي نقوم بتنفيذ مقاطع جانبية للنصف، أو نقوم بإزالة الطبقات كاملة، واحدة تلو الأخرى معتمدين طريقة هاريس* . وبذلك نستطيع أن نحصل على معلومات من خلال الطريقتين معا بحيث تكمل الواحدة الأخرى.

*إدوارد هاريس: (E. C. Harris) المولود عام 1946، عمل مديرا للمتحف البحري في جزر برمودا، وهو معروف عالميا من خلال كتابه "مبادئ التوضع الطبقي الأثري"، الذي يعد مرجعا مهما ويشتمل على الخطوط الرئيسية لمنهجه المعروفة بماتريكس هاريس الموضوع من قبل المؤلف نفسه سنة 1973. انتشر هذا المنهج في عام 1979. ويطبق حاليا في العديد من عمليات التنقيب في العالم كله.

3.3.5.1.المقابر:

تعتبر المدافن مرتعا خصبا ومميزا ليس فقط بالنسبة لعلم الأثار إنما أيضا لمختلف أنواع العلوم، فدراستها ودراسة أساليب ونماذج الدفن المتنوعة في أنحاء العالم القديم والطقوس المرافقة لها.

قد تشكل المقبرة موقعا أثريا أو جزءا من موقع أثري. ويختلف القبر عن غرف السكن بسبب مميزات خاصة تميزه عن هذه الغرف بالرغم من أن هذه المواد الأثرية التي يمكن أن نجدها في القبور، تتشابه جدا مع المواد المتواجدة في البيوت، من مثل بقايا معدنية والأسلحة والجواهر والفخار وأدوات الحياة اليومية التي كانوا يعتقدون أنها سترافق الميت في حياته الثانية...تلك المعلومات التي يمكن أن تعطينا إياها المقبرة، قد تكون مختلفة ولكنها ستكون معلومات مكملة لتلك المعلومات التي سنحصل عليها من المستوطنة بشكل عام.

قد لا تكون جميع المواقع التي تتواجد فيها قبور هي مقابر، فمن الممكن أن توجد المدافن تحت أراضي البيوت في بعض الثقافات...فالمقبرة يمكن تحديدها بمجموعة من الأضرحةأو المدافن. على أن ننتبه أن الضريح ليس المدفن نفسه فالضريح يحتوي على معلم معماري بشكل ما، بينما يشكل المدفن سوى القبر. ومن هنا يمكن دراسة الضريح كأي وحدة أثرية معقدة. بينما يشكل المدفن مالم يكن معقدا وحدة أثرية بسيطة. ويمكن أن نحدد المدفن من خلال محتوياته (الجثة والأثاث الجنائزي إن وجد)، الوعاء (حفرة، حجرة، ناؤوس...)، ويمكن أن تجمع الحفرة بين الاثنين معا. بينما قد يحتوي الضريح على مدفن أو عدة مدافن. وقد يحتوي المدفن على قبر أو عدة قبور.[1]

تتعدد أنواع المقابر وقد تشكل واحدة من الملامح المحددة والمميزة لثقافة ما. وباختصار يمكننا أن نقول أن النوعين الكبيرين للمدفن الذي اعتدنا أن نعثر عليه هما الدفن والحرق.

يتألف الدفن من عملية وضع الموتى في الأرض، وتنقسم هذه العملية إلى:

1. عملية دفن أولية.

[1] - ن الدباغ، **سابق** ص69.

2. عملية دفن ثانوية.

يحدث الدفن الأولي عندما توضع الجثة لأول مرة في المكان الذي سترقد فيه من أجل الخلود، أما الدفن الثانوي فهو ذلك الذي توضع فيه الرفات أولا في مكان ما ثم تنقل بعد مرور وقت إلى مكان نهائي. وفي حال عثورنا على بعض العظام في علبة أو أي وعاء أخر لا يمكنه أن يحتوي الجثة كاملة، فإن هذا يدل على أننا أمام إشارة حقيقية تدلنا على عملية دفن من نوع ثانوي.

كما يمكن أن يكون الدفن بالحرق، وهذا قد يكون أوليا أو ثانويا أيضا. عندما تحرق الجثة في مكان، تغطى فيما بعد بطبقة من الأتربة ويوضع الضريح فوقه، وبذلك نجد أنفسنا أما م عملية دفن أولي بواسطة الحرق، ولكن المألوف في مثل هذه الحال هو ان يتم حرق رفات المتوفي وحمل رماده فيما بعد إلى المكان المخصص للدفن النهائي.

وقد تكون المدافن إما فردية أو مزدوجة أو متعددة أو جماعية. وقد يستخدم المدفن خلال فترة طويلة من الزمن، وفي بعض الحالات تم فيها جمع عظام الدفن السابقة ووضعها إلى جانب الجدران أو في الزوايا لتهيئة المكان للجثث الجديدة.

إن المشكلة الأساسية التي تواجهنا عند قيامنا بدراسة موضوع الدفن، هي وجود تنوع كبير في أساليب الدفن. أما الدفن الفردي فهو العملية الأكثر بساطة حيث يتم دفن الفرد فوق أرضية ما أو في مغارة حيث يبقى محفوظا في مكانه لفترة طويلة.

قد يبدو من الصعب جدا إعداد قائمة بأشكال القبور المستخدمة في الثقافات المختلفة التي كانت تخصص لدفن موتاهم سواء كانت تقام عن طريق الدفن أم الحرق. فهناك من استعمل تجويف جذوع الأشجار وهناك من استعمل الجرار...الخ

عندما نقوم بالتنقيب عن مدفن ما، يجب أن تتم العملية بعناية فائقة لوجود كمية كبيرة من التفاصيل التي يمكنها أن تزودنا بالمعلومات. أما فيما يتعلق بالدفن ذاته فيجب أن نركز على الوضعية التي تظهر فيها الجثة والأثاث الجنائزي كذلك. ومن هنا فإن وصف المدفن في الحقل له أهمية كبيرةفي إعادة تصور للحياة والطقوس الجنائزية للموقع خلال استوطانه.

إن وضعية الأثاث مهمة جدا فثمة ثقافات تقوم بدفن أمواتها مع آنية الطعام بوضعها قريبة من فم الميت، وهذا ما يدلنا على اعتقاد هذه الجماعة بحاجة الميت للطعام في الحياة الآخرة. بينما يشير دفن الميت وبفمه قطعة نقدية إلى الثقافة الإغريقية.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة وضعية الجثة، فثمة ثقافات تشكل لها وضعية الجثة سمة مميزة لإثبات الهوية. وثقافات آخرى تتوجه فيه الجثث وجهة معينة كالنظر نحو الأعلى أو الجلوس بوضعية القرفصاء أو الاتكاء على أحد جانبيها أو في وضعيات جنينية.[1]

أما في يتعلق بالأغراض الموجودة داخل القبر فهي مهمة جدا لمعرفة معتقدات وديانة الحضارة السابقة التي يرجع غليها القبر ومن المهم جدا تسجيل كل الملاحظات من تخريب أو تشويه وهل هو متعمد أو طبيعي. لأن القبر القبور من أهم شفرات الحضارات السابقة لذلك وجب تنقبها بطريقة خاصة ومراعاة غحتمال كون القبر دخيل او محلي وكذلك طريقة موتة الشخص هل هي طبيعية أم مقتول. وإن كان القبر جماعي وجب التاكم من أن الموتى جنود لمعركة ام لعائلة واحدة وهل تم الدفن بطريقة نظامية ام بطريقة الحفر والردم المباشر، كل هذه النقط وغيرها تساعدنا في فهم الحياة السابقة.[2]

عند قيامنا بدراسة الدفن، يستحسن أن نعرف أكبر قدر ممكن عن المقابر العائدة للثقافة التي ننقب فيها، وبهذه الطريقة سنتمكن من إعداد بطاقة مناسبة تحتوي على المعلومات كافة حول النوع الذي نقوم بدراسته.

قد نتمكن من خلال دراسة المدافن إذا ماتوفرت لدينا كمية كبيرة من الوحدات المنقب فيها، من الحصول على معلومات حول متوسط عمر السكان، ومتوسط الوفيات بين الأطفال إلى نتائج تاريخية مهمة، كالاختلافات الاجتماعية ونوعية الاعتقادات والطقوس . كما يمكن معرفة بعض أسباب الوفيات في المستوطنة إن كانت بسب أوبئة أو حروب...الخ.

[1]– فوزي عبد الرحمن الفخراني، **الرائد في فن التنقيب عن الآثار**، منشورات جانعة قاريونس، ليبيا، 1993، ص 238.

[2]– **نفسه**، ص 246.

2. بقايا المواقع الأثرية:

يندثر كل سنة العديد من المواقع الأثرية جراء الحروب والنزاعات المسلحة التي تعتبر أكبر سبب مهدم للآثار ، وهو ما حاصل في الجمهورية السورية من تهدم أكثر معالمها التي تعود للفترة الإسلامية بالخصوص الفترة الأموية وكذلك الفترة الرومانية حيث تعرضت مدينة تدمر الأثرية إلى التخريب من الجماعات المتطرفة، التي ترى في الرسومات والتماثيل الأثرية كفر وشرك ووجب إزالته. وتؤدي الكوارث الطبيعية بالخصوص الزلازل إلى هدم كبير للمعالم، و لا يمكن التقليل من ضررها لأنها فجائية وقوى غير مرئية. وهذا ما حصل في مملكة النيبال جراء الزلزال الذي ضربها مؤخرا وأتى على أجزاء كبيرة من أحياءها الأثرية التي لها طابع ديني وتاريخي مقدس بالنسبة للنيباليين، وتعتبر أهم استثماراتهم السياحية.
عندما يتعرض الأثر للهدم الطبيعي أو للتخريب البشري يفقد العديد من خصائصه المعمارية والفنية أو ما يسمى بالقيم في علم الآثار. هنا نكون أمام أمرا واقعا جديدا، أمام أثر لأثر أو أطلال أو بقايا .....؟

يوجد في أنحاء العالم العديد من المواقع الأثرية التي ليست لها قيم واضحة بسبب عدم وضوح ملامحها التي تعطيها وتكسبها قيمها الجمالية والحضارية وغيرها. وهذا ما نجده كثيرا في مواقع ما قبل التاريخ، وهي مواقع لم تتعرض للتخريب أو أي شيء أخر وإنما وصلت عبر مسيرة الزمن بهذا الشكل. وهي بذلك تشترك وتتشابه مع حالة المواقع التي تعرضت للتهديم والتخريب، التي شرحنها أخرا.

نتناول في هذا الجزء بقايا المواقع الأثرية التي لا يوجد لها تعريف محدد أو مصطلح متداول في مجالات الحفظ والترميم. ولا نجد ذكرها أو ينعدم تناولها في الملتقيات والمؤتمرات العالمية المختصة في مجال الحفظ والترميم.وإنما فقط أشير إلى هذا المفهوم بتسميات مختلفة في العديد من الأبحاث والدراسات في مجال ترميم وحفظ الآثار. وأهم من تناول هذا

الموضوع وإن كان بشكل مقتضب، عالم الآثار والفن الإيطالي المختص في مجال الترميم "**شيزاري براندي**"* في كتابه "**نظريات الترميم**"**

1.2. التعريف الاصطلاحي (الإجرائي):

لا يوجد تعريف محدد لتعريف بقايا المواقع الأثرية في مصطلحات وتسميات الخاصة بعلم الآثار،ولكن ارتأيناأن نحدد لتعريف شامل لكل الحالات التي سنذكرها لاحقا.وهي أصلا مواقع أثرية وإنما للتخصيص حاولنا وضع اصطلاح أو تعريف لهذه الحالات.

يمكن أن نعرف بقايا المواقع الأثرية أنها تلك المواقع الأثرية التي توجد في حالة جد متقدمة من التدهور الذي أفقدها شكلها ومظهرها مما يصعب تحديد ماهية وشكل الموقع . ولا يعطي رؤية أو ايحاء للشاهد يمكنه من تصور ماكانت عليه سابقا. و هي كذلك المواقع الأثرية التي توجد بها أثار غير منقولة، لها قيم تاريخية وأثرية ولا تحمل بالضرورة قيم جمالية. وكذلك يمكن اعتبار المواقع التي فقدت كل مايدل على أنها موقع أثري تدخل ضمن المواقع الأثرية.

2.2. مصطلحات لمنظرين ولمنظمات دولية:

1.2.2. الأنقاض:

تناول "شيزاري براندي" الذي يمثل (المعهدالعالىالمركزىللترميم)، في كتابه "نظريات الترميم"أفكارعن ترميم وحفظ الآثار توضح وبطريقة عكسية مفهومه عن العمل الفني. فهو يصف "**الأنقاض**" على أنها البقايا التي تحولت إلى حالة لا نجد فيها أي إيحاء بوحدتها

*شيزاري براندي: منظر ايطالي مختص في تاريخ الفن وله دراسات في الحفاظ على الأعمال الفنية والمعمارية.

**نظريات الترميم: فيعام 1963 صدر كتاب نظرية الترميم Teoria del Restauro لمؤلفه "تشيزارى براندي" الذي كان في ذلك الوقت مديرا للمعهد المركزي للترميم في روما. ولقد جمع الرجل في كتابه هذا كل مقالاته التي نشرت ما بين عامي 1949 – 1961 وهوكتاب يتفق الجميع على أنه أحد النصوصالرئيسية في هذا الموضوع. ولم يحاول أحد قبل "براندي" تقديم تحليلاً بهذه المنهجية عن المظاهرالمختلفة للترميم.

المؤكدة. لاتوجد إذا قضية جمالية ، ولا يبقى عندنا سوى القضية التاريخية.[1] وهذا التعريف ينطبق على عديد الحالات من المواقع الأثرية التي فقدت قيمها الجمالية والمعمارية بفقدانها للشكل الحقيقي والسمات التي تعطي الانطباع على ماكانت عليه فترة بناءها.

2.2.2. الانـهيار:

في نفس السياق ولكن باستعمال مصطلح آخرهو "**الانـهيار**" تكلم براندي عن بقايا المواقع الأثرية بأن الانهياريحدد الحالة الأشد للعمل الذي يتقلص إلى مجرد شهادة يكاد يمكن التعرف من خلالها –على عمل و في جميع الأحوال على حدث إنساني ولكن لم يعد في وضع يسمح – في حالة العمل الفني – برده إلى الوحدة الافتراضية دون أن يصبح نسخة أو تقليد للعمل نفسه، ولهذا يمكن أن يتم حفظه فقط، دون ترميم.[2]

3.2.2. الأطلال:

وفي إطار برنامج " **آثار**" للحفاظ على التراث الثقافي في المنطقة العربية، التابع لمنظمة ICCROMوبمشاركة المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية صدرت دراسة أولية منشورة على موقع ICCROM في شبكة الانترنت بشكل معجم، تحت اسم " **معجم المصطلحات العربية للحفاظ على التراث الثقافي**" من الانجليزية إلى العربية، ومن العربية إلى الإنجليزية من إعداد **حسام مهدي**.

توصل المؤلف إلى تسع مصطلحات عربية تعبر عن قيم ومفاهيم خاصة بالثقافة العربية مما لاتحتمله الكلمات الإنجليزية. وعليه فإنه اقترح في هذا المعجم تبني هذه المصطلحات بصيغتها العربية وكتابتها بالحروف الإنجليزية.

والمصطلح الذي استعمله في معجمهلتعريف بقايا الآثارأو أنقاض المواقع الأثرية هو "**أطلال– ATLAAL**"[3]

---

[1]– شيزاري براندي، **نظرية الترميم**، ترجمة حسن رفعت فرغل، المجلس الأعلى للآثار، المعهد العالي المركزي للترميم بروما ISCR، القاهرة، 2009، ص 48.

[2]–**نفسه**، ص: 288.

[3]– حسام مهدي، **معجم المصطلحات العربية للحفاظ على التراث الثقافي**، برنامج آثار، ICCROM، 2008.

3.2. أشكال وعوامل تشكل بقايا المواقع الأثرية:

بقايا المواقع الأثرية هي المرحلة الثانية من حياة الموقع الأثري، أي أن الموقع وتحت ظروف مختلفة يتدهور وينتج عنه بقايا، أو أن الموقع بحد ذاته ليس بالمجمل يمكن أن يشكل وحدة متكاملة تعطيه قيم جمالية وفنية، أو تعطي الانطباع بصورة معينة. كما اعتبرنا كل المواقع الفاقدة لقيمها الجمالية والمعمارية داخلة ضمن هذا الاصطلاح.

1.3.2. المواقع الشاهدة:

ونقصد بها المواقع التي تحمل في حيزها المكاني على الأقل أثر غير منقول واحد، كبقايا جدار أو بقايا مدفن أو حفر أثرية، أو كل مايدل على استوطان هذا المكان في الفترات القديمة. الصورة (12).

ومن الناحية الأثرية لا يمكن أن نسمي مكان ما بموقع أثري إن وجدنا فيه أثر غير منقول، لأن هذه اللقى الغير المنقولة وجب إيجاد إثبات علمي أو منطقي يربطها بالمكان الذي وجدت فيها. لتعطي بذلك صفة الموقع الأثري للمكان الذي وجدت فيه.

الصورة (12): موقع ببقايا أثرية شاهدة على الصرح المشيد والموضح في اللوحة

2.3.2.المواقع المندثرة:

ونقصد بها المواقع التي كانت في وقت قريب مواقع أثرية. وتحت ظرف قد تكون طبيعية أو بشرية تدهورت إلى مرحلة اندثرت فيهاجلالمواضيع الأثريةللموقع وفقدتمعها كل مايدل بأنها مواقع أثرية. الصورة (13).

وفي حالة ثانية هي كل الأماكن التاريخية التي نعرف أنها كانت بها أثارفي الفترات القديمة، ولكن اختفت بعامل الزمن، وتأت معرفتنا بها فقط من خلال المخطوطات والمصادر القديمة الموثقة، أو من خلال استنتاجات لمعطيات تاريخية وعلمية تشير لذلك.

الصورة (13): أطلال مدينة طروادة التاريخية بعد التنقيب عليها

3.3.2.التلال الأثرية:

من الحقائق المعروفة أن الناس منذ القدم اختاروا البناء في الموقع الواحد أكثر من مرة، إذ كان من العسير ترك الموقع لأنه يكلف الكثير من المال والجهد لإعادة البناء، وكل ما كان يحدث هو أن تمهد الأرض بحيث تصلح لإعادة البناء الجديد، ومع تطور الإنسان يتطور البناء ويرتفع. ثم يترك الموقع لأسباب عديدة فتساعد الطبيعة على طمر المباني القديمة وتخلق فوقها روابي وتلال وترتفع كلما زادت الطمر.الصورة (14).

تتميز الأنقاض المتراكمة في هذه التلول بلون تربتها الداكنة إذا قورنت مع التربة الطبيعية المجاورة وهذا راجع إلى اختلاط التربة ببقايا المواد الأثرية المتحللة إن كانت عضوية والمتفككة إن كانت غير عضوية، فتعطينا هذا اللون المتمايز مع لون التربة.[1]

الصورة (14): موقع للثقافة الأولدافية لفترات ماقبل التاريخ بتنزانيا

[1]–كامل حيدر، **منهج البحث الأثري والتاريخي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995، ص17.

4.3.2.المواقع المحفورةأوالمنقبة:

نتكلم هنا عن حالتين من المواقع المنقبة والمحفورة، الأولى تكون بصورة غير علمية والثانية تكون بصورة علمية ومنظمة.

في الحالة الأولى هي المواقع التي تعرضت لعمليات التنقيب والحفر بطرق غير سليمة، قد تكون من بعثات بحث علمية غير متخصصة، أو من الهواة والباحثين عن الكنوز. حيث يتم تدمير الموقع وأخذ جميع مقتنياته.وبذلك يفقد قيمته الجمالية والأثرية. وفي حالات كثيرة نتكلم عن مواقع تعرضت للسرقة والحفر العشوائي الذي يكون مدمر للموقع.

وفي الحالة الثانية هي المواقع التي نقبت وحفرت بشكل علمي صحيح، ولكن لضرورة الحفظ والحماية، استوجب نقل جميع المعثورات المتحصل عليها أثناء الحفرية ، والتي يمكن نقلها (أثار منقولة) من الموقع إلى أماكن تخزين على مستوى المخابر أو المتاحف. وبذلك يكون الموقع فقد جزءا كبيرا من أهميته.

وكذلك يمكن اعتبار مواقع ماقبل التاريخ الذي تكون أغلب شواهده من الآثار المنقولة مثل الصناعات الحجرية والعظمية...بقايا موقع أثري منقب.

5.3.2.محيط المواقع الأثرية:

ونقصد هنا الحيز المكاني الذي يحيط بمعلم أثري، بالخصوص المعمارية منها كالأبنية الكبيرة مثل القلاع والحصون، أين يمكن أن تكون لها ملاحق مبنية بالقرب منها، وهذا مانجده بالخصوص في المواقع التي بها مباني ذات طابع مدني. وهي التي تبنى داخل الحيز الحضري للسكان. فلا يمكن أن نتصور وجود أثار لحمام روماني.بدون الاعتقاد أن هذا المعلم يتوسط مدينة، مثل هو الحال بالنسبة لتخطيط المدن الرومانية.

حتى وإن لم نعثر على بقايا في هذه الأمكنة لكن وجب اعتبارها موقع أثري وجب حصره وحمايته والاستفادة منه في مشاريع إعادة التأهيل المبنية على إعادة التصور. فلا يمكن أن نعزل الأثر عن المحيط المتواجد به لأن هناك ترابط وثيق بين الأثر ومحيطه.

6.3.2. المواقع المدفونة تحت طبقات حضارية:

شهدت أغلب بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط تعاقب حضاري منذ أقدم العصور، فالشمال الإفريقي شهد تعاقب الفينيقيون ومن بعدهم الرومان ثم الوندال والبيزنطيين، وينعكس ويظهر ذلك ماديا أيضا من خلال بناء مدن فوق الأخرى واستعمال بعض المباني وتغيير سماتها، فنجد كثيرا من المعالم التي هندستها فينيقية بينما سماتها رومانية.أي أن المعلم يحمل ويمثل حضارتين مختلفتين، لكن في علم الآثار أمر مقبول ولا يمثل تشويه لحضارة سابقة بل هو شاهد على تعاقب حضاري لهذا المكان.وفي عديد من المواقع الأثرية وجد المنقبون طبقات أثرية مختلفة فوق بعضها، وهذه الطبقات بعض المرات مدفونة فيها أبنية وقبور لاتزال واضحة المعالم ويمكن تتبع تخطيطها المعماري. الصورة (15).

الصورة (15): موقع أثري يتميز بتعاقب حضاري، موقع مدينة طروادة

ولكن مايمنع ذلك أنه إن استمرت عملية التنقيب سندمر الطبقة العليا للموقع برمته التي هي بطبيعة الحال طبقة حضارية تحمل أيضا لقى أثرية وأبنية.وفي مثل هذه الحالات تبقى الطبقة السفلى مغطاة ولا يمكن الكشف عنه أو التنقيب عليها، حماية وحفاظ على الطبقة العليا، لأن في هذه الحالات يرى المختصون أن أخر طبقات التعاقب الحضاري هو الصفحة الأهم من تاريخ الموقع، وكما يمكن الاستفادة منها لمدى وضوح رؤيتها عكس الطبقات السفلى التي تكون في أغلبها تدهورت بشكل كبير.

هذه أغلب مايمكن تصنيفه من حالات لمواقع يمكن أن تصنف كبقايا لمواقع أثرية، بعد تصنيفها. هل يمكن القول أنها أخذت الاهتمام اللازم من طرف المختصينفي مجال الآثار والترميم على إيجاد حلول لمثل هذه الحالات، بغية ترميمها وإعادة إحياءها وتأهيلها.

الفصل الثالث:

نظريات ترميم المعالم التاريخية والأثرية

كان الاهتمام بالتراث المعماري والأثري والحفاظ عليه في بداياتة من قبل أفراد مثقفين وأناس مهتمين بالكنوز والمعالم ذات القيمة المعمارية والجمالية، وقد كانت بداياته في أوربا، في كل من إيطاليا وفرنسا وانجلترا، وتطور فيها، أما البدايات الحقيقية لأعمال الصيانة والترميم للمنشآت التاريخية الأثرية ، فقد بدأت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكانت محدودة وكانت موجهة أساسا للبقايا والمعالم المتميزة ومهملة لتلك الأقل تميزا، ولكن فيما بعد أخذت تلك الأقطار الأوربية الثلاث بعدا أكثر تطور في هذا الشأن.

وكانت إيطاليا من أكثر البلدان الأوربية حفاظا على تراثها إذ أن تراثها يشكل عامل ترابط بينها وبين البلدان والشعوب الأوربية، بسبب وجود المباني الدينية المسيحية. ووجود الفاتيكان وسلطة البابا التي ألت اهتماما بهذا الشأن، وبسبب كثرة الإرث المعماري الروماني وتنوعه الذي غطى أغلب دول أوربا وحوض المتوسط، وقد كان لهم السبق في مسألة الحفاظ على التراث وحمايته منذ عصر النهضة، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا وانجلترا، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية تليهم في هذا الشأن.

وفي خطوة متقدمة بشأن التراث المعماري وسبل إدارته وحمايته والحفاظ عليه تحدثت أشهر المواثيق والاتفاقيات الدولية الأكثر انتشارا (عالمية المرجعية) عن المحافظة على التراث الثقافي بشكل عام، ومنه التراث المعماري بكل أشكاله (مدن أو معالم تاريخية) كتراث عالمي لكل الإنسانية، وحمايته واجب عل كل الدول المنضوية تحت هذه الاتفاقيات.

ولمفهوم الحافظ على التراث ، كما يتمثل في مجالي التراث الحضاري على سبيل المثال ،دلالتان متكاملتان . في الدلالة الأولى يقصد بالحفاظ معنى الحماية والمحافظة على الآثار والمعالم والمواقع التاريخية والإبقاء على الشواهد التراثية ، كما وصلتنا دون تعديل أو تغيير يمس جوهرها أو إتلاف يشوهها والحيلولة دون نهبها وسرقتها وتهريبها ، ذلك لأن شواهد الماضي كالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية الباقية من الأزمان الماضية لا تتزايد أبدًا وإنما تتناقص باستمرار ، نتيجة الإتلاف والنهب وحركة التنمية الحديثة التي باتت تصل إلى كل مكان. ولهذا لا بد من الإبقاء على أكبر عدد ممكن من الآثار كسجل أمين للعمران البشري

عبر آلاف السنين في بيئة متغيرة عملت حينها شروط الحياة على ذلك العمران وصاغته على هيئتها. ومعنى الحفاظ في الدلالة الأخرى هو إحياء ذلك التراث باعتباره خلفية لتكويننا الحضاري ، عن طريق الكشف عنه وصيانته وترميمه وفق الأساليب العلمية ، أو جمعه وإبرازه والتعريف به ودراسته ، وفي مقدمة ذلك كله حصره وتسجيله بحيث يصبح الأثر معروفًا مفسرا معمق المفهوم ، بل في بعض الحالات إعادة توظيفه توظيفا نافعا وتشجيع إعادة إنتاج الجيد منه. الحفاظ بهذا المعنى لا يعني وضع التراث في علبة حافظة " وتحنيطه " ، لمجرد رغبة تذكيها الحنين إلى الماضي ، أو من أجل تصوير فلم شيق نرضى به السواح ، أو لأن الحفاظ على التراث الشعبي ترف أو موضة ، أو مجرد هواية محبوبة لدى فئة من ذوي المال.

1. تقدير أهمية عملية الحفاظ للتراث :

وقبل أن نتناول أهم الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ لحماية التراث والحفاظ عليه فينبغي أن نشير إلى نقطتين هامتين تتعلق بمفهوم الحفاظ على التراث الحضاري فيما يخص المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والأحياء والمدن التاريخية ، وهما تقدير أهمية التراث وتحديد نوع عملية الحفاظ عليه. و تقدير أهمية المعالم التي ينبغي أن تحظى بفرصة الحفاظ عليها فالأمر يحتاج العالم وذوق وخبرة في مجالات عدة مثل الإلمام بتاريخ الفن وتاريخ العمارة وعلم الآثار وعلوم الهندسة وتخطيط المدن وعلم الأنثربولوجيا وغيرها، على أنه في مقدمة ذلك لابد من الاتفاق على معايير محددة لابد من توافرها أو توفر بعضها لتحديد أهمية المعلم لغرض تسميته معلما تراثيا بحيث ينطبق عليه مفهوم التراث الذي ننشد الحفاظ عليه . وتجمع الدراسات في هذا المجال على ضرورة الاستناد إلى أربعة معايير أساسية وهي:

معيار القيمة الجمالية ومعيار القيمة التاريخية ومعيار القيمة العلمية أو البحثية ومعيار القيمة الاجتماعية . فالقيمة الجمالية ذوق سليم وانطباع ملهم يستندان إلى خلفية ثقافية واسعة، والقيمة التاريخية معرفة عميقة بمقدار ما يعبرّه المعلم التاريخي عن نشاط إنساني معين أو عن مرحلة تاريخية بوصفه نموذج دال لتجسيد صورة صادقة من الماضي . أما القيمة العلمية

للمعلم فتتحقق في الغالب من خلال ما يمكن أن يقدمه من معارف نادرة أو دالة على تطورات تقنية أو فنية تفيد الباحثين ، أما القيمة الاجتماعية فتتجلى من خلال جماع الخصائص التي تضفي على الأثر أهمية اجتماعية معينة كالأهمية الدينية أو الوطنية بحيث يصبح المعلم على سبيل المثال مزارا لكثير من الناس أو رمزا للماضي أو عبرة للدارسين.

إن تقدير أهمية التراث عملية نسبية من كثير الأحيان ، وهي محكومة بعوامل عديدة كالوعي والإدارة والإمكانيات والمعرفة ولكنها في نهاية الأمر تخضع لتلك المعايير الرئيسية ، على أن العامل المشترك بينها هو إجماع أهل الشأن عليها ومقدار وعي الناس في مجتمع ما بأهميتها.

2. مصطلحات في المحافظة على الأثار:

إن الحفاظ على التراث الحضاري في مجال العمارة على سبيل المثال لم يعد مصطلحا قاصرا يحمل أوجها متنافرة وإنما يعني عمليات محددة ينبغي القيام بها ليصبح الأثر أو المعلم تراثا محفوظا وصورة حية تعكس إبداعات الماضي ونشاطاته الإنسانية . ولهذا عمد المختصون إلى اعتبار الحفاظ مصطلحا عاما لا يفهم إلا بتحديد نوع عملية الحفاظ التي ينبغي أن تقترن به وسموا كل حالة من هذه الحالات تسمية خاصة بها تحدد مستوى الحفاظ ومداه ، وأبرز هذه العمليات ما يلي

1.2. الحفاظ: (PRESERVATION)

وهو مصطلح عام يشمل جميع النواحي المتعلقة بحماية المعلم التاريخي أو الموقع الأثري بشكل يحافظ على أهميته الحضارية وتشمل مهمة الحفاظ عملية الصيانة ، وقد تنطوي ، تبعا لأهمية الأثر الحضاري والظروف المرتبطة به على عمليات أخرى كالوقاية أو الترميم أو إعادة الإنشاء أو التكييف بغرض ملائمة استعمالات أخرى وظروف مستحدثه أو أية مجموعة من هذه العمليات.[1]

1- Laurent Antoine, **Aspects théoriques de la restauration du patrimoine**, Edition Enssib, Paris, 2005, p 20.

2.2. الصيانة: (MAINTENANCE)

وهي صيانة الموقع المعني دون تغيير، بحيث تؤجل العملية التلف التدريجي ... ويقتصر الأمر على الحماية والصيانة وربما تثبيت البنية القائمة ، مادامت البنية القائمة تعكس القيمة الحضارية المرجوة.

3.2. التكييف: (REHABILITATION)

وهي عملية تعديل وإعادة إنشاء ليوائم البناء استخدامه الأصلي أو تكييفه لاستخدام آخر. وشرط التكييف أن لا ينتقص بدرجة كبيرة من الأهمية الحضارية للموقع وأن يكون التكييف ضروريا لإبقاء الموقع في حالة اقتصادية تمكنه من الاستمرار. وتسمى كذلك بإعادة الإحياء أو التأهيل.[1]

4.2. الحفظ: (CONSERVATION)

هي المحافظة على المواد المكونة للعمل الفني من خلال إجراءات احتياطية تجعل العمل الفني قادرا على تحمل أسباب التدهور المختلفة.

يشير هذا المصطلح عند براندي في الغالب إلى مجموعة من العمليات التي تستهدف إطالة عمر –المواد التي تشكل العمل الفني إلى أطول زمن ممكن، بينما في المصطلحات المتخصصة الأحدث أصبح من المفضل أن يعطى له معنى أكثر شمولا يضم مجموعة من الأنشطة لها طابع تقني يستهدف توقع (من الأصح أن نقول "إبطاء") و"علاج" تدهور الأعمال الفنية. دون الانشغال بالمشاكل المرتبطة بالترميم.[2]

وبتعريف آخر هو العمليات التي نقوم بها من أجل منع تدهور أوتلف محدد للموضع الأثري، في مجمله يكون في محيط الأثر، وفي حالات خاصة نتدخل على الآثر في حد ذاته قصد حماية بنيته المادية من التلف، وهذا النوع من التدخلات يتداخل وعمليات الترميم. والهدف

[1] – Laurent Antoine , **op_cit**, p 21.

[2] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص 191.

الأساسي للحفظ هو إطالة عمر التحفة والموقع الأثري من خلال الاعتماد على التدخلات الغير المباشرة، ويتمثل فيما يلي:[1]

1.4.2. الحفظ الوقائي:

هو مجموعة من الحركات والسلوكات من ميدان واسع يحتوي على قرارات ومستويات وتدخلات، تطبق على محيط المبنى أو التحفة من أجل الوقاية، والهدف منه هو إطالة عمر الموضوع الأثري. كما أن اهتماماته مركزة على مراقبة عاملي الرطوبة و الضوء كأهم عوامل التدهور، وبعدها توسعت الاهتمامات إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية كطرق نقل التحف وإنشاء الدعائم ومراقبة طرق ووسائل التخزين.

إن الحفظ الوقائي هو عبارة عن منهجية و إستراتيجية منظمة تقوم على تنظيم وتقسيم العمل بطريقة عقلانية يمكن تلخيصها في عدة مراحل، أهمها:

- جمع المعلومات الكاملة للمكان أو الموضع الأثري المراد حفظه.
- تحليل وتركيب المعطيات للخروج بتفسير كل أشكال التلف الملاحظة واستنتاج الأسباب والعوامل وراء ذلك، والخروج بالكيفية الواجبة اتباعها للحد منها.
- إعداد مخطط تدخل يكون حسب حدة الخطر (سريع- متوسط- دائم – مؤقت)
- متابعة العمليات ومدى نجاعتها، والعمل على تحسينها، ووتغييرها عن لزم الآمر ذلك.

2.4.2. الحفظ العلاجي:

هو مجموعة من العمليات المطبقة على الأثر بغرض محاربة عوامل التلف، وتتمثل في التنظيف والتقوية واللصق والترميم، ويتم ذلك من خلال استعمال منهج معلوم في وقت وإمكانيات معلومة، وتتمثل في نوعين من المعالجة، هما مايلي:[2]

1- Denis (Guillenard) et Laroque (Claude), **Manuel de la conservation préventive gestion contrôle des collections,** Université paris, p 09.

2- Durez (M**), Nouveau traite des Matériaux de conservation**, T2, Edition Dound, Paris, 1992, P 242.

عندما يكون المبنى أو الأثر في حالة تدهور، يقتضي الأمر التدخل عليه من اجل حمايته بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة، والتدخل يكون مباشر أو غير مباشر حسب نوعية التلف، و كذلك حسب الهدف من وراء التدخل.

التدخل المباشر ويقصد به التدخلات التي تتم على بنية المادة الأثرية في حد ذاتها، وغالبا ما تسمى هته العمليات بـ (الترميم)، ويتم أيضا بغرض وقف الفوري للتدهور وعوامله،

أما التدخلا ت الغير المباشرة غالبا ما تمس بمحيط الأثر، ولا تمس ببنيته المادية إلا في أجزاء محدودة ومحددة، وهذه التدخلات يطلق عليها عديد التسميات (الحفظ أو الصيانة، الوقاية، الترميم الوقائي..).

5.2. الترميم: (RESTAURATION)

الترميم هو فن الحفاظ على الموروث المعماري الذي هو جزء من هويتنا الحضارية، و هو إعادة تأهيل المباني القديمة التي تعرضت بفعل الزمن و العوامل الطبيعية و غير الطبيعية للتلف والتصدعات مما ادى الى فقدانها لجزء كبير من القيم الجمالية التي تحتويها.

و يهدف الترميم بشكل عام إلى الحفاظ على البنية الانشائية للمباني المراد ترميمها و تدعيم تلك المباني عبر توثيق و رفع هندسي لها، و ترميم و إعادة بناء الاجزاء العمرانية التي تتطلب مداخلة طارئة لوقف حالة تدهور البناء. بالإضافة إلى تنشيط السياحة لهذه المواقع باستخدام بعض الأبنية فيها كمراكز خدمات سياحية[1].

وعادة ما تشمل عملية الترميم تجديد الهيكل الخارجي للمبنى و اكساء الاسقف وتنفيد أبوب و شبابيك في الفتحات و تحسين المواد العازلة و معالجة بلاط الارضيات و تنفيذ بلاط جديدأينما لزم و تمديد شبكة صرف صحي و تجهيز دورات مياه و تنفيذ شبكة كهربائية و طبعا يجب أن لا ننسى التقوية الانشائية و معالجة الشروخ.

إن الحفاظ على التراث المعماري و إبراز قيمته أضحى أكثر من مجرد مؤسسة ثقافية : إنه عامل مهم في التنمية الحضرية، و هو يخلق روابط ذات مدى طويل بين الاجيال

[1] - Denis (Guillenard) et Laroque (Claude), **op_cit**, p 15.

المتعاقبة، و يحافظ على روح المكان. وثمة اليوم توجه نحو حماية التراث المبني المنبثق من تراثات محلية الى جانب تثمين المواقع الأثرية بهدف نقل الخبرة الحرفية و العادات الاجتماعية التي تمثلها.

1.5.2.أهداف ودواعي الترميم:

الترميم نشاط يتسهدف إعادة المظهر الأقرب قدر الإمكان إلى المظهر الأصلي ، أو على أي حال –المظهر الأكثر أهمية – للعمل، بقدر ما تسمح به حالة حفظه وعلى ضوء الحاجتين الأساسيتين لإحترام أصالة (الدواعي الجمالية) وتاريخ العمل (الدواعي التاريخية). عمليات (معرفية وتشخيصية ووقائية وحفظ ونقدية) يحتاج إليها العمل الفني لكي ينتقل إلى المستقبل.

– الدواعي الجمالية والدواعي التاريخية:

هما المعياران الرئيسيان اللذان يجب أن تلبيها أنشطة الترميم كلها – للقبول التخصصي بالترميم على أنه نشاط نقدي ومن ثم في خدمة إعادة المظهر الأكثر قربا من الأصلي، أو على أي حال الأكثر أهمية على ضوء نوعي الدواعي في علاقاتهما الجدلية التبادلية.[1]

2.5.2. أنواع الترميم:

الترميم مصطلح له عدة مفاهيم متقاربة لكنها غير مظبوطة، واحيانا كثيرة يتداخل مع عمليات الصيانة والوقاية، ولتوضيحة تم تقسيمه حسب النوع.

1.2.5.2. الترميم الوقائي:

يشير إلى كل من الإجراءات التي تستهدف وقاية العمل الفني من الأضرار سواء من الناحية المادية (أضرار مادية تتكون على العمل اليدوي)، أو من وجهة النظر الشكلية (أضرار لصورة العمل تغير شروط استخدامه الأصلية). ولهذا فإن الأمر يتعلق ليس فقط بتدخلات لها طابع تقني (متابعة بيئية ومرافقة حالة حفظ العمل، وعمليات تدخل محتملة للصيانة العادية)[2]

[1] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص 30.

[2]– اليونوركيسيل، ترجمة مجدي الزيات، **الصيانة الوقائية**، مجلة المتحف الدولي، العدد 201، الطبعة العربية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص12.

وإنما أيضا – وأساسا – إجراءات لها طابع قانوني (موارد مالية، قوانين عمرانية، قوانين متخصصة في حماية العمل الفني) وفيه نوع من التداخل مع عمليات الصيانة.

وهذا المصطلح ظهر وتشكل في السنوات الأخيرة متشبها بالطب الوقائي فهو يهتم بالتراث في كلتا حالتيه السليمة والمتدهورة ومعبرا عن العلاقة بين الآثر وآليات البيئة المحيطة.[1]

فأعمال الترميم الوقائية أو الصيانة الوقائية هي وسيلة مختلفة، الهدف منها تقليل مخاطر عوامل ومسببات التلف، وعلى هذا نجد أن أغلب هذه التدخلات تتجه نحو البيئة والمحيط الخارجي للأثر بصفة أساسية أكثر من الأشياء الأخرى.[2] والترميم الوقائي يشمل

2.2.5.2. أعمال الصيانة المتوقعة:

والتي يتم وضعها وتنظيم برامجها بناء على ماتطلبه حالة الأثر حتى في حالات التلف المستقرة وهي التي تتم بصورة دورية لمنع حدوث انهيارات بمواد وأجزاء المبنى، فهي مختصة بالحد من التلف الذي وقع وأيضا تجنب وقوعه حتى لا يستفحل ويزيد. والصيانة المتوقعة من الأهمية حيث أنها العامل الأساسي التي يطيل عمر المبنى من ناحية وإكسابه أفضل مظهر من ناحية أخرى.[3]

3.2.5.2. الترميم الإنشائي:

باعتبار أن الترميم الوقائي ترميم حر يعتمد على الخطط والبرامج المستقبلة والنتائج طويلة المدى، في ظروف مخاطر وآثار سلبية متوقعة في حين نجد ان الترميم الإنشائي يعد أول مراحل الترميم الموجهة بهدف تحقيق هدف ترميمي محدد لتقويم وإزالة سلبيات خلل معين، وهو عادة ما يكون التدعيم والتقوية الإنشائية وإعادة اتزان الهيكلة الإنشائية لعناصر المبنى الإنشائية، وكذلك إعادة القدرة لتلك العناصر الإنشائية لكي تستعيد حيويتها واستمرار قيامها بوظائفها وبقائها لأطول فترة ممكنة.

---

[1] – اليونوركيسيل، **مرجع سابق**، ص14.

[2] – جانيل دي جيشن، ترجمة عبد الحميد فهمي، **وثيقة بافيا، دليل أوربي للصيانة والترميم**، مجلة المتحف الدولي، العدد 199، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص 4.

[3] – اليونوركيسيل، **المرجع السابق**، ص 14.

ـ ومن أهم أعمال الترميم الإنشائي التدعيم والتقويم وهي الأعمال التي يتم اللجوء إليها عند ظهور مؤشرات التلف والانهيار الإنشائي كظهور الشروخ ونموها وهبوط وميول الحوائط بصورة تنبأ بسقوطه وانهيار الأجزاء المرتبطة به،[1] ويتم التدعيم في مستويين محددين

ـ المستوى الأول: التدعيم أسفل منسوب سطح الأرض وتقويم البنية التحتية

وهذا النوع من التدعيم الذي يهتم بالعناصر الإنشائية أسفل سطح الأرض

ـ المستوى الثاني: التدعيم فوق مستوى سطح الأرض

والذي يتم اللجوء إليه كحلول إنقاذ سريعة تحل محل العناصر التالفة وتمنع المبنى من الانهيار لحين الانتهاء من أعمال الترميم الأساسية.[2]

4.2.5.2. الترميم المعماري:

الترميم المعماري هو الترميم الموجه نحو العناصر المعمارية الأساسية (عقود . أعتاب . قباب . أعمدة...)، وكذلك المكملات المعمارية (نقوش . زخارف . كتابات . حليات....) في المبنى الأثري والتي تعد من أهم مراحل الترميم بوجه عام خاصة أنه بالإضافة لكون الترميم المعماري مؤثرا في هيكلة المنشآ من حيث المضمون وكذلك من حيث الشكل للترميم المعماري تأثير مسيطر على معظم مراحل الترميم الأخرى من حيث أنه أكثر وضوحا وتأثيرا لدى الناس العاديين والمتخصصين أو حتى على القائمين بالعملية الترميمية أنفسهم، كما أن الترميم المعماري يعد أكثر المناطق الترميمية جدلا ومناقشة واختلافا وتباينا حول نسبة التدخل الممكن إجراءها و الأساليب والطرق الممكن اعتمادها.

ـ وأهم أعمال الترميم المعماري هي "أعمال إعادة التكوين" وهي كل الأعمال التي نقوم بها للمباني الأثرية والمتهدمة والمنهارة سواء كان مجرد تفكك وتجزؤ بسيط أو تهدم جزئي أو حتى تهدم كلي بهدف إعادة التكوين الإنشائي والمعماري للمبنى الأثري، وسيتم شرحها في الفصل الثالث لاحقا.

---

[1] - Biorgio; C**, Saftey Evaluation And Technique Of Islamic Monuments,** University Of Rome, Italy, 1993, P 154- 170.

[2] – علي غالب، **مراحل إعداد مشروعات ترميم الآثار المعمارية**، دورة تحليل وتقويم المباني القديمة والآثرية وطرق ترميمها، معهد التدريب الفني والمهني، المقاولون العرب، القاهرة، 2000. ص 122.

5.2.5.2. الترميم الدقيق:

يعد التدخل الترميمي الدقيق في عناصر وأجزاء المبنى الأثري من المراحل الهامة والمؤثرة في البرنامج الترميمي للمبنى الأثري بشكل عام، فهي تمثل واجهة الخطة الترميمية ككل، خاصة وإنها تمثل العمليات التي تعيد للمبنى رونقه وجماله ظاهرا وباطنا، وهذا يرجع لكونها تتعامل بشكل خاص مع مفردات الأثر الفنية من زخارف مجسمة ومسطحة وأخشاب وألوان ومعدنيات، ولعل هذا مايعكس خصوصية التعامل مع مثل هذه الأعمال.[1]

3.5.2. الزمن والعمل الفني والترميم:

وعلى أية حال، فالزمن، ولكونه جوهر لهذا الإيقاع، قابله براندي أيضا، ليس كمظهر قطعي، ولكن وصفي، في ثلاث لحظات مختلفة، وأياً كان نوع العمل الفني.

– في المقام الأول، كمدة مستغرقة، لحظة ظهور العمل الفنى ، عندما أنجزه الفنان.

– وفي المقام الثاني، كفترة زمنية ما بين نهاية عملية الخلق ، واللحظة التي تحقق فيه وعينا من العمل الفني.

– وفي المقام الثالث، كلحظة لذلك الوميض الذي أحدثه العمل الفني في وعينا.

هذه المعاني الثلاثة للزمن التاريخي، هي أبعد ما تكون حاضرة وواضحة، دائما، عند الشخص الذي يوجه تفكيره إلى العمل الفني. بل وأحيانا، يميل البعض لخلطها أو استبدالها بمعنى الترتيب الزمنى للزمن التاريخى للعمل الفني، ففي الترميم يعتبر أكثر الأمور إلحاداً، أن يكون التعامل مع خيال محض ، وبرغم أن هذه الفكرة قد تكون عبثية، سنستطيع أن نجرب «إسقاط» الترميم في البرهة الزمنية ما بين إنجاز العمل وحاضره. لقد حدث هذا بالفعل، وله مسمى: إنها «إعادة الشيء إلى أصله »، والتي تهدف لإلغاء تلك البرهة الزمنية.[2]

والترميم الأثري، والذي يستحق الكثير من التقدير لما يقدمه من احترام للعمل الفني،لا يحقق الطموحات الأساسية للضمير تجاهه، أي بإعادة بناء الوحدة الفعلية للعمل الفني. فما

[1] - Biorgio; C, op-cit; p 177.

[2] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص 58.

يحققه منها على أكثر تقدير، هي المرحلة الأولى التي يجب أن يتوقف عندها عمل المرمم، ولكن فقط عندما تكون بقايا هذا الذي كان يوما ما «العمل الفني »، لا تسمح بإعادة مقبولة.[1]

زمن العمل الفني أو لحظة التصنيف من أهم النقاط المختلف حولها من طرف المرممين ما هي اللحظة التي يرجع إليها المرمم في إعادة ترميمه للأثر، بالخصوص في الحالات التي شهدت تعاقب حضاري وثقافي متنوع مما يعطي للآثر اكثر من هوية، مابين الهوية الأولى لحظة بناءه وآخر هوية لحظة هجرانه. بقدر ماهو إثراء حضاري للموقع يكون إشكال فني ومعماري حول ترميمه بالخصوص المعالم التي شهدت تحوير كبير في اجزاء منها[2]

4.5.2. مادة العمل الفني:

وبهذا الخصوص، فإن المادة يجب تعريفها من خلال مظهرها السطحى، فمن الخطأ كلية أن نبدأ بتعريفها من خلال وجهات نظر وجودية روحية، أوعلمية فلسفية فقط. وفي مرحلة ثانية، عندما نصل إلى التدخل الفعلي للترميم، سنحتاج لمعرفة علمية للمادة في تكوينها الطبيعى. ولكن أولا وخاصة فيما يخص الترميم، يجب أن نحدد ماهية المادة، وفي إطار أنها تمثل وفي آن واحد زمان ومكان التدخل. ولذلك نحن لا نستطيع أن نتبنى سوى وجهة نظر ظاهرية، ومن خلال الفحص المنظورى ستقدم المادة نفسها على النحو التالي : كلما يساهم في ظهور الصورة. إن تعريفا كهذا يعكس مسارا مشابها لهذا الذي يقودنا لتعريف الجمال : يعرّف فقط بطريقة ظاهرية كما حددته من قبل الأساليب المدرسية: "Quod visum "placet*(ما يعجبنا بمجرد رؤيته). فالمادة بوصفها أداة لظهور الصورة تقوم بذلك من خلال شيئين تم تعريفهما حينئذ : بالبنية والمظهر. والتمييز بين هذين المعنيين الأساسيين، سوف يظهرأيضا مفهوم المادة في العمل الفني كوجهين لعملة واحدة، ولكن بطريقة غير منفصلة.

---

[1] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص.63.

[2] - Laurent Antoine, **Aspects théoriques de la restauration du patrimoine**, Edition Enssib, Paris, 2005, p96

* – هي مدرسة أعطت للجمال تعريفا ظاهريا وقالت القيم الباطنية الغير مرئية تنعكس على مانراه. لذلك لا يعترفون بتغيير المظهر الخارجي للقطعة الفنية لأنهم يعتبرون ذلك كذب، من اهم مؤطريها توماس أكويني.

6.2. إدارة المواقع الأثرية:

علم إدارة المواقع الأثرية هو العلم الذي يهدف إلى الحفاظ على المصادر التراثية الثقافية وتوظيفها بما يحافظ عليها (أولا) والاستفادة منها اقتصاديا (ثانيا) عن طريق التخطيط السليم للتنمية المستدامة وبالإدارة المنتجة لتلك المصادر.[1]

ويجب أن نفرق هنا بين هذا العلم Site Mangement وبين علم الترميم Restoration فعملية الحفاظ Conservation في العلم الأول تهدف إلى تأهيل الأثر المادي أو الموقع الأثري بغرض توظيفه، بحيث يحقق نفع مادي من ناحية بالإضافة إلى أن عملية التأهيل أو التوظيف في حد ذاته كما ثبت(تطبيقيا) على بعض المواقع الأثرية في أوروبا هو الحل الناجع للمحافظة على المواقع الأثرية من عوامل وأسباب الدمار والتلف. وجميع المواثيق الدولية للحماية والحفظ على التراث الثقافي تؤكد على أهمية تأهيل وتوظيف الموقع الآثرى لأن أي جهد للحفاظ على الموقع بدون توظيفه سيكون جهدا فارغا وسيتحول الموقع إلى أطلال بسبب هجره لفترات طويلة لذا يجب أن يتم طرح وإعطاء الموقع وظيفة وذلك من غير أنهاك للموقع نفسه، ويجب أولا وأخيرا أن يكون التقديم والحفاظ للمعطى الأثري في أولويات التخطيط والتطوير بما يتناسب مع طبيعة الأثر والمنطقة المحيطة به.[2]

والعلاقة بين التخصصين(علم إدارة المواقع وعلم الترميم) يمكن أن يفسرها القول المأثور(الوقاية خير من العلاج) فعلم إدارة المواقع هو علم الوقاية عن طريق التأهيل والتوظيف للأثر، أما علم الترميم فهو يمثل هنا مرحلة (العلاج) والتي من الممكن الأستعانه به عند الضرورة والحاجة.ومما سبق يمكننا القول بأن الأمر هنا لا يتعلق من قريب أو بعيد بعلم الترميم .

وقد نشأ علم إدارة المواقع الأثرية Site Mangement وتطور في بعض الدول الأوروبية مثل ايطاليا وفرنسا وبريطانيا عندما شعر بعض المفكرين في تلك البلاد بأهمية الحفاظ على تراثهم، حين تعرض ذلك التراث للدمار ، بسبب العوامل الطبيعية تارة ، مثل العوامل الجوية

[1] - شيماء حسن زكي ، **إعادة توظيف القصور التاريخية** ،أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، 2009. ص 62.
[2] - **سه** ص66.

وتأثير الزلازل والبراكين والأخطار البشرية تارة؛ مثل تأثيرات الثورة الصناعية والحربين العالميتين الأولى والثانية ولقد تطور مفهوم هذا العلم المعاصر وتفرعت أقسامه وأصبحت تحكمه مواثيق واتفاقيات عالمية.[1]

وعندما ساد مفهوم ملكية التراث الثقافي للبشرية جمعاء وليس حكرا على الأمة التي تملكه – وان كان لكل أمه تراثها الذي يميزها عن سائر الأمم– زاد التركيز على المطالبة بالحفاظ عليه وتدخلت في هذا المجال مؤسسات عالميه مثل اليونسكو(UNESCO) – التي تم تأسيسها عام 1945م .–؛ ونشأت كذلك مؤسسات محليه في كل قطر.[2]

وتضطلع منظمة اليونسكو ضمن مشروع مركز التراث العالمي World Heritage Center وبتمويل من البنك الدولي World Bank بمبادرة التطوير العالمي للمقدرة في إدارة معلومات التراث في الدول العربية– وعلى رأسها مصر– والهدف هو تطوير إدارة المعالم التاريخية وحماية المواقع العالمية التراثية. كما أن البنك الدولي يدعم ما يقارب ثلاثين مشروعا في مجال الحفاظ على مدن أثرية وتقليدية في ثلاثين بلدا في العالم.

وعلى مستوى المؤسسات الغير حكومية يأتي المجلس الدولي للمعالم والمواقع والمعروف باسم الأيكوموس(ICOMOS) ويعنى بالحفاظ على المعالم التاريخية والمواقع في العالم ،وقد تم تأسيسه عام 1965م .ومركزه الرئيسي في باريس، وللمجلس دور عالمي تحت رعاية "معاهدة التراث العالمي" لتقديم النصح للجنة التراث العالمي ولليونسكو لتحديد المواقع الجديدة في قائمة التراث العالمي، وللمجلس إحدى وعشرون لجنة عالمية متخصصة تبحث في وضع مقاييس عالمية للحفاظ والترميم وإدارة المصادر الثقافية وتنشرها عبر مواثيقها العالمية التي تصدر كنتيجة لاجتماعها العام الذي ينعقد كل ثلاث سنوات.

[1] – أحمد أسامر زكريا ، **المعايير الفنية لإعادة توظيف المباني كمتاحف تبعا لمفهوم القيمة**، أطروحة دوكتوراه ، قسم العمارة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2008 ، ص 32.

[2] - نفسه، ص 39.

أهداف ودواعي إعادة الإستخدام:

تعددت الأهداف المرجوة من إعادة الإستخدام سواء كانت متعلقة بالمبني الأثري ذاته عن طريق الحفاظ علي قيمه الت ا رثية والمعمارية وضمان توفير الصيانة الدائمة له ؛ أو متعلقة بمحيطه وبيئته العمرانية، أو متعلقة بتوفير عائد اقتصادي ؛ كذلك فان هذه الأهداف تختلف وفقا لوجهات النظر المختلفة سواء بالنسبة للجهات الإدارية أو المستثمرين أو المجتمع وسكان المنطقة التاريخية ، ومن هذهالأهداف مايلي:

1. أهداف خاصة بالمبني الأثري:

من الأهداف الأساسية لإعادة الإستخدام هو الحفاظ علي المباني الأثرية كمنشآت لها قيمة سواء كانت هذه المباني تؤدي وظائفها الأصلية بكفاءة أو تؤدي وظائف مستحدثة)١(، لذلك فإنه من الأهداف المتعلقة بالمبني الأثري:

1.1. الحفاظ علي القيم التراثية والمعمارية:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف العظام التي ترتبط بالمباني ذات القيمة عامة والتاريخية والأثرية خاصة ، وذلك لكونها شاهدة علي عصرها وتقنياته وقيمهالجمالية، فهذه المباني تقدر علي أنها أعمال فريدة تستحق الحفاظ عليها كتعبير عن ثقافة محددة وانعكاس للهوية القومية وكدروس للمعماريين المعاصريين ، وإعادة استخدامها يعبر عن روح الأصالة للمنشأة كما يساعد علي تربية الحس الفني والذوق الرفيع للمجتمع وينمي لديه القدرة علي الإرتباط بالروح المميزة للماضي من فن ومعمار .[1]

2.1. تحقيق أعلي مستويات الصيانة:

من الأهداف الرئيسية لإعادة الإستخدام الوصول إلي أعليمستويات الصيانة، خاصة أن اجراءات الصيانة للمباني الأثرية لا تنتهي في ظل تفاعلها المستمر مع الظروف المحيطة، ويمكن الوصول الي ذلك عن طريق تحقيق ربح مقبول يضمن استمرارية هذه الأعمال بالمعدلات المطلوبة ويشجع علي جذب الإستثما ا رت الخاصة للتعامل مع المبني.

[1] - ماء سن كي، **سابق** ص 82.

3. توفير السلامة الإنشائية للمبني الأثري :

وذلك عن طريق الدراسات الإنشائية التي تسبق إعادة الإستخدام ، كما أن الصيانة الدورية ستكون مؤشر واقي لتجنب حدوث أي شروخ أو أي مؤثرات بشكل مباشر أو غير مباشر علي المبني من الناحية الإنشائية

4. ايجاد نوع من الإشراف الدائم علي المباني الأثرية:

عن طريق مستخدميها والمنتفعين بها ، مما يؤدي الي الحيلولة دون اهمال هذه المباني وهجرها ، وكذلك منع التعدي عليها واتلافها بشكل متعمد.

5. توفير الصيانة الذاتية للمعلم:

عن طريق اعادة استخدام المبني الأثري في إستخدام يساعد علي توفير إحتياجاته من عناصر معمارية تراثية، كأن يستخدم كمركز لتعليم الحرف التقليدية مثل أعمال الخزف والخشب والجص و المعادن وغيرها ويكون الناتج إما مشغولات فنية تقليدية تغذي أسواق المدينة ، أو عمالة مدربة يعهد إليها المعاونة في أعمال الترميم للعناصر الفنية للمباني الأثرية، كما أن تحقيق مفهوم الصيانة الذاتية للمباني الأثرية سيساعد علي النهوض بالحرف والصناعات والفنون الأثرية التي كانت شائعة في العصور التي شيدت فيها تلك المباني مثل الصناعات المعدنية والزجاجية والأواني الفخارية والخزفية وصناعات الحلي والحفر علي الأخشاب وتطعيمها وصناعة المنسوجات والسجاجيد ، وكل ماله علاقة بالصناعة التقليدبة.[1]

[1] – شيماء حسن زكي، **مرجع سابق**، ص90.

تأهيل المواقع الأثرية في الجزائر: "تهيئة الجهة الشمالية لموقع الجزر الثلاث"

الصورة (16): موقع الجزر الثلاث

يوجد موقع الجزر الثلاثة ،على بعد سبع كيلومترات تقريبا ، شرق مدينة شرشال وبالضبط على يمين مصب وادي الهاشم، يحده من الشمال البحر الابيض المتوسط ومن الغرب مدينة شرشال، ومن الشرق مدينة الحمدانية ، اما من الجنوب تحده سلسلة جبلية تعرف بجبل شنوة، و سمى كذلك بسبب وجود ثلاثة جزر صغيرة تحيط به. ، ان اهم الاثار المكتشفة حاليا توجد في الجهة الشمالية ، ومازالت اخرى بنسبة اكثر لم يتم الكشف عنها بعد تمتد على طول كيلومترواحد و نصف شرقا، و في وسط الرأس توجد مجموعة من البنايات حيث يحتل الجزء المرئي منها 1800م^2 كما يحتوي على مجموعة من الاحواض بالإضافة الى كنيسة مسيحية.

في سنة 1955 بدأت اولى الحفريات بقيادة J.Gazagne في الجهة الغربية لموقع الجزر الثلاث، اين تم اكتشاف مدينة رومانية صغيرة تعود للفترة المتأخرة. في سنة 1994 م قام الديوان الوطني للاستغلال و تسيير الممتلكات الثقافية المحمية بدراسة الموقع، و هذا من أجل عملية التهيئة، و قد تم وضع مخطط للموقع مع تحديد المقاسات العامة له.

أصبح الموقع بعد هذه المدة في خانة التهميش حتى صائفة 2013 ، اين قام مدير مخبر علم الآثار و التراث و علوم القياس ، الأستاذ الدكتور محمد المصطفى فيلاح بتربص ميداني مع مجموعة من أساتذة وطلبة معهد الاثار ، بداية بإجراء عملية مسح أثري شاملة للموقع وذلك بالتنقل على الأقدام ، أو بما يسمى بالمسح المباشر بالملاحظة ، و الرؤية بالعين

المجردة ، قصد التعرف على المكان، وما يحتويه من معالم أثرية ، و بالتالي معرفة أوصاف هذه المعالم ، و محاولة اكتشاف مدلولاتها، و وظائفها، وصولا الى عمليات الرفع الأثري ، و الطوبوغرافي للموقع ، مع أخذ صور فوتوغرافية لجميع البقايا الأثرية المراد تهيئتها، اضافة الى أعمال التنظيف، و اعادة جمع الأطلال المتناثرة.

وكل أعمال التهيئة موثقة تحت رسالة ماجستير في الصيانة والترميم بعنوان طرق اعادة تهيئة و تأهيل ا لمواقع الاثرية "الجهة الشمالية لموقع الجزر الثلاثة بشرشال نموذجا " للطالب بن سعيداني يوسف، عن معهد الأثار بالجزائر سنة 2013/ 2014.

1. أعمال التنظيف:

أولى العمليات كانت القيام بالتنظيف الميكانيكي للجدران وأجزاء الموقع، وإزالة الأتربة والأعشاب والشوائب من على الأرضيات. كما تت محاولة إظهار الأجزاء القاعدية للبناء من خلال إزالة الترسبات من الأتربة.

الصورة (17): الموقع قبل التنظيف

صورة (18): الموقع بعد التنظيف

2. ترميم الأرضيات والأحواض النصق دائرية:

بالاعتماد على المعيانة الميدانية التي قام بها أساتذة الفرقة المكلفة بالعملية وبالاستعانة ببعض الصور والمخططات اتضح جليا أن الحوض بني كليا بطريقة تناظرية سواء في الجدران أو الأحواض، و تمت إعادة بناء الأحواض وباستعمال الحجارة المتناثرة و في أغلبها متماثلة الحجم والنوع. وتمت عملية ربط الحجارة باستعمال ملاط متكون من مزيج من الجير والرمل.

بعد الإنتهاء من عمليات إعادة البناء قام الفريق بتحضير سائل مشكل من الماء والتراب المغربل وتم طلاء الجدران المعاد بناءها، من أجل إعطاء لون مقارب للون الصلي للجدران.

الصورة (19): الجدران بعد إعادة ترميمها

لقد استعمل في تبليط هذه الارضيات الآجر ، و بعد التنظيف الميكانيكي و نزع مختلف (الاعشاب و النباتات التي نمت بين وصلات الاجر هذا ما أدى الى تنظيف تلك الفجوات من التراب و الملاط السابق، ليتم فيما بعد تحضير مجموعة من الاجر، و التي وجدت على مستوى الموقع، و بعد تنظيفها هي الاخرى و ازالة جميع الترسبات التي علقت بها تم استكمال الاجزاء الناقصة مع مراعاةالناحية الجمالية، علما انه استعملت تقنية سبيكاتوم في التبليط حيث وضع الآجر بشكل مائل و متعاكس على شكل سنبلة بالإضافة الى غلق الفجوات .و قد روعى في هذه العملية مختلف الاجراءات التي تتم قبل ،اثناء و بعد عمليات الصيانة والترميم ، أما الملاط المستعمل فقد اعتمدنا على نفس المقادير التي طبقت في ترميم الفسيفساء

الصورة (20): الأرضيات قبل التدخل

الصورة (21): الأرضيات قبل الترميم

3. ترميم الفسيفساء:

الصورة (22): الفيسفساء قبل التدخل

أظهرت عمليات تنظيف الأرضيات وجود فسيفساء، حالة حفظها متوسطة، فسيفساء على شكل نصف دائرة ، تشمل على شريط رمادي في الهامش خال من المكعبات يبلغ ، يليه شريط ثاني يحتوي على مكعبات ذو لون احمر، و بعده شريط ثالث ذو لون أبيض.، بعد الشريط الثالث يوجد قوس نصف دائري محدد بمكعبات بيضاء اللون ينطلق منه احد عشرشعاعا.

الصورة (23): الفيسفساء بعد التدخل

تحت اشراف الاستاذ محمد حمزة شريف، تم التدخل عليها حسب حالة الحفظمع تسجيل جميع التدخلات، و اخذ المقاسات الاثرية، حيث قام الفريق بأعمال التنظيف و التي مست سطح الفسيفساء، و هذا بإزالة مختلف الرواسب غير الملتحمة بطبقة المكعبات، كالتراب و الغبار و ذلك باستعمال الماء و فرشاة ناعمة لتجنب التلف، و ادوات دقيقة من بينها المشرط لنزع بعض الترسبات و بعد الإنتهاء تم تركها لكي تجف تماما من الماء، تم تحضير ملاط متكون من مزيج من الجير و الرمل الصحراوي بالإضافة الى مسحوق القرميد من اجل تدعيم حواشي الفسيفساء، و ملئ الفجوات التي حدثت بسبب فقد الفسيفساء عدد من المكعبات ، و التي غالبا ما يكون حجمها اصغر من اجمالي حجم الفسيفساء المتبقية.

3. تطور مفهوم حماية المعالم التاريخية والأثرية عبر الزمن:

1.3. تطور مفهوم الحماية في العهود القديمة

بدأ اهتمام الناس بالآثار منذ القدم، وتزامن مع اكتشاف الانسان لأثار أسلافه ومحاولته الاستفادة منها أو الاستحفاظ بها، ماجعله يعمل عل حمايتها وترميمها، وتعتبر محاولة الملك الكلداني "**نابوبيد**" أول محاولة لترميم الأثار وهذا في القرن الخامس قبل الميلاد ، عندما حاول ترميم معبد الإله "سن" والذي بنيى حوالي 2350 ق.م بعد عثوره على عدد من المعابد في بلاد الرافدين.[1]

كما أن العديد من الحضارات استفادت من أثار حضارات سبقتها واستعملت مبانيها من معابد وقصور ورممتها وحافظت على معمارها.

2.3. تطور مفهوم الحماية خلال عصر النهضة الصناعية:

عبر عن مسألة الحفاظ على التراث التاريخي لأول مرة في القرن التاسع عشر ميلادي حيث استخدم المعماري "غوسيب فلادير . Valadier" أثناء ترميمه قوس تيتوس في الميدان الروماني سنة 1821م، حجر الترافرتين الرخامي ذو الشكل المثقب والمختلف بلونه عن الرخام الأصلي للقوس، ليميز التدخلات الحديثة عن الشكل المفتت، كما قام بوضع رقعة صغيرة تذكر تاريخ هذه التدخلات.[2]

وفي سنة 1866م عرف "**فيوليت لودويك . Viollet le duc**" كلمة "Restore" بأنها تثبيت البناء والوصول به إلى حالة من الرسوخ والثبات، وهذه الحالة قد لا تكون قد مرت عليه في تاريخه.[3]

إن مثل هذه الأفكار فتحت مجال المبادرة للأثريين والمعماريين لإعطاء أفكار قد تتطور إلى نظريات لتخصص جديد في علم الآثار هو الحفظ والترميم.

---

[1] – زيدان عبد الكافي، **المدخل إلى علم الأثار**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 19.

[2] - غالب، **سابق** ص 130.

[3] – عمران هزار، **المباني الأثرية ترميمها . صيانتها والحفاظ عليها**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1997، ص 93.

رغم تسارع عمليات الترميم وتطور أفكار في معظم أجزاء أوربا إلا أنه قابلته معارضة شديدة من الأثريين المحافظين الذين رأوا في ذلك أنه تخريب للجانب التاريخي للأثر. ففي منتصف القرن التاسع عشر اعتبر الترميم ضرب من الجنون، وعرف في عام 1862م (كأخطر أنواع الخراب)، وأنه دوما (مضلل ومخادع)، وفي سنة 1849م عبر المعماري الإنجليزي "**سكوت . Scott**" عن رأيه قائلا (لقد كدت أتمنى لو حذفت كلمة ترميم من المعجم المعماري).

وفي سنة 1877م كان الاهتمام بالمخلفات التاريخية يصل إلى حد الهوس بها. فظهر تيار يتزعمه المعماري الفرنسي "فيوليت لودوك " معبرا عن رأيه في الترميم بقوله (إن ترميم أي مبنى هو يعيد تأسيسه في الوضعية الكاملة، والتي من الجائز أنها لم تكن موجودة أبدا في أي فترة تاريخية سابقة)، أي أنه تبنى فكرة إعادة البناء إلى وضعيته الأصلية عن طريق إزالة كافة التدخلات التاريخية واللاحقة للأثر عبر الزمن مهما كانت أهميتها الفنية أو المعمارية أو التاريخية، والطبقات المتلاكمة عليه، للوصول إلى وحدة الطراز.[1]

وفي سنة 1879م ظهر تيار معارض لفكرة "فيوليت لودوك " تزعمه "**جون راكسن . Ruskin**" و "**وليم موريس . Morris**"، إذ قام بإنشاء جمعية لحماية الأبنية التاريخية القديمة، التي كانت أهدافها الترميمية إعطاء جميع المراحل التاريخية التي مرت على أي مبنى قديم قيمة متساوية وبالتالي وجوب إتباع مفاهيم الحفاظ والحماية عوضا عن الترميم الذي طرحه "فيوليت لودوك"، وقد كتب موريس منتقدا لودوك بقوله: (أن الترميم ضمن هذا المفهوم ماهو إلا تعبير لطيف ومنمق لاجتماع التخريب مع أبشع أنواع التدنيس للمباني التاريخية).[2]

3.3. مفاهيم الحفاظ بعد عصر النهضة:

فيما يخص الحماية القانونية لصيانة المعالم التاريخية، فإن فرنسا أعطت المثال بعد إحداث منصب المفتش العام للمعالم التاريخية سنة 1830م، ولجنة المعالم التاريخية سنة

[1] – Denis (Guillenard) et Laroque (Claude), **op_cit**, p 34.

[2] - Idem, p 35.

1837م، لقد اتخذت الاجرءات القضائية الأولى لحماية المعالم التاريخية 1887م. أما سويسرا كانت الرائدة في حيازة قانون حماية التراث سنة 1898م. [1]

نظرية لويس ريجل:

اعترض بشدة على طبيعة الترميم المتبعة في القرن 19م، وهدف من خلال مبادئه إلى الحفاظ على النسيج العمراني التاريخي دون أي تدخلات، أي يكون الحفاظ نقيا إلى أقصى الحدود الممكنة. وحدد قيمة كل أثر بقيمتين رئيسيتين هما:

. قيمة التقادم:

حيث قدس أثار التعرية على الأثر بقوله: (نحن نقدر بشكل خاص الدورة الطبيعية حول الوجود والفناء، وكل شيء مادي مصنوع يتم إليه باعتباره كيانا طبيعيا لا يجب إقلاعه).

وبذلك عارض كل تدخل بشري فيها سواء كان تخريبا متعمدا، أو وقاية من التدهور الطبيعي بفعل الزمن واكتفى بمراقبة المخلفات التاريخية.

القيمة التاريخية:

والتي تضم القيم الفنية والمعمارية والجمالية والتي يجب الامتناع عن التدخل فيها، باعتبارها وثيقة تاريخية يجب الحفاظ على صحتها ونقائها قدر الإمكان.

والاختلاف بين القيمتين يكمن في أن القيمة التاريخية للأثر تكبر كلما تمت وقايتها والحفاظ عليها من التشويه والتلف. [2]

4.3. وقع الحرب العالمية الأولى والثانية على تشريعات حماية الأثار:

بانتهاء الحرب العالمية الأولى والتي أتت على خسارة كبيرة بحيث دمرت عددا كبيرا من المعالم التاريخية والأثرية، مما تولد حس دولي بالخصوص لدى المختصين من أثريين ومعماريين إلى ضرورة الاجتماع لوضع الخطوط العامة للتعامل مع الوضع الجديد، فعقد مؤتمر دولي في اليونان 1931 م بمساهمة المهندسين والمعماريين والمختصين في الأثار

[1] – عبد القادر الريحاوي، **المباني التاريخية وطرق صيانتها وترميمها**، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 1972 ،ص 93.

[2] – ثريا زريق، **المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي**، حلب، عاصمة الثقافة الإسلامية، ص3.

التاريخية، خرج بتوصيات عرفت بـ "**ميثاق أثينا**"، وأكدت التوصيات على ضرورة حماية المباني التاريخية وصيانتها باستمرار، كما اوص المؤتمرون على وجوب وجود قوانين وأطر تنظم عمليات الترميم في الأثار.[1]

كما نادت "**عصبة الأمم**" بأهمية التراث ووجوب الحفاظ عليه وحمايته، وإنشاء منظمات دولية تكفل ذلك وتساعد هذه المشاريع، ما نتج عنها إنشاء "منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، **اليونسكو**." سنة 1945م، ومنذ ذلك الوقت وهي تعمل عقد الملتقيات، وإجراء دورات تكوينية والتوعية والتعليم بأهمية التراث وسن التشريعات والقوانين الدولية لحماية وتصنيف التراث العالمي والمساعدة والإسهام في ترميمه.[2]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وماخلفته من دمار هائل مس أغلب العواصم الأوربية وأهم مدنها، بسب القصف المكثف للطائرات والصواريخ بعيدة المدى. استفاقت أوربا على وقع الدمار الهائل الذي مس أغلب المباني التاريخية والتراثية، ماترك المختصين يجتمعون لمعالجة الموقف الجديد الذي لايمكن التعامل معه بالقوانين والآليات القديمة، فكان "**ميثاق البندقية**" سنة 1964م الذي يعتبر استكمالا لميثاق أثينا، وتم عقده باشراف اليونسكو.[3]

[1] – **ميثاق أثينا.**

[2] – **ميثاق اليونيسكو.**

[3] – **ميثاق البندقية.**

4. أهم نظريات الترميم والمنظرين:

قد يفهم من الترميم هو أنه مجموع الأعمال التطبيقة والتدخلات التي نقوم بها على الأثر بغية استرجاع شكله الأصلي تحت شروط ومبادئ متعارف عليها. لكن الترميم أبعد وأوسع من ذلك. الترميم عملية فكرية وفلسفية تغوص بنا لمجالات كثيرة من العمارة وتاريخ الفن وهذا ماجعله من أهم تخصصات علم الأثار، بل أنه أصبح محط نقاش وجدال بين من هم خارج التخصص الأثري بالخصوص بعد الثورة الفرنسية وماتركته من خراب لأهم المعالم التاريخية الفرنسية، وظهر مع هذا السجال العديد من المنظرين في ترميم الأثار من أمثال "**أوجين فيوليت لوديك**" و "**جون راسكين**" و"**كاميليو بويتو**". وفي الأتي نحاول معرفة نظريات ومناهج اهم المنظرين في مجال ترميم المعالم التاريخية والأثرية

1.4. أوجين فيوليت لودويك Viollet-le-Duc* : "منهج الاستعادة"

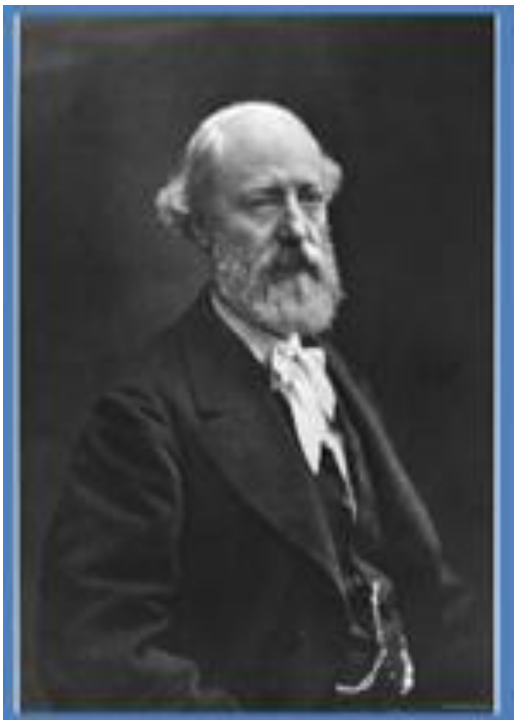

الصورة (24): فيوليت لودوك

دافع فيوليت على فكرة الترميم الكلي للمباني ذات القيمة، ويقصد هنا إرجاع المبنى إلى حالته الأصلية بطابعه القديم وبنفس الأسلوب المعماري دون تغيير. ويرى أن عمليات الإصلاح والمحافظة غير كافية لإستعادة المبنى دوره في النسيج المعماري ووظيفته التاريخية. ووضع شروط لهذا النوع من الترميم كإجراء دراسة تفصيلية للمبنى من جميع النواحي المعمارية والفنية للوصول لأبعد حد من إستعادة الصورة الأولى المبنى قبل تهدمه.[1]

* أوجين فيوليت لودويك معماري فرنسي(1814-1879)

1 – Laurent Antoine, **op-cit,** p 84.

يعرف فيوليت لو دوك استعادة النحو التالي: "استعادة مبنى ليس هو الحفاظ على وإصلاح أو إعادة بناء والاستعاضة عنها في دولة كاملة التي يمكن أن توجد في وقت معين." ويبرر فيوليت عملية الإستعادة بأنها عملية تهدف على الإبقاء على تاريخية المبنى والمكان ويرى أن المبنى إن فقد شكله وجمالياته يفقد وظيفته وبالتالي يفقد دوره ويهجر ويصبح أطلال لفائدة منها وبمرور الومن يفقد كل قيمه بالخصوص التاريخية منها. [1] من أهم أعماله الترميمة "نوتر دام" 1843، و"سانت سيرين" بتولوز 1847

نرى أن منهج ورؤية فيوليت للترميم تهمل المادة وتهتم بالشكل أو الصورة وهذه رؤية فنية للمعالم أي أننا عندما نرى لوحة فنية يهمنا الرسم والشكل ولا تهمنا المواد المستعملة والصبغ الي استعملت في رسم اللوحة.

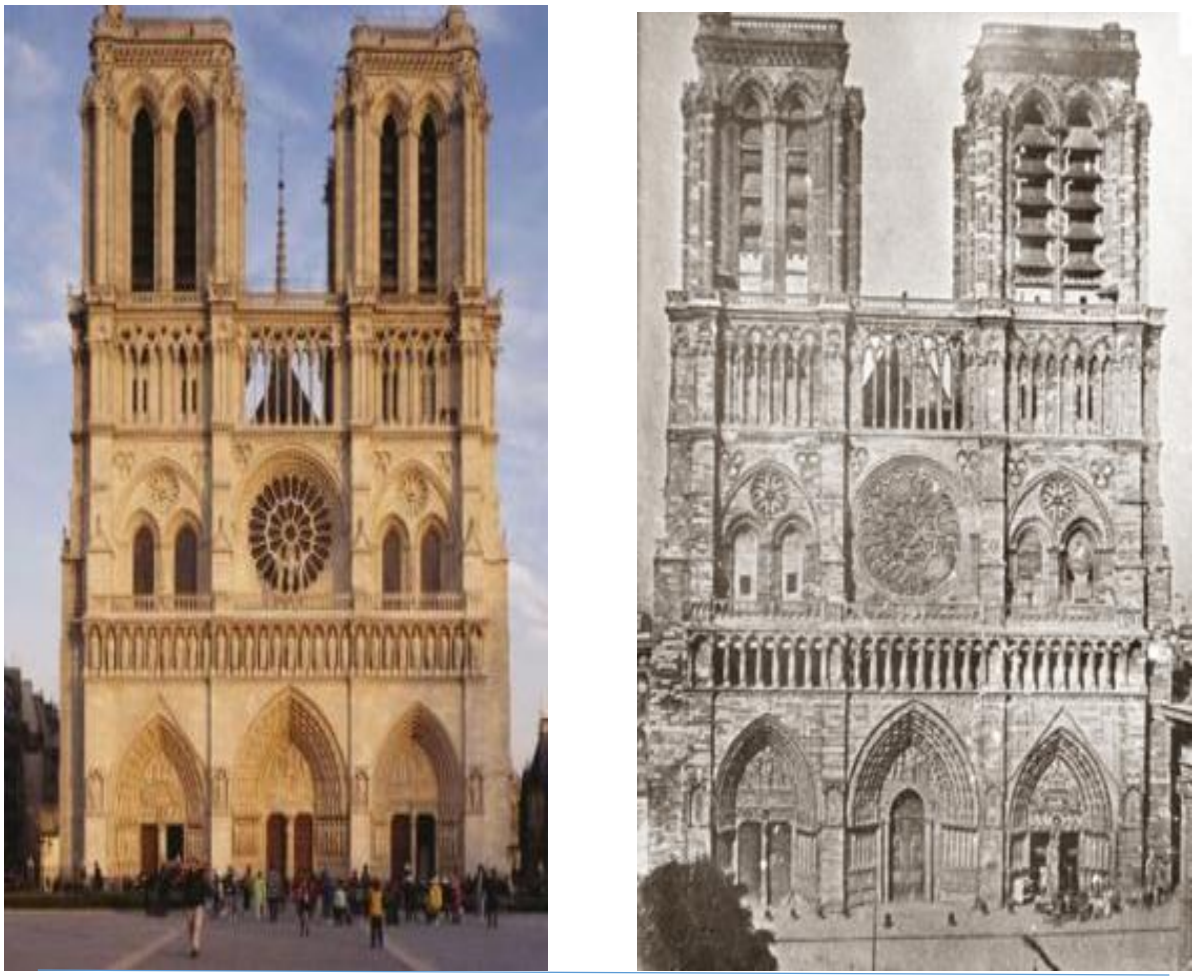

الصورة (25): مبنى "نوتردام" قبل وبعد ترميمها من المعماري فيوليت

[1] – Laurent Antoine, **op-cit**, p 110.

أهم نقطة أثارت جدلا في في منهج وأسلوب فيوليت للترميم هو العودة بالبناء إلى اللحظة التاريخية الأولى لبناءه، أي أن الصورة التي وصلتنا للمبنى ليست مقياس عنده للرجوع إليها بل يرى ان تشويه لحقيقة وشكل المبني لحظة بناءه، لذلك كانت نتائج أعماله الترميمية صادمة لبعض المرممين وغيرت من شكل المباني المرممة. واعتمد في ذلك على الدراسات الفنية والمعمارية للعصور السابقية بالخصوص القوطية منا، وهذا ما نراه في ترميمه في الصوؤة رقم (00) للأجزاء المرممة من معلم "نوتر دام"

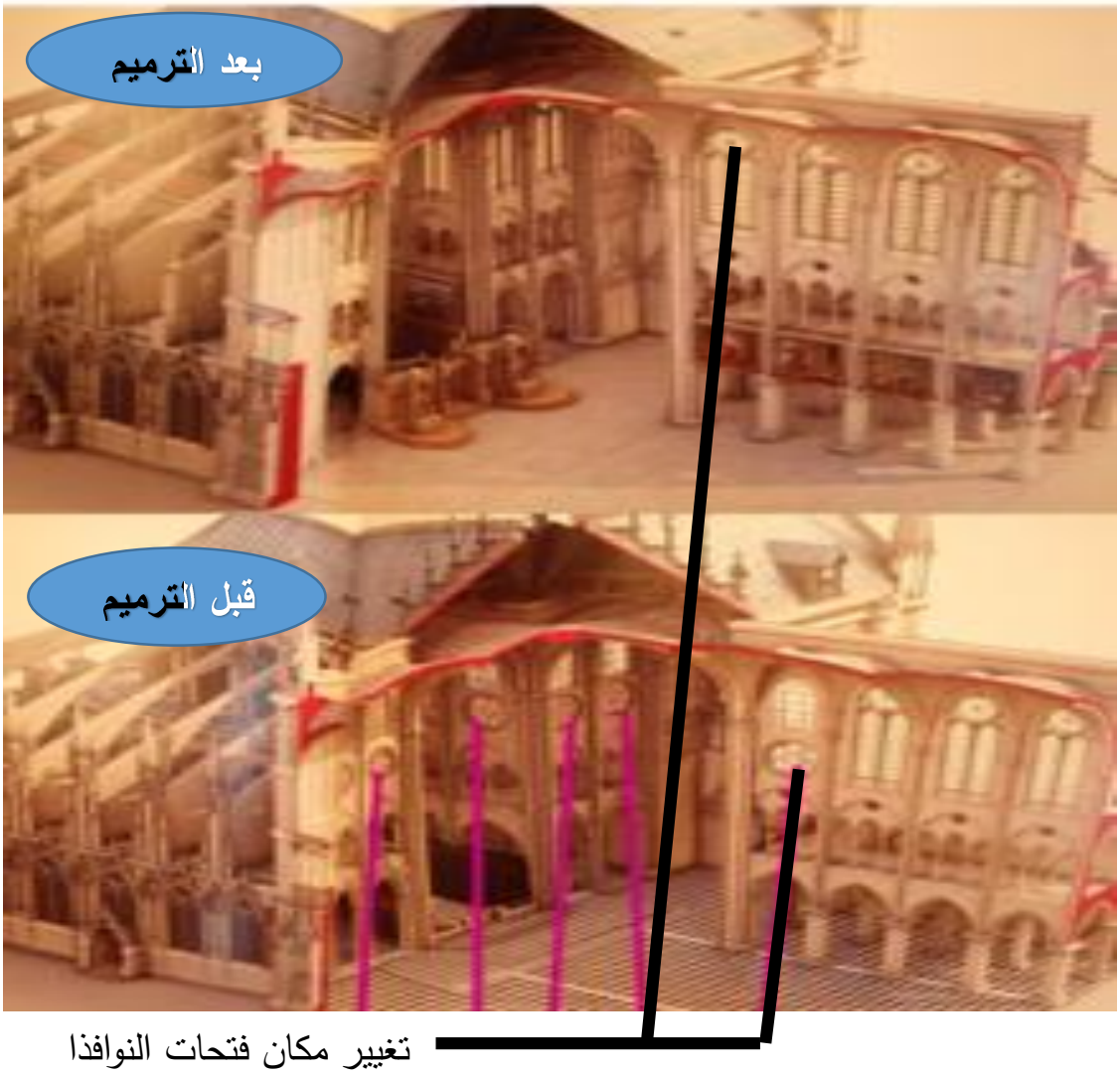

الصورة (26): ارجاع نوافذ مبنى نوتردام إلى وضعها الأصلي

2.4. جون راسكين John Ruskin*: "منهج المحافظة"

الصورة (27): جون راسكن

جون راسكين له العديد من المؤلفات والأعمال الأدبية والفنية وكان لها تأثير كبير في الأوساط الفنية والمعمارية، وتميز بالليونة وبقبوله الرأي الأخر ووضعه في قالبه ورؤيته الخاصة. من أشهر كتبه "**المصابيح السبعة**" وهو كتاب في الهندسة المعمارية الذي يعتبر من أوائل الكتب التي تناولت فلسفة العمارة وإخراجها من الجانب التقني إلى الجانب الفكري والنقدي.[1]

كان من أشد المعارضين لفكرة ترميم المباني التاريخية والأثرية، ورأى أن قيمة هذه المباني في أصالة موادها، لذلك لا يعتبر عمليات الترميم بمواد جديدة مجدية بل مشوهة وعملية تزييف كبيرة للمبنى. ورأى أن تكون التدخلات فقط من أجل الحفظ وصيانة ماتبقى من المبنى كشاهد تاريخي لفترة سابقة وكشاهد معماري وفي للعصور الوسطى. اعتبر راسكين أن مواد المبنى التاريخي أو الأثري من أحجار وأعمدة هي التي تعطيه قيمته التاريخية، وبذلك أهمل بشكل ما الجوانب المعمارية والفنية.

تعرض راسكين لانتقادات شديدة بالخصوص من أصحاب منهج الإستعادة وأغلبهم من مؤيدي "فيوليت". ورأو في ان أفكاره غير واقعية وعملية بسبب أن أغلب المباني المنهارة موجودة في أماكن مهمة وحساسة لأهم المدن الأوربية وعددها كبير جدا، وعدم ترميمها يعني

* راسكين شاعر انجليزي وناقد فني (1819_ 1900)

1 – Laurent Antoine, **op-cit**, p 125.

عدم استغلالها والإستفادة منها وتكون بذلك نقطة سوداء في النسيج العمراني والحضري، وهذا مايؤدي إلى إزالتها لترك المجال لتشييد مباني جديدة كليا.[1]

ساندة في فكره "وليام موريس" وأسس معه جمعية حماية المباني التاريخية وحاولوا بل جهد نشر أفكارهم والتصدي للعمليات الواسعة من الترميم وإعادة البناء التي شهدتها اوربا. هذا وكان لهم سجال كبير مع أصحاب فيوليت لودوك.

منهج راسكين وإن كانت له مبرراته المنطقية إلا أنها ليست عملية، فهو لم يعطي البديل للتعامل مع الكم الهائل من المباني التاريخية المنهارة التي تؤرخ للعصور الوسطى، ربما رؤيته صحيحة إن كان الوضع مختلف، وضع يكون فيه عدد المباني التي تحتاج إلى المحافظة قليلة وفي أماكن غير حساسة لاتؤثر على النمو الطبيعي للمدن.

3.4. كاميليو بويتو* Camilo Boito: "الحد الأدنى من التدخل"

الصورة (28): كاميليو بويتو

لعب دورا هاما في إثراء النقاش الحاصل بين المحافظين من أتباع راسكيين وأصحاب منهج الاستعادة من اتباع فيوليت، في كتابه المشهور "**إبقاء أو إستعادة**"، واعتمد في ذلك على أسلوب النقد لكليهما حيث عمد على فتح مناظرة صورية بين فيوليت وراسكين، قام هو بدور الاثنين معا من خلال طرح أسئلة والإجابة عليها في نفس الوقت، وحاول بذلك ايجاد التوافق الممكن بين النظرتين،[2] حيث خرج ببعض نقاط

[1] – Laurent Antoine, **op-cit**, p 126.

* كاتب ومعماري ايطالي (1836 1914).

[2] – Camillo Boito, **Conserver ou restaurer: les dilemmes du patrimoine ,** Editions de l'Imprimeur, 2000, p11.15.

التوافق التي كانت المرجعية الأساسية لواضعي "**ميثاق أثينا 1931**".

ومن أهم المبادئ التي نادى بها بويتو مبدأ الحد الأدنى من التدخلات والاهتمام فقط بالترميم المعماري وتجنب الترميم للأجزاء الفنية والجمالية، أي الاستعاضة عن الألوان والجماليات وترمم فقط الأجزاء المعمارية التي من الممكن أن تطيل في عمر المبنى. ولاقت أفكاره قبول كبير من المرممين والمعماريين في وقته.

4.4. ريناتو بونيلي Renato Bonlli: "منهج التجديد"

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والدمار الهائل الذي خلفته كانت عمليات إعادة البناء والإعمار ملحة جدا، لكن كيف ذلك والعالم شهد تطور كبير علمي وتكنولوجي لايتلاءم والوضع الذي كانت عليه قبل الحرب، ليطرح السؤال المهم هل إعادة الترميم والبناء الكلي للمباني المنهارة بإعادتها لوضعها وصورتها الأصلية يتلائم والمتطلبات السريعة والمتزايدة للمدينة الحديثة؟. وبسبب هذا الإشكال ظهر من طالب بترميم هذه المباني وتكييفها لملائمة الوضع الجديد أي أن يتم تجديدها وتزويدها بكل يجعلها تتوافق ولانسيج العمراني الجديد. وإن تطلب إحداث تغييرات في الشكل والوظيفة الأصلية للمبنى مع المحافظة بقدر الإمكان على نوع من الكلاسيكية للعمل النهائي بعد ترميمه.يعني إعطاء توليفة بين الماضي والحاضر لضمان استمرارية حياة ووظيفة المبنى.[1] انظر الصورة (25) و (26)

منهج التجديد أصبح أمرا واقعا ومقبولا لدى أغلب المعماريين الأوربيين فهم يرون في ان عملية تجديد وتطوير المعالم هي جزء لا يتجزأ من حياة البناء عبر تاريخه ومستقبله، وما دام المبنى تعرض لعمليات تغيير سابقة في فترات مختلفة كذلك سيعتبر التجديد في المستقبل لمحات معمارية وفنية لفترة تجديده

1 – Laurent Antoine, **op-cit**, p 130.

الصورة (29): مبنى القصر الأحمر في باريس قبل تجديده سنة 1908

الصورة (30): مبنى القصر الأحمر في باريس بعد تجديده

5.4. شيزاري براندي وأفكاره في الترميم:

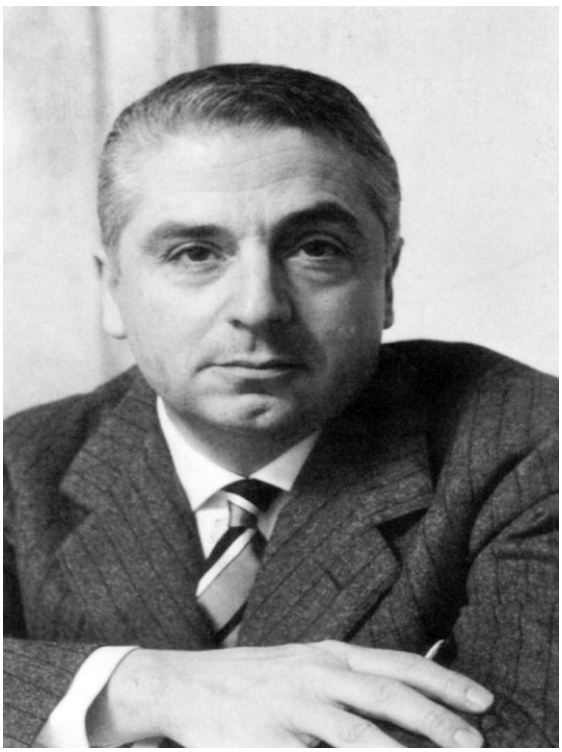

الصورة (31): شيزاري براندي

في عام 1963 صدر كتاب " **نظرية الترميم – Teoria del Restauro**" لمؤلفه "**تشيزارى براندي**" الذي كان في ذلك الوقت مديرا للمعهد المركزي للترميم في روما. والكتاب عبارة عبارة عن مجموع مقالاته التي نشرت ما بين عامي 1949 – 1961 . وهوكتاب يتفق الجميع على أنه أحد النصوص الرئيسية في هذا الموضوع. ولم يحاول أحد قبل"براندي" تقديم تحليلا بهذه المنهجية عن المظاهر المختلفة للترميم.

ويكمن جوهر العمل الفني– من وجهة نظر براندي– في طبيعته (القطبية المزدوجة) تقر النظريات التي صاغها براندي أن تاريخ القطعة الفنية من الأمور الغير قابلة للإسترجاع، أو بعبارة أخرى فإن الحالة التاريخية التي وصلنا عليها عملا ما لا يمكن بل لا يجب أن يتم تغييرها إلا من خلال عمليات تدخل وترميم تحترم التغيرات والتحولات التي طرأت عليه مع مرور الزمن. العودة لشكل أصلي لم يعد موجودا، وهكذا لايتوقف براندي عند حد مجرد تحليل فلسفي للطبيعة الجوهرية للعمل الفني بل يتجاوز ببحثه هذا الحد ليطرح تساؤلات حول ماهية الأداة الثقافية التقنية التي تسمح بصيانة العمل الفني ويقصد براندي بـ (الأداة الثقافية والتقنية) عملية الترميم، والتي يعني بها النشاط التقني والعلمي الذي يضمن بقاء العمل الفني ككيان مادي واستمرار القيم الجمالية التي يحملها[1]. والتمييز الجوهرى والأساسي هو بين الصورة والخامة . فالخامة التى شكلها العمل ليست هي الصورة، ولكن هي الدعامة التي سمحت للصورة أن تتشكل في وعينا، ومن هذا التحليل يتداعى البرهان التالي : نحن لانرمم سوى

[1] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص 22.

الخامة. إنها وكما يشرح براندي، مكان وزمان الترميم. والصورة التي تكشفت نتيجة لحقيقة علمية تماما، تبرزمن تأملنا لخامة معينة. ولكن الخامة التي تشكل العمل الفني كلها لا تلعب نفس الدور الذي تقوم به الصورة. ويميز براندي بين الخامة كبنية، والخامة كمظهر.[1] والتمييز بين المظهر والبنية أمر بالغ الأهمية: فهو يبرر، ومن بين أمور أخرى، استبدال أجزاء أصلية للعمل عندما لايكون لها تأثير على تفعيل الصورة. ووجهة النظر هذه هوجمت بشدة، وخاصة من قبل "**اليساندرو كونتى**"*، والذى أدان تقديم الصورة على الخامة، ودافع عن المحافظة العميقة للمواد المكونة للعمل الفنى، حتى لوكانت حالتها يمكن أن تفسد شكل الصورة. الوعى بالعمل الفني يتحقق بما نسميه "الوحدة". وهنا أدخل براندي في مفهوم الوحدة هذا، تحديدات ستكون لها نتائج حيوية من وجهة نظرالترميم.

1.5.4. الوحدة الافتراضية للعمل الفني:

وفي هذا المعنى، رأى براندي أنه قد يكفي أن نعرف وحدة العمل الفني كوحدة نوعية وليست كمية. ولكن على أية حال، قد لا يكفي هذا ليميزها عن الوحدة العضوية الوظيفية، في إطار أن ظاهرة الحياة نوعية وليست كمية. يجب أن نتمعن أولا في حتمية إضفاء صفة "الوحدة" على العمل الفني، وبالتحديد الدقيق الوحدة التي تخص "الكامل" لا الوحدة التي يتم الوصول إليها من خلال "مجموع أجزائه". والحقيقة أن العمل الفني إن لم يكن من الممكن إدراكه على أنه "كامل" فسوف يتم اعتباره "مجموعا" أي حاصل جمع مجموعة من الأجزاء، ومن هنا قد نصل إلى مفهوم هندسي للعمل الفني مشابه للمفهوم الهندسي للجمال.[2]

2.5.4. الترميم والقضية التاريخية:

العمل الفني هو في المقام الأول نتيجة لعمل إنساني، وبما أنه كذلك، فلا يجب أن يعتمد الإعتراف به على تنوع الأذواق أو ما يسمى "بالموضة". فالإعتبارات التاريخية يجب أن تسبق

[1] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص .30

* – اليساندرو كونتي ولد بفلورنسا 1946، مؤرخ فني، اشتغل بتعليم تاريخ الفن الحديث بجامعة ميلانو وسيينا، اهتم بمجال حفظ وترميم الأثار واعطاها بعد فني وجمالي أكثر، توفي بسيينا

[2] – **سه** ص 37.

تلك الجمالية. وعند التعامل مع "أثر تاريخي"، يجب أن ننطلق تحديدا من الحد الأقصى، من حيث تكشف بصمة الشكل في المادة، عن اختفائها التقريبي، وأن الأثر نفسه تحول تقريبا إلى بقايا من الخامة التي شكل منها العمل. وبقول آخر، يجب أن نفحص صيغ الحفاظ على تلك الأطلال. ومع ذلك، فالشخص الذي قد يعتقد أن الانطلاق من الحقيقة الفعلية لتلك الأنقاض يمكن أن يستنبط القواعد التي سيستخدمها للحفاظ عليها ـ يكون قد وقع في الخطأ. ويرى براندي أن الحقيقة بكلمة أنقاض لا نصف حقيقة تجريبية بسيطة، ولكننا نجهر بخصائص تنتمي لشيء ما، ننظر إليه، وفي آن واحد، من زاوية التاريخ ومن زاوية الحفاظ عليه. أي ليس فقط، وحصرياً، حسب قوامه الحالي والماضي حضوره الحالي محروم في كيانه من قيمته، أو يكاد أن يكون كذلك، وإنما يستمد قيمته من هذا الماضي، وحسب المستقبل الذي من أجله يجب أن يؤمن وجوده، بصفته الأثرية وبوصفه شاهدا على نشاط الإنسان، وكنقطة انطلاق للعمل الذي سيحافظ عليه.[1]

عرف مجال الترميم تطورا كبيرا في مناهجه مما أدى إلى ظهور أفكار ونظريات جديدة ، وأسهم في ذلك التطور العلمي والتقني الكبير الحاصل في القرن العشرين، بالإضافة انتشار التنقيبات والكشف عن الكثير من الأثار في حوض البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط. مما جعل المرممين والمعماريين يفكرون في الطرق المحافظة على هذا التراث المادي الكبير، فتعددت النظريات والأساليب.

لكن كل هذه الاجتهادات لم تنطلق من أساس واحد ما جعلها تختلف وتنحرف عن المبادئ العامة للترميم، والقليل من المنظرين الذي لاقت طروحاته نوعا من الإقبال مثل شيزاري براندي الذي أعطى تصوره للترميم بناء على المحافظة على القيم التي يحملها جوهر الأثر كمادة وكمظهر، لذلك تعتبر أفكاره من الأسس التي تعتمدها عديد المدارس الرائدة في الترميم ، من بينها المدرسة الايطالية. وسنعتمدها نحن أيضا في طرحنا لترميم قلعة ديميدي الرومانية.

[1] – شيزاري براندي، **مرجع سابق**، ص .64

الفصل الرابع:

مفاهيم إعادة البناء والاستكمال

للمباني الأثرية

1. مدخل إلى مفهوم إعادة البناء والاستكمال للمباني الأثرية:

إن ترميم المباني الأثرية والتاريخية من أهم فروع علم ترميم وصيانة الأثار، وتدخل أعمال إعادة البناء والاستكمال للمباني الأثرية ضمن هذا العلم و الذي يندرج تحت مايعرف بـ "**الترميم المعماري**"، وهو الترميم الموجه نحو العناصر المعمارية الأساسية والمكملات المعمارية في المبنى الأثري، ويعد الترميم المعماري من أهم مراحل الترميم بوجه عام، خاصة إنه بالإضافة لكونه مؤثرا في هيكلة المنشأ، ويعد أيضا أكثر الأعمال الترميمية جدلا ومناقشة واختلافا حول الأساليب والطرق التنفيذية لأعمال الترميم المعماري.

وتكمن فلسفة الهدف من وراء إجراء أعمال الترميم المعماري بأنها الرد على حاجة من حاجات الإنسان والمباني والعمارة المرتبطة بالتكوين عن طريق إعادة البناء والتشكيل طبقا لمعطيات سابقة ووفقا لحاجة حاضرة. باعتبار أن الترميم المعماري يعد المحاولة الجادة للتوصل إلى أفضل حماية للحقيقة التشكيلية للمبنى الأثري.[1]

كما أن أعمال الترميم المعماري تلك التي يمكن أن نعبر عنها بقولنا هي تلك الأعمال التعويضية من فك وإعادة بناء واستكمال واستبدال والتي تتعامل مع مفردات المنشأ الأثري وكأنها ذلك الوسيط الترميمي لتحقيق بعدي العملية الترميمية الإنشائي والفني، فهي تتعامل بشكل مباشر مع عناصر التشكيل المعماري للمبنى الأثري بهدف الترميم دون أية إضافات أو تغير في شكل المنشأ الأثري.

2. مفهوم إعادة البناء:

من الناحية المعمارية والإنشائية هي الأعمال التي تتم في حالة تعرض الأبنية الأثرية أو ذات القيمة للإنهيار أو التهدم الكلي او الجزئي بهدف "**إعادة التكوين- Reconstruction**" الأنشائي والمعماري للمبنى الأثري.

[1]– أنور فؤاد سالمان، **توظيف منهجية التشكيل للعناصر المعمارية والفنية الحجرية كجزء من منهجية الترميم المعماري والدقيق في المباني الأثرية**، دكتوراه تحت الطبع، جامعة القاهرة، 2007، ص 186.

كما يمكن وصفها بأنها هي عملية إعادة الوضع الأصلي للأجزاء المفقودة باستخدام مواد قديمة أو حديثة (تتوافق وطبيعة المادة الأثرية المعاد بناءها تحقيقا لمبدأ الأصالة) أو الاثنين معا إلى صورته الأصلية في الشكل أو الحجم أو التفاصيل سواء كانت أعمال إنشائية أو عناصر معمارية وذلك طبقا للفترة التاريخية، على أن تستند العملية إلى دراسة أثرية وتوثيق معماري ومعطيات واضحة.[1]

ويعد مصطلح إعادة البناء من المصطلحات التي لاقت جدلا واسعا بين مؤيدين ومعارضين. وقد يكون إعادة البناء لمبنى أثري هو الحل الوحيد والأمثل للحفاظ على الأثر في ظروف خاصة وبشروط معينة.[2]

ومصطلح إعادة البناء من المصطلحات المتفق عليها في مجال ترميم وصيانة المباني التاريخية، ويعني إعادة المبنى التراثي أو جزء منه، كما كان قبل فقدانه لذلك الجزء أو إعادته إلى حالته الأصلية، وهذا النوع من التدخل مرفوض في المواقع الأثرية ومسموح به في المباني التاريخية ولكن بشروط حددت في ميثاق البندقية.[3]

وهو ما أكد عليه بعض المختصين في مجال الحفظ، بأن إعادة البناء في ترميم المباني قد يكون ضرورة حتمية في بعض الأحيان من أجل بقاء الأثر وإستمرار وجوده.[4] لأن الهدف الأساسي من أعمال إعادة البناء للأجزاء المفقودة هو الحفاظ على ماتبقى من الأجزاء الأصلية للمباني التاريخية. ومثال على ذلك عندما ينهار سقف مبنى فإننا نحتاج إلى إعادة بناءه لحماية ماتبقى من المبنى من المبنى من عوامل التلف الطبيعية. فقد نحتاج إلى إعادة بناء أجزاء مفقودة من المبنى للضرورة بغرض الحفاظ عليه، وقد نحتاج إلى بناء المبنى كله في حالة تهدم معظمه، بشرط أن يكون تاريخي وله بعد ثقافي في تكوين الهوية الخاصة للمدينة ولسكانها، وفي هذه الحالة يعطى هذا المبنى مايسمى بـ "**القيمة النفسية**".

---

[1]– صالح لمعي مصطفى، **أسسس ترميم المعالم الأثرية طبقا للمواثيق الدولية**، مجلة شادروان، العدد الأول، 2010، ص:6

[2]– عادل سعد أحمد حرفوش، **أسس وقواعد ترميم المباني الأثرية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، 2002، ص: 37.

[3]- Cabonara, G. Restaurare, recupeare**, conservare e cosilidare, (Restoration, rehabilitation, conservation andconsolidation)**. In Arkos number 1. 2000, UTET periodici, Torin, pp 16. 17.

[4]-Antonio, J**, Islamic Cities and Conservation** thm UENESCO Press, 1981, P 97.

كما حدث لبرج الأجراس بساحة القديس مرقص بالبندقية والذي سقط بالكامل عام 1902م إثر خلل إنشائي فتمت إعادة بناءه كيفما كان في شكله، وأينما كان في موقعه، لأنه يمثل رمزا لمدينة البندقية.[1]

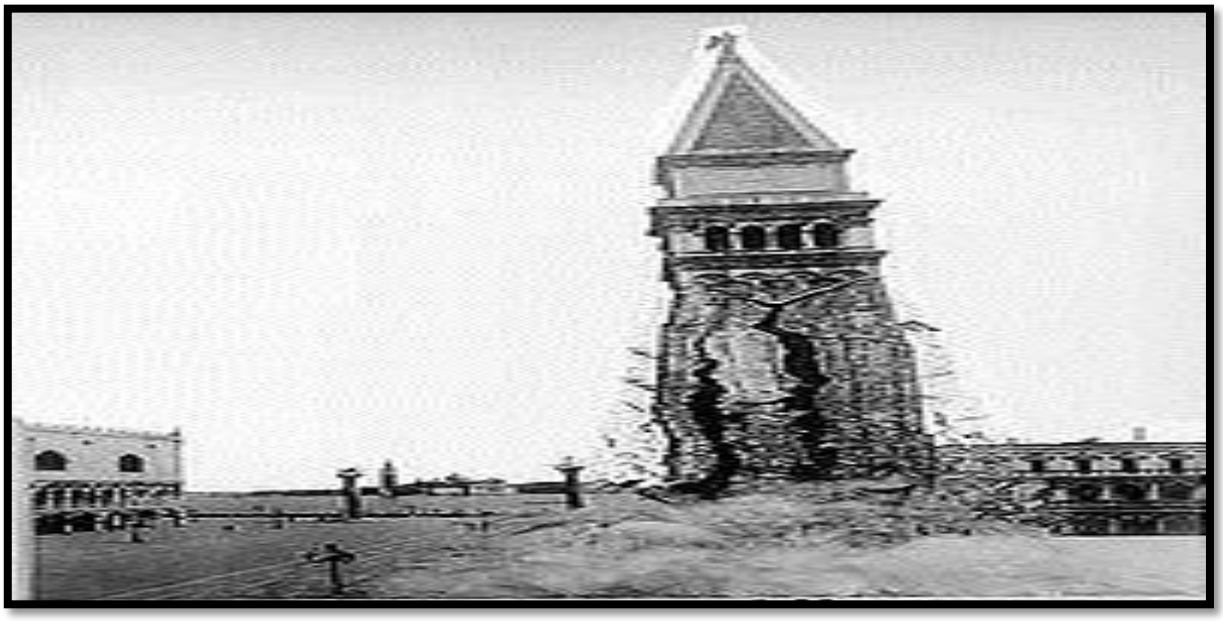

الصورة (32): برج القديس مرقس أثناء الانهيار سنة 1902.

الصورة (33): برج القديس مرقس بعد عملية إعادة بناءه كليا

[1]– جمال عليان، **الحفاظ على التراث الثقافي "نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 2005، ص: 66.

فمنذ أن بدأت الاكتشافات للأطلال القديمة في القرن 16م وبداية الحفائر المنظمة في القرن 19م، أصبحت عمليات الترميم والإصلاح وإعادة البناء لمثل هذه المكتشفات أعمالا مثيرة للإهتمام، وفي نفس الوقت مثيرة للنقاش والتضاد الفكري بين الأثريين والتاريخيين والمعماريين في كل أنحاء العالم، وكان نتاج ذلك تباينا في الحلول والإجراءات المطبقة في ترميم المعالم التاريخية والأثرية.[1]

ويتفق بعض علماء الأثار على إعادة بناء المباني المتهدمة، إذا ما توافرت للمرممين الوثائق التي تساعدهم من إقامة المباني دون إستحداث لعناصر لم تكن موجودة ودون طمس لخصوصية المبنى وهو ما أكدت عليه بعض المواثيق الدولية والتي سنوضحها لاحقا.

أما في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على وثائق كافية فقد جرت العادة على صيانة أطلال المباني وتركها في أماكنها وتجميل المنطقة من حولها وتحويلها إلى متحف مكشوف، أما الوحدات ذات الدلالة الأثرية والحضارية والعناصر الزخرفية التي يخشى عليها من الإندثار في الجو المكشوف فتنقل إلى المتاحف حتى يمكن صيانتها والحفاظ عليها.

ومن التوجيهات الهامة عند تناول المباني التاريخية بالترميم وإعادة البناء أن يتم الحفاظ على السمات المميزة للمبنى المراد ترميمه، تلك السمات التي تتمثل في التخطيط العام والطابع المعماري ومواد البناء سواء كانت أحجار أو أخشاب أو معادن وغيرها، وما تحمله هذه المواد من تأثيرات فنية ومعمارية سواء في فتحات النوافذ ومواد تشطيب الواجهات، حيث تساهم هذه السمات في إكساب العناصر المرممة والمعاد بناءها الطابع التاريخي والذي يمكن من خلاله تحديد الفترة التاريخية للمبنى المرمم بمجرد النظر إليه.[2]

أقر كثير من المختصين أن أي تدخل يتبعه عمليا نوع من الإنخفاض لقيمة من قيم الممتلكات الثقافية لكنه تدخل شرعي إذا كان الهدف إطالة عمر الممتلك الثقافي. فالحفاظ عبارة عن مجموعة من التدخلات على مستويات مختلفة يتم تحديدها على أساس حالة

[1]– السيد محمود البنا، **دراسة لأسس وقواعد استكمال الأجزاء الناقصة من المباني الأثرية**، مجلة كلية علم الأثار العدد7،كلية الأثار، جامعة القاهرة، ص: 322.

[2]– **نفسه**، ص 324.

المبنى وأسباب التدهور وتقديرنا لحالة البيئة المحيطة مستقبليا. ويجب دراسة كل حالة على حدة، ثم كجزء من كل وذلك بأخذ جميع العوامل المؤثرة في الاعتبار. ويجب أن نضع النتيجة النهائية (أي حالة المبنى ككل بعد التدخل الحفظي) نصب أعيننا ونقتدي دائما بمبادئ وقواعد الحفظ وعلى رأسها قاعدة التدخل الأدنى وننطلق من هناك لنحدد درجة التدخل من سبع مستويات متاعدة هي: 1: منع التدهور، 2: الحفاظ على الحالة الراهنة، 3: التقوية (الحفظ المباشر)، 4: الترميم، 5: التأهيل، 6: النسخ، 7: إعادة البناء.[1]

فقد نظطر إلى إعادة بناء المباني التاريخية والمناطق التاريخية في وسط المدن بإستخدام مواد جديدة وذلك في حالة تعرضها للتدمير بسبب كوارث مثل الحرائق أو الزلازل أو الحروب. لا يمكن للمنشآت المعاد بناءها أن تكتسي بغلاف العتق، أو ما يمكن أن نطلق عليه "**لمسة الزمن**" كما أن إعادة البناء – مثله مثل الترميم – يجب أن يكون على أساس التوثيق الدقيق والدلائل الأكيدة وليس على الافتراض أو التخمين.[2]

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصاب الخراب عددا كبيرا من المدن الأوربية، ووجد الأوربيون أنفسهم أمام كارثة كبيرة، بعد أن تنبهوا إلى أن مراكز مدنهم، ومبانيهم الهامة، قد تهدمت جراء الحرب. فبدلا من إزالتها والتخلص من أطلالها وتعويضها بإقامة مدن حديثة مكانها قاوم المهتمون بمجال التراث على هذه الأطلال وأسروا على إعادة بناءها إلى حالتها التي كانت عليها قبل الحرب. ونشطت حركة إعادة بناء المباني التاريخية المدمرة التي تجسد تاريخهم، لإعادة تأسيس مظاهر الحياة المألوفة قبل الكارثة من جهة، وإعمار ما تخرب من جهة أخرى. وهنا اصطدموا بمبادئ الحفاظ والحماية الصارمة، التي كانت تنادي بها جمعيات حماية المباني القديمة، حيث وجدوا أنها غير واقعية ومنافية للمنطق، والتركيز عليها سيقود إلى إزدياد تلف الأثار. وكان لا بد من إعادة تقييم للمباني التاريخية، حيث أن المباني التاريخية المستعملة يجب أن لا تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها المباني غير المستعملة، وهنا ظهرت "قيمة الاستعمال" والقيمة المعنوية للأثر وقيمة الأصالة أي الحفاظ

---

[1]– Feilden**, Conservation of Historic Building**, Butter Worth .s, England, 1975.P 27.

[2]– عبد القادر الريحاوي، **مرجع سابق**:، ص 60.

على مواد البناء الأصلية وما بها من كتابات أو رسومات. وكل هذه القيم أضيفت إلى قيمة التقادم والقيمة التاريخية، اللاتان تعتبران من أول القيم المتعارف عليها بين الأثريين.

وبناء على ذلك تم إعادة بناء عديد المباني المهدمة مرة أخرى بنفس الطراز المعماري التي تميزت به بالخصصوص في بولندا وإيطاليا وفرنسا، انظر الصورة (23) و (24).

الصورة (34): جزء من المدينة القديمة بوارسو، وحجم الدمار جراء الحرب العالمية "2"

الصورة (35): نفس المباني المنارة في الصورة 23 بعد إعادة بناءها كاملة

1.2. بعض المفاهيم التي يدخل فيها مصطلح إعادة البناء:

1.1.2. الفك وإعادة البناء:

في بعض الحالات يتعذر تنفيذ الحلول الهندسية لترميم وإصلاح جزء أو أكثر من الأثر وهو قائم كما هو، ولذا قد يظطر القائمين على أعمال الترميم بعمليات الفك وإعادة البناء كحل إستثنائي نلجأ إليه في حالة الضرورة القصوى بعد التيقن تماما من عدم وجود حل أخر بديل خاصة مع حالات حدوث كوارث تمثل الحروب والزلازل أو أن يفقد الأثر إتزانه الإنشائي والمعماري تماما لأسباب متعلقة بمشاكل التربة والثقل، وفي هذه الحالة يتم معالجة التربة أولا قبل البدء في إعادة البناء، مع الاحترام الكامل لمادة الأثر وتوفر خبرة الرفع والتوثيق الذي يسهل ويبرر فك وإعادة البناء، وعلى ذلك يجب إتخاذ كافة التدابير والاحتياطات التي تضمن إعادة بناء وتركيب المكونات التي تم فكها طبقا لموضعها الأصلي بكل دقة.

2.1.2. أعمال الفك والنقل وإعادة البناء في مكان أخر "**الإنقاذ**":

تنص المادة السابعة من ميثاق فينيسيا لعام 1964م على ان (أي مبنى تاريخي غير قابل للإنفصال عن التاريخ الذي يقف شاهدا له وعن المكان الذي يوجد فيه ولا يتم النقل إلا لحماية المبنى أو عندما تبرر ذلك المصالح الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى).[1]

وبناء على ذلك فإنه لا يتم نقل المباني الأثرية من مواقعها وبيئتها الأصلية إلا للضرورة القصوى بهدف إنقاذها من خطر يهدد بقائها، فالأثر التاريخي لايمكن فصله مكانه الذي يعتبر شاهدا عليه، إذ إن المواقع التراثية ترتبط ارتباط وثيق بينها وبين أماكن بناءها.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار توسيع المدن حجة لنقل الأثر من مكانه الأصلي، فقط الأخطار الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من التي تمثل خطر حقيقي على الأثر تكون سبب لنقل الأثر من مكانه الأصلي.[2]

---

[1]– المادة السابعة، **ميثاق البندقية**، 1964.

[2]– Diennter, M, **Planning and Executing Anastylosis of Stone builing, In Conservation and ArchacologicalExcavation**, ICCROM, Rome, p 113.

ومن أشهر الأمثلة على التي استوجبت نقل الأثر من مكانه الأصلي إلى مكان أكثر أمانا هو معبد أبو سنبل الذي كانت تتهدده فياضنات مياه السد العالي.انظر الصورة (15).

الصورة (36): مياه نهر النيل تغمر معبد أبو سنبل بعد بداية إنشاء السد العالي

وفي حالات أخرى عندما يتواجد الأثر في مكان معزول وبعيد فلا يمكن مراقبته وحمايته من السرقة أو التخريب ففي هذه الحالة يسمح بنقل الأثر من مكانه الأصلي لحمايته. وكذلك يمكن بعد نقله الأستفادة منه ثقافيا بوضعه في مكان تاريخي أو مكان ذا قيمة تراثية ، أفضل مايترك في مكان لا يمكن مشاهدته فيه.

وهذا الشكل من إعادة البناء يتميز إلى حد كبير بدقة تنفيذه، وذلك إرتباطا بما يتضمنه من إجراءات:

- المبرر القوي، والمصلحة القومية أو الدولية التي يتقرر على أساسها إتخاذ القرار بالفك والنقل ثم إعادة البناء.
- عمليات التسجيل والرفع المعماري والتوثيق الدقيق لكل عناصر المبنى وكذلك التحاليل والفحوص لمواد البناء المختلفة.

- تقنية الفك ثم التشوين، ثم النقل، ثم إعادة البناء. ويلزم تسخير كافة الوسائل المتاحة لانجاحها.انظر الصورة (25).
- إختيار المكان الأمثل لإقامة المبنى، بأخذ في الحسبان العوامل التاريخية المشابهة والبيئة الثقافية الملائمة. ومدى الرؤية الممكنة للمعلم من عدة جهات. انظر الصورة (26).
- تقدير حجم ونوع الخسائر المتوقعة عند الفك، ثم النقل، وبالتالي إجراءات الترميم المتوقع عملها.[1]

الصورة (37): عمليات الفك لمعبد أبو سنبل

الصورة (38): عمليات التركيب للمعبد

[1]– محمد فهمي عبد الوهاب، **نظريات تطبيقية في حقل ترميم الأثار**، **الهيئة المصرية العامة للكتاب**، 1985، ص 63.

وبطبيعة الحال، فإن كل إجراء من الإجراءات السابقة يتطلب الدراسة المستفيضة، والخبرات المؤهلة الدولية العاملة في هذا المجال كما حصل في نقل معبد أبو سنبل في مصر من تعاون دولي أعطى للعملية بعد عالمي وحضاري.

3.1.2. إعادة تجميع العناصر المتناثرة "الترميم بالمشابهة":

الترميم بالمشابهة هو مصطلح يشير في مجال الترميم إلى تقنية إعادة بناء هيكل ما، باستخدام مواده الأصلية، ووفقا لنظام تشكيلته الأصلية، ولا يستعمل مواد جديدة إلا عند

الصورة (39): مبنى الأكروبوليس قبل ترميمه

الضرورة القصوى، والتي يجب أن تكون مميزة ومن السهل التعرف عليها، بحيث لا يمكن خلطها مع النسيج الأصلي.[1]

وهي عملية ترميم ذات صفة خاصة باستعمال المواد الأصلية بالموقع، مثل إعادة استعمال الأحجار المتساقطة لخلق نسخة دقيقة وشاملة للمبنى الأصلي.[2]

---

[1]– Hofer. M, Flory. S, Thuswaldner. B**, 3D Technology Research Challenges for the Digital Anastylosis of Ancient Monuments Illustrated by means of Octagon in Ephesos**, 2006, p 1.

[2]– السيد محمود البنا، **موضوعات في ترميم وصيانة المباني الأثرية**، ، هيئة الآثار المصرية،1991، ص:28.

ويعتمد هذا الأسلوب على إعادة بناء القطع المتناثرة والموجودة بأرض الموقع، بعد التيقن من أن القطع الموجودة تخص عناصر الأثر المعماري. وكذلك يتم الإستفادة من كل المعطيات المادية منها مثل الشقف والأجزاء المتواجدة بالمكان، باستغلال ماتحمله من رسومات ونقوش قد تدلنا على أماكنها الأصلية، أو تدلنا على معلومات تخص معمار وشكل

الصورة (40): الترميم بالمشابهة في أولى تجاربها على مبنى الأكروبوليس

المبنى. أما إن توفرت لدينا معطيات وثائقية في شكلة مستندات ورسومات وصور للمبنى، فهي تساعدنا في عملنا، هذا النوع من المعطيات ساعد كثيرا الأوربيين في إعادة بناء المباني التاريخية التي انهارت جراء الحرب العالمية الثانية، انظر الصورة (28) و(29).

إلا أنه يوجد فرق في التعامل مع المباني التاريخية والمباني الأثرية، ففي الأولى يسمح بارجاع المبني إلى أصله وفي الثانية لايسمح بذلك بل يعاد بناءه بالمقاربة فقط مع تحديد الأجزاء والمواد الجديدة في العمل.

ويرى المختصون أن الفرق بين الترميم بالمشابهه وإعادة البناء، هو أن المكون المعماري يقوم على استخدام المتاح من أحجار البناء الأصلية، بينما إعادة البناء هو بشكل

عام بناء جديد مستخدما فيه قليل أو كثير من مواد البناء الجديدة. أي أن الترميم بالمشابهة تفيد بأن المبنى المتهدم لا يمكن إستعادته كما أن النتيجة تكون بناء جديد بأحجار قديمة.[1]

كلمة الترميم بالمشابهة أو إعادة تجميع العناصر المتناثرة، ظهرت لأول مرة عندما عقد مؤتمر عن الترميم في أثينا، وصدرت عنه توصيات هامة عرفت بـ "ميثاق أثينا" 1964م، وذكرت هذه الكلمة، أو هذا التعبير، في الفقرة الرابعة التي ناقشت معاملة الآثار المنهارة والتي حثت في مضمونها على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تركيب الأجزاء التي يمكن إعادتها إلى حالتها الأصلية كلما أمكن، وفي "ميثاق فينيسيا" 1924م ظهرت هذه الكلمة بشكل واضح، حيث تضمنتها المادة 15 من هذا الميثاق، وعالجت وضعا معينا للتعامل مع الآثار المنهارة خاصة بقايا المباني الأثرية التي يعثر عليها أثناء الحفائر، إذ حينت كلمة إعادة البناء في هذه الحالة، واستبدلت بكلمة" **أناستيلوسيز _Anastylosis**"*، وإن كانت الكلمتان وجهان لعملة واحدة، وتنص هذه المادة في محتواها على أن (الأطلال واللقى التي تكشف عنها الحفائر يجب المحافظة عليها وتوفير الحماية الدائمة لمعالمها المعمارية، وإنه من الواجب إتخاذ كل وسيلة لتسهيل وفهم الأثر والكشف عنه بدون تشويه فحواه، ومع ذلك فإن جميع أعمال إعادة البناء يجب إستبعادها كل ما أمكن، وأن إعادة تركيب الأجزاء المبعثرة يمكن السماح به فقط وإن المادة المستخدمة لإعادة التركيب يجب أن تكون مميزة دوما وأن استخدامها يجب أن يكون بأقل حد مما يضمن صيانة الأثر وإعادته إلى شكله الأصلي).[2]

---

[1]- Jukka, Jokilehto**, Reconstruction of AncientRemains, Conservation and Management of Sites Archeological**, Vol 1; 1995, England. P 142.

*– هذا المصطلح يستعمل في أغلب اللغات الحديثة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي بصيغتها اللاتينية، وتعني تجميع وإنشاء القطع المتهدمة والمتناثرة بموقع أثري. المرجع: حسام مهدي، **معجم المصطلحات العربية للحفاظ على التراث الثقافي**، ICCROM ، 2008. ص: 01.

[2]– السيد محمود البنا، **موضوعات في ترميم وصيانة المباني الأثرية**، مرجع سابق، ص: 28.

3. الإستكمال في ترميم الأثار:

1.3. مفهوم الاستكمال:

الإستكمال هو محاولة إعادة الأجزاء الناقصة إلى ماكانت عليه بقدر الإمكان، مع مراعاة التمسك بنفس مادة الأثر، وعدم إدخال أي تجديدات من شأنها إحداث تزييف أو تشويه للأثر.[1]ومعنى الإستكمال هوإستكمال ما كان ناقصا، أي تتميمه وتكميله. وباعتبار الإستكمال أحد أدوات إعادة التكوين، فإن ترميم عنصر معماري باستكماله يعني إعادة إحياء الفكر الرئيسي لتصميم هذا العنصر، وبالتالي إرجاع كافة التفاصيل إليه، لتكون صورته واضحة كما كان في حالته الأصلية، وذلك من خلال احترام المكونات والمواد الأصلية والتصميم الأصلي، فهو الترميم الموجه نحو العناصر الغير الموجودة.[2]

فالهدف من الترميم بالاستكمال هو إحياء المفهوم الأصلي للقطعة ـ أي جعلها مقروؤة الترميم وإعادة التفاصيل والملامح الأصلية سياسة متبعة في كثير من الأحيان وتبنى على إحترام المادة الأصلية والدلائل التاريخية والأثرية والتصميم الأصلي.

وعندما يضم المبنى عددا من مراحل البناء المختلفة والمتلاحقة لا يجب إزالة الجديد لإظهار القديم إلا في حالات خاصة وبتبرير كأن نتفق على أن الجديد قليل الأهمية وأن مايخفى شديد الأهمية التاريخية أو الأثرية. كذلك يجب أن تسمح حالة المبنى بذلك.[3]

وتعتبر عمليات الإستكمال للمباني الأثرية في الأجزاء الناقصة منها من أهم وأدق تلك العمليات في مجال ترميم الأثار نظرا لما تحققه هذه العمليات من إستمرارية بقاء المبنى الأثري بتفاصيل الإنشائية والمعمارية والفنية والزخرفية. فأعمال الترميم بالإستكمال للعناصر المفقودة بالمباني الأثرية تساهم في القضاء على نقاط الضعف بالمبنى، وتمنح الأثر القوة اللازمة للبقاء على المدى البعيد، وإلا كان عدم التدخل سببا في فناءه جزءا بعد الآخر.[4]

---

[1]– السيد محمود البنا، **دراسة لأسس وقواعد استكمال الأجزاء الناقصة من المباني الأثرية**، مرجع سابق، ص 321.

[2]– JukkaJokilehto**, Op.cit**, p 69- 71

[3]– Mildred, F ; **New life for old buildings**, AR, Magazine, London, 1972, P 12.

[4]– السيد محمود البنا، **المرجع السابق**، ص 328.

وإذا كانت عملية الإستكمال ترجع أهميتها في القضاء على نقاط الضعف بالمبنى الأثري، فإنها من وجهة آخرى تعطيه قوة الإحياء التاريخي من خلال إعادته إلى شكله الأصلي واستكمال الصورة البصرية للمبنى الأثري والمناطق الأثرية أيضا، وقبل القيام بتلك العمليات، تتم إعداد دراسة متكاملة عن تاريخ المبنى على مر العصور لمعرفة كل الإضافات عليه وتخطيطه ومعماره وطرق ومواد بناءه.[1]

2.3. الإستكمال كمبدأ وهدف وقضية في ترميم المباني الأثرية:

1.2.3. الإستكمال كمبدأ في ترميم الأثار:

– ترميم الأثر بالإستكمال لا يعني تجميل الأثر بقدر ما يعني المحافظة عليه وعلى ما يحمله من معلومات عن تاريخ البناء والمكان.

– الإستكمال بنفس المواد التي كانت مستخدمة قديما في صنع أو علاج الأثر وبنفس الطريقة، وفي ظروف خاصة يمكن أن يتم بمادة أخرى مشابهة بشرط أن تتوافر فيها كل مواصفات مواد الترميم.

– الإستكمال يجب أن يتم بحيث لا يطمس أو يغير من طبيعة الأثر الأصلية وأن يحترم المرمم ما أضيف على مدى العصور من إضافات أو تعديلات.[2]

– عملية الإستكمال يفضل القيام بها متى كانت الأجزاء الناقصة معلومة في شكلها وتفاصيلها، ومتى كان إستكمال الجزء الناقص يعطي الأثر قوة الإحياء التاريخي.

– لا بد أن يكون الغرض الأساسي لإستكمال الأثار الناقصة هو حمايتها والمحافظة عليها، والمبدأ الواجب التقيد به هنا هو الحفاظ على البناء وما يتجلى فيه من فن معماري وفني ممثلا ومميزا لعصر إومراحل إنشائه.

– لايجوز إستكمال أجزاء مفقودة دون وجود نقاط إرشادية على جسم الأثر، أو على الأقل الإستناد إلى سند علمي و تاريخي مؤكد.[3]

---

[1]– السيد محمود البنا، **دراسة لأسس وقواعد استكمال الأجزاء الناقصة من المباني الأثرية**، مرجع سابق، ص 329.

[2]– محمد جمال الدين ، **حماية الأثار والأعمال الفنية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص 37.

[3]- **نفسه**، ص 39

– اعتبار كل أو معظم الأسس والقواعد التي يجب إتباعها في مجال الترميم بصفة عامة أساسا يعتد به عند القيام بإستكمال المباني الأثرية الناقصة في أجزاء منها.

– يجب أن تدمج الأجزاء المستكملة بتوافق وتألف مع المبنى ولكن في نفس الوقت يجب أن تكون مميزة عن الأصل، حيث أن الترميم ليس تزييفا للشواهد الفنية والتاريخية.[1]

2.2.3. الإستكمال كهدف في ترميم وصيانة المباني الأثرية:

الهدف من الإكمال من وجهة النظر الإنشائية هو ضرورة لخدمة التماسك البنائي والهيكلي لمادة الأثر وبالتالي جسم الآثر ذاته، مما يزيد درجة ثباته نتيجة تعديل أو تصحيح مركز ثقله خلال عملية الإكمال المساحي أو الحجمي.

أما الإستكمال من وجهة النظر الفنية فهي تستند إلى الرغبة في إسعاد المتلقي من حيث رؤيته لعمل معماري متكامل وإن كانت هذه الرؤية تختلف باختلاف المتلقي ومدى ثقافته ووعيه بالعمل المعماري والفني رهن الإستكمال وأيا كان فلا بد أن يغلف هذه الرؤية الوعي الكامل بأن الهدف الجمالي في عملية الإستكمال هو هدف ضمني وليس مباشرا بشرط عدم المبالغة أو عد التجانس ودون إنقاص للقيمة الأثرية أو للمظهر الحقيقي للأثر.

1.2.2.3. الاستكمال كهدف إنشائي:

توجد علاقة وثيقة تربط عناصر المبنى ببعضها البعض والتي في مجملها تشكل شبكة إنشائية معقدة التركيب في عديد النواحي، فمن ناحية المتانة والثبات فقدان أي عنصر من المبنى بالخصوص العناصر الإنشائية مثل الأساسات والحوائط قد يؤدي إلى تهالك الأجزاء المرتبطة به وبالتالي انهيار المبنى جزئيا إلى أن يسقط كليا، وبالنسبة للعناصر المعمارية فتلفها يخل بوظيفتها مثل الأبواب والسلالم وغيرها، وبذلك يفقد المبنى جزءا مهما من وظائفه ويصبح غير صالح للاستعمال إلى بعد إصلاح وترميم هذه العناصر المعمارية.[2]

---

[1]– Walter, R.S ,**Some Illustrative Preservation Problems and Treatments in Washington**, National Academy Press, 1982, p3

[2]– محمد فهمي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 68.

وفي هذه الحالة لا بد من التدخل الترميمي والذي يمكن أن نقارنه بأعمال الترميم بالتطبيب أو الجراحة التوفيقية. لأن عدم التدخل الترميمي من خلال الإستكمال يمكن أن يؤدي للنتائج التالية:

ـ العنصر أو الجزء المفقود يمثل نقطة ضعف في الشبكة البنائية للمبنى الأثري، وهذا الضعف ينعكس تأثيره مباشرة على كل العناصر المرتبطة به والمجاورة له.

ـ تتميز البني الأثرية بلحمة اجزاءها وبالخصوص جدرانها وهذا مايسمى عملية انتقال " الفجوة" من نقطة إلى أخرى ومن جدار إلى جدار تساعدها في ذلك عوامل أخرى.

ـ قد تكون الفجوة التي تشكلت في المبنى منفذ لعوامل تلف طبيعية كمياه الأمطار وغيره أو منفذ للحيوانات الضالة أو غيرها، انظر الصورة (19).

الصورة (41): الاستكمال كهدف إنشائي لحماية الأثر من التدهور

وهنا يلعب الإستكمال للأجزاء الناقصة دوره الإنشائي الضروري من حيث كونه أحد وأهم الوسائل لإطالة عمر المبنى الأثري، وإلا كان عدم التدخل سببا في فناء الأثر.

فالتدخل الترميمي من خلال الإستكمال لا يتم من أجل الترميم ذاته أو إرضاء لنزوة طارئة بل للوصول إلى هدف إنشائي محدد كحماية المبنى من التلف النهائي. وهو لا يعالج التلف فقط فالترميم هو عملية متكاملة تشمل علاج بنية المبنى وصيانته وتهيئته لشغل وظيفة محددة. فالبعد الإنشائي وعنصر المتانة عنصر هام لا يستقيم ولا يبرر الإستكمال بدونه. [1]

2.2.2.3. الإستكمال كهدف فني جمالي:

العمارة كفن تشكيلي ليست عملا بالصدفة بل في أغلبها هي عمل فني متكامل يخضع في شكله لفن الهندسة وفي تزيينه لروح وحس الفنان، ليكسبها قيمه فنية وآخرى جمالية. فالمميزات الفنية هي أكثر ما تعطي للمبنى خاصته التي تميزه عن غيره بأسلوب معين يمثل مدرسة فنيية ما أو فترة مختلفة أي أن الجانب الفني للمباني الأثرية.

ليست فقط عناصر جمالية تعمل على إدخال المتعة إلى المتلقي والزائر بل هي عناصر مؤثرة من منظور فلسفي وفكري يسمح بتصور عديد النقاط التي عاصرها الفنان من خلال دراسة أسلوبه، جوانب حياتية ودينية وأخرى تصب في مجملها في ترسيخ قيم حضارية وإنسانية للمبنى الأثري. وبذلك فإن تلف عناصر الزخرفية والمكملات المعمارية، أو جزء منها ينقص من جماليات المبنى، ويفقد أسلوبه الفني الذي يميزه عن غيره بفقدانه للترابط بين زخارفه ورسومه التي مع بعضها تعطي لنا وحدة فنية، وهذا بالإضافة إلى وجود "**الفجوات**"* التي تشوه من جمال الصورة أو اللوحة الفنية بمجملها، الصورة (20).

وهذا يقودنا إلى قبول أو التغاضي عن استكمال العناصر الفنية الناقصة للمباني الأثرية ذات القيمة الفنية العالية إذا ما توفرت شروط ومبررات ودلائل هذا الإستكمال.ومن أهم

[1]– يوسف فؤاد خليل، **بحث في فلسفة العمارة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1992، ص15.

* . **الفجوة**، عرفها شيزاري براندي بأنها :تتعلق بقطع في النسيج التشكيلي، والذي يتغلغل في العمل كجسم غريب، مما يقيد قيدا عميقا إمكانية الاستمتاع بالعمل ، نظريات الترميم، ص192.

الشروط التي وجب توفرها للقيام بعملية الإستكمال:

ـ أن يمثل العنصر المراد استكماله أسلوب فنيا فريدا خاص بتلك الحقبة او خاص بأسلوب فني معروف ذو صيت في عالم الفن والعمارة.

ـ أن يكون للعمل الفني المراد استكماله دلالات وإشارات معينة دينية أو تعبيرية لها قيمة حضارية وتاريخية تعبر عن إنسان ومجتمع فترة إنشاء المبنى.

ويمكن أحيانا الإستغناء بشكل كلي أو جزئي عن استكمال بعض العناصر المعمارية الثانوية وكثير من العناصر الأثرية التي لا تخدم المبنى إنشائيا وليست هناك ضرورة فنية جمالية ملحة ومحفزة لإستكمالها.

الصورة (42): الإستكمال كهدف جمالي، وإظهار الصورة

يمكن اتباع فلسفة براندي في عالم الترميم من خلال ترميم الأجزاء التي تمثل الكل، أي تمثل وحدة كاملة بحد ذاتها نقوم بترميم واستكمال حالة (وحدة) من كل أسلوب أو عنصر فني. بحيث تمثل هذه الوحدة الكل المشابه لها، بذلك نكون استكملنا عديد الوحدات الغير المتشابهة والمتميزة عن بعضا فنيا. وتجنبنا الإفراط في عمليات الإستكمال.

3.2.2.3. الإستكمال كأحد أهم أدوات فهم النص الناقص:

أحيانا ما يكون العمل المعماري الناقص مثل النص الذي كتابته غير كاملة بسبب التمزيق ولا يمكن قراءتها إلا بعد أن يتم تجميعها وإستكمالها.

والأثر ليس شيء جامد ولكنه وعاء ثقافي خصب يحمل بين طياته الكثير من المعلومات التي يختزنها ويسجلها في صفحات من النصوص سواء كانت مباشرة عن طريق الكتابات أو حتى غير مباشرة عن طريق الكثير من الرموز والإرهاصات التي يمكن استنباطها وفهمها من مجرد مادة وتصميم وعناصر المبنى. وهنا تكون أعمال الإستكمال هي الأعمال المنفذة في المبنى الأثري بهدف الاستفادة من فهمه.[1]

3.2.3. الإستكمال قضية دولية في مجال الترميم:

تعرضت المفاهيم النظرية لترميم الأثار إلى تعديلات واضحة خلال العقود الأخيرة، وتنوعت الأساليب والمناهج المتبعة في عمليات الترميم بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية وما ألحقته من دمار هائل على المباني التاريخية و الأثرية في أوربا، الذي فتح مسألة إعادة البناء والإستكمال، وماتبع ذلك من صعوبة الإختيار بين الأسلوب التحليلي والأسلوب التكاملي في مجال ترميم الأثار.

فالأسلوب التحليلي الأثري ظهر مطلع القرن العشرين، وتبلور في "**مؤتمر أثينا**" عام 1931، وتطور في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى نظرية علمية في ترميم الأثار، وتعتمد المبادئ الأساسية لهذه النظرية التي عبر عنها الميثاق الإيطالي[2] للترميم عام 1931 ذلك الذي تم إعداده بإشراف البروفيسور "جوفانيني" وأشتمل على بعض البنود من أهمها:

- يسمح فقط بالأعمال التكميلية البسيطة التي لا غنى عنها لسلامة الأثر
- الحفاظ على كل فترات إنشاء الأثر، وعدم تشويهه بالإضافات الخاطئة.
- إعادة الوظيفة الفنية للأثر.

[1]– اليونوركيسيل، **مرجع سابق**، ص 37.

[2]– **ميثاق روما**

ـ عدم السماح باستبعاد عناصر لحساب عناصر آخرى بدعوى وحدة الطراز أو العودة إلى الشكل الأولي.

ولقد قدم "مؤتمر فينيسا الثاني" عام 1964 نتائج جهود وضع المبادئ الأساسية للأسلوب التحليلي للترميم، حيث أكد على ضرورة أن يتوقف الترميم حين يبدأ التخمين. وأن أية عناصر جديدة ذات ضرورة قصوى يجب أن ترتبط بالتكوين الأثري وأن تحمل طابع عصرها، كما أشار إلى أن إضافات العصور المختلفة يجب الحفاظ عليها، حيث أن وحدة الطراز ليست هي هدف الترميم، وأن الأجزاء المراد إقامتها يجب أن تتوافق مع الأثر ولكن في ذات الوقت يجب تمييزها عنه حتى لا يعمل الترميم على تزييف المظهر التاريخي والفني للمبنى الأثري.

إن مبدأ ضرورة أن يتوقف الترميم عندما تبدأ الافتراضات يضع بوضوح الحد بين نظرية الترميم العلمي وبين الأسلوب التكاملي للترميم الشامل، وعندما يكون هدف أعمال الترميم هو إعادة إبراز المظهر الكامل للمبنى في فترة إنشائه الأولى أو في فترة مثلى من تاريخه ففي هذه الحالة لا يمكن تجنب إعادة إقامة بعض العناصر على أساس الإفتراض أو المقارنة ولا يمكن في ضوء ما نشر من مشاكل ووجهات نظر جديدة اعتبار أن تأكيدات "ميثاق فينسيا" قد تشكلت بمعزل عن الممارسة العملية لفترة مابعد الحرب عندما جرى ترميم أحياء كاملة في المدن، أو حتى مدن كاملة دمرت تماما في زمن الحرب مثل مدينة "وارسو".

ولقد أكد ميثاق فينسيا المبادئ الأساسية لأسلوب الترميم التحليلي الذي تأكدت وثبتت أهميته وأساسه العلمي من خلال تجربة أكثر من نصف قرن من أعمال الترميم في بلدان أوربا، وسيظل الأسلوب يحظى باستخدام واسع النطاق عند ترميم أثمن وأبرز آثار العمارة في العالم أجمع ورغم أن هذا الأسلوب قد تأكد وأصبح هو أساس أعمال الترميم بصفة عامة إلى أن الممارسة العملية بعد الحرب قد هزت نظرية الترميم التحليلي هذه وأفقدتها شموليتها وصلاحيتها لحل كافة المشاكل وقابليتها للاستخدام في كل الأحوال.[1]

[1]- PlenderlerLeith, H. J &Torraca, G, **Conservation Of Stone In The Conservation Of Cultural Prosperity**, UENSCO, 1995. P 112.

ولم يقتصر التعبير عن وجود أزمة لنظرية الترميم التحليلي على إجراء العديد من الأعمال وعلى أيدي مرمين بارزين بإنحراف واضح عن مبادئ الأسلوب التحليلي، بل وظهرت محاولات لتعديل أسس نظرية الترميم العلمي.

ومن النظريات الهامة في هذا الصدد:[1]

- **نظرية الترميم النقدي** لـ "**روبرتوبان وبونيللي**"
- **نظرية ترميم الوحدة الكامنة** لـ "**تشيزاري براندي**"
- **نظرية الترميم المعرفي** لـ "**نيكولا برونكون**"

فالسمة الواضحة المميزة لنظرية الترميم النقدي والتي وضع روبرتوبان للأثر المعماري خصائصها العامة منذ 1948، وهي الانتقال من موقف الإحترام الكامل للأثر المعماري كوثيقة تاريخية بكل النتائج المترتبة على هذا وهو ما يميز الأسلوب التحليلي إلى موقف التقييم النقدي للأثر وتتحول إلى عملية إبداعية تعطي لنا إنتاجا فنيا ولهذا لا يمكن أن يرتبط الترميم بقواعد جامدة.

وهذا المفهوم يؤدي عمليا إلى أساليب الترميم الفني المميزة للقرن التاسع عشر والتي أدانها كثيرا من العلماء حتى أن منظري الترميم النقدي أمثال "بونيلي" رغم صراحة تعبيراتهم إلا أنهم لا يقفون موقف الرفض التام لمبادئ الأسلوب التحليلي والتحول إلى الترميم الفني الخالص.

ويبدو أنه في الوقت الحالي أن الأساس الذي يعتمد عليه أعمال الترميم هو الأسلوب التحليلي العلمي، ولكن يجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات الاستثنائية النادرة يجوز استخدام بعض الأساليب الأخرى للترميم تبعا لظروف محدودة.

ولما كان الغرض الأساسي من ترميم المباني الأثرية بالإستكمال هو حمايتها والحفاظ عليها والمبدأ الواجب التقيد به هنا هو الحفاظ على البناء وما يتجلى فيه من فن معماري أو فنون زخرفية تمثل عصرا معينا فإنه ولا شك أن إدخال أي تعديل او تجديد على عناصره

[1]– معاذ أحمد عبد الله، علي غالب، **دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الأثار**، وزارة الثقافة، هيئة الآثار المصرية، 1991، ص124.

الزخرفية سوف يغير من معالمه ويتعارض بالتالي مع مفهوم "**الأصالة**" ومن هذا المفهوم برزت أمام المرممين والأثريين قضية هامة اختلفت حيالها الآراء والاتجاهات وهي قضية ذات شقين:

- **الأول:** هو الاختيار ما بين ضرورة إستكمال الأجزاء الناقصة بالأثار وبين تركها دون إستكمال.

- **الثاني:** إذا ما تقرر القيام بإستكمال الأجزاء الناقصة هو كيفية الإستكمال للأجزاء المستكملة حديثا.

وفيما يخص الشق الأول برز في هذا المجال رأيان:

- **الأول:** ينادي بعدم إستكمال أي جزء ناقص من الأثر لأن ذلك يعتبر في حد ذاته تزويرا وإضافة جزء ليس من مادة الأثر الأصلية.

- **الثاني:** يرى أن من الضروري إستكمال الأجزاء الناقصة من الآثر طالما أن الجزء معلوما في شكله وتفاصيله.[1]

3.3. أهم بنود المواثيق والتوصيات الدولية الخاصة بترميم وإستكمال المباني الأثرية:

ربما لم تكن هناك على مر الفترات التي شهدت خلق ونمو وتطور علم الترميم قضية شغلت بال الباحثين والمرممين والمعماريين الشيء الذي أحدثته قضية إستكمال الآثار في الأجزاء الناقصة منها.

تلك القضية التي دائما تتصدر أوراق عمل أهم ومعظم المؤتمرات الدولية المعمارية والتي تأتي في أولويات التوصيات الخاصة بهذه المؤتمرات، نفس الآمر الذي يجعل من هذه القضية أهم البنود التي تناولتها المواثيق الدولية محدثتا جدلا ونقاشا صخبا وخصبا لا ينتهي.

[1]- Fanfoni, G**, The Italian Egyptian Restoration Center's Work In The Mavemei Complex In Cairo** , In The Restoration And Conservation Of Islamic Monuments In Egypt. The American University In Cairo Press. 1995, P 112.

وكانت عمليات الإستكمال للأجزاء الناقصة من المباني الأثرية بلا شك للإجتهادات الشخصية قبل أن يكون لهذه الإجراءات قواعدها وأسسها العلمية الخاصة والتي نمت وتطورت مع الحاجة إليها من خلال مؤتمرات علمية ومواثيق دولية اتفقت عليها بحيث أصبح لعلم الترميم بشكل عام وعملية الإستكمال بشكل خاص القواعد والأسس العلمية التي ينبغي الالتزام بها مع ترك مساحة مناسبة لإعطاء حرية الحركة والمرونة.

ميثاق أثينا 1931:

حيث عقد المؤتمر الدولي للترميم المعماري في أثينا بمشاركة العديد من الدول والذي نوقشت فيه أعمال المهندس اليوناني "**نيكولاس بلاتوس**" الترميمية في "**الاكروبوليس**" وقد اختتم المؤتمر بتوصيات هامة عرفت باسم "**ميثاق أثينا**" والذي نصت المادة السابعة منه بمناشدة المعماريين بضرورة احترام طابع وشكل المبنى الأثري وكذلك المباني ذات القيمة في حالة التدخل الترميمي أو حتى عند تصميم أعمال معمارية جديدة وذلك للمحافظة على الملمح والطابع القديم وكذلك ظهرت كلمة "**Anastylosis**" في الفقرة الرابعة والتي ناقشت معاملة الأثار المنهارة واختيارها كبديل لكلمة إعادة البناء، وهذا ما أغنى القاموس الترميمي وإن بقى الجدل قائما بخصوص تحديد المعنى الدقيق للكلمة.[1]

ميثاق فينيسيا 1964:

وهو الميثاق المنبثق عن المؤتمر الثاني للمهندسين المعماريين والفنيين للمباني التاريخية والذي قد لأول مرة المبادئ الأساسية لصيانة وترميم النصب القديم كتراث عالمي مشترك والذي ساهمت بنوده في إحياء حركة دولية تهدف لتقنين حماية الآثار، من خلال وثائق المجلس الدولي للمتاحف واليونسكو والمركز الدولي لدراسة وحماية وترميم الممتلكات

[1]- Conventions and Recommendation of UENESCO**, Concerning The Protection of The Cultural Heritage**, Switzerland, 1985, p191- 208.

الثقافية، وباستعراض فقرات الميثاق نجد أن الإستكمال حظي بالتأكيد بمكانة في نصوص الميثاق وهذا ما نجده في بعض فقرات الميثاق:[1]

فقرة "**01**" فقد أكدت على المحافظة على الآثر التاريخي ليس فقط من حيث كونه عملا معماريا منفردا بل أيضا محيطه المدني والذي توجد به ملامح حضارية خاصة ومدلولات متكاملة ومتداخلة.

فقرة "**02**" والتي تنص على أنه لصيانة وترميم النصب التاريخية لا بد من استخدام العلوم والتقنية المتقدمة.

فقرة "**03**" والتي أكدت على المحافظة على الطرز الأصلية للمباني التاريخية وعدم تغييرها تحت مسمى الترميم والإصلاح.

فقرة "**12**" ناقشت موضوع الإستكمال للأجزاء الناقصة عند ترميم الأثار واشترطت أن يكون الإكمال مميز عن الأثر الأصلي، وفي جميع الأحوال يكون الهدف عدم تزييف الآثر.

فقرة "**15**" أقرت بأن الإستكمال يجب أن يتم بصورة لا تغير الشكل العامة للأثر وتكون متجانسة معه.

كما نص على أن المواد المستخدمة لتجميع مادة الآثر يجب ألا تكون لها آثار ضارة على مادته وتكون في أقل الحدود الممكنة ليعيد الأثر شكله الأصلي.كما تضمنت هذه الفقرة وجوب اتخاذ الوسائل العلمية لدراسة والكشف عن مضمون الأثر دون تشويه.

في الفقرة ذاتها ظهرت مرة أخرى كلمة "**Anastylosis**" حيث وضعها المناقشون في الوثيقة لمعالجة وضعا معينا للتعامل مع الآثار المنهارة والبقايا التي ظهرت عند التنقيب وهنا بدت العلاقة بين هذه البقايا "**Anastylosis**" من ناحية وإعادة البناء من ناحية آخري "**Reconstruction**" وقد ظهرت الكلمتين وكأنهم وجهين لعملة واحدة، وقد أكدت الفقرة أن كلمة "**Anastylosis**" لا تعني أكثر من إعادة تجميع القطع المتناثرة وغير المترابطة مع

[1]– Conventions and Recommendation of UENESCO, op cit, p191- 208.

ضرورة إظهار المادة التي استكمل بها التجميع بالإضافة إلى أن اللجوء إليها يجب أن يكون آخر مايمكن.[1]

وقد أعطت الفقرة "15" صورة واضحة للأنقاض الأثرية التي بعضها ما زال في الموقع لكن بعضها الآخر فقد وأي منها ليس في مكانها الصحيح ولإعادة تجميعها على المرمم أولا أن يتأكد من انها كلها تعود لنفس القطعة المعنية لأن أغلبها يكون على شكل كسر، ولذلك يحتاج إلى مادة رابطة تبقى واضحة بحيث تستطيع عين الخبير وعين الأنسان العادي على السواء التمييز بين الجزء الأصلي والجزء المستكمل، ولم يتم تحديد إلى أي حد يمكن للمرمم أن يصل في هذه العملية وترك لقراره الشخصي ويتوقف القرار على طبيعة الأثر ومادة بناءه وأسلوب إنشائه بالإضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل مثل المواد الجديدة والتقنيات والأشخاص المدربين وجاء في آخر المقطع "يجب أن يكون اللجوء إلى هذا المبدأ آخر مايمكن" وهذا يعني إلى انه يجب الاعتماد على أقل كمية ممكنة من المواد الجديدة الرابطة ولا تحدد الفقرة 15 الحد الأعلى لاستعمال المواد الجديدة، كما أنها لا تظهر عدد القطع والأجزاء التي يجب تجميعها، ولا يطالب بإعادة إحياء الأثر بحيث يصبح مفهوما للزائر الجاهل بل يطالب بأن يفهم الزائر العادي ذو الثقافة البسيطة الفراغ المعماري والفكرة الأثرية ولا تطالب الفقرة باستخدام كافة القطع الموجودة في الموقع بل فقط ما يكفي منها لاظهار الفكرة، وهذا يعني أن مهمة المرمم هي حسن اختيار أقل عدد ممكن من الكسر المحفوظة بشكل جيد باستخدام أقل ما يمكن من المواد الجديدة لربطها مع القطع التي ما زالت قائمة في مكانها ولتحقيق ذلك يجب أن يتمتع المرمم بـ (المعرفة والدقة والخبرة والخيال وحس الفنان) وإلا زيف الأثر.[2]

فقرة "16" والتي أقرت أن جميع أعمال الصيانة والترميم لابد وأن يتضمن التسجيل العلمي في صورة تقارير وصور فوتوغرافية تسجيلية ويوصى بنشرها.

[1]– عمران هزار –جورج دبورة– ، **مرجع سابق**، ص 134.

[2]– نفسه، ص 213.

ميثاق إيطاليا 1972:

وتضمن العديد من المواد التي تحث على أهمية العناية والحفاظ على المبنى الأثري ليس فقط في حدود كونه عملا معماريا بل وكذلك بالبيئة المحيطة به. كما تتضمن البنود وجوب تمييز جميع الأعمال الترميمية قبل التدخل الترميمي عليها منعا لحدوث التدخلات المشوهة للملمح الأثري وطبيعته.[1]

المؤتمر العام لليونسكو "باريس 1973. الدورة 17":

منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة "اليونسكو" أصدرت اتفاقية لحماية التراث المعماري والثقافي والطبيعي العالمي أقرها المؤتمر العام لهذه المنظمة في دورته 17، وقد تضمنت هذه الاتفاقية **المادة** "**05**" والتي نصت على تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية وتشجيعه في حقل حماية التراث.

4.3. الإتجاهات والمناهج المختلفة في الإستكمال:

الإستكمال والمدارس الفنية التطبيقية في ترميم الآثار عالميا:

كثيرا مايصعب الفصل بين المبادئ العلمية المختلفة في الترميم، والمفاهيم والإتجاهات الفنية الترميمية المتغيرة، الآمر الذي نتج عنه وعلى مستوى العالم أن ظهرت مجموعة من الاتجاهات والمدارس الفنية التطبيقية في ترميم الآثار عالميا.

والتي تتفق من حيث المبدأ على تطبيق الأسس العلمية في الترميم وإستكمال الآثار، ولكنها تختلف فيما بينها من حيث أسلوب ومنهج هذا التطبيق، وخاصة في الدول أصحاب الحضارات العتيقة المتميزة والتي تساعد على تشكيل وتكوين لكل مدرسة الاتجاهات الخاصة بها، والذي يناسب ثقافة شعبها ومدى وعيه وأمانة تعامله مع موروثه، مع عدم تجاهل بعض الاعتبارات والقيم الفنية التي تتمثل في نوع الأثر ومادة بنائه وموقعه والبيئة المحيطة به والعصر المنحدر منه الطراز المعماري التابع له والعناصر الإنشائية والمعمارية والفنية

[1] - **ميثاق ايطاليا**، 1972.

المكون له. أخذين في عين الإعتبار طبيعة الإنسان المتلقى للأثر والمتفاعل معه، والغرض من ترميمه وتوظيفه. كل ذلك له الدور في تحديد وتوجيه مسار العمل الترميمي نحو وجهة معينة متمشية مع هذه الإعتبارات. مع وجود بعض التداخل الذي يربط بين الإتجاهات الذي يصعب معه أحيانا التقسيم المطلق لتلك المدارس وخاصة أنه أحيانا نفس المدرسة تأخذ أسلوبا مناقضا لمنهجها. ولكن من منظور عام يمكن أن نعرف بوجود ثلاث أساليب:[1]

1.4.3. أساليب الترميم المطلق:

نادى أصحاب هذا الأسلوب بالإستكمال المطلق، وأنه من الأمور المسلم بها في ترميم الأثار، ما دام يتم على أساس تاريخي سليم ، وأكثر من عمل به الفرنسيين والروس والألمان أحيان. فالمرممون الفرنسيون قاموا بترميم قناع توت عنخ أمون ترميما كاملا برقائق الذهب الجديد، وفي روسيا يتم طلاء كل سنة كنيسة المدينة الرئيسية ذات الألوان الزاهية، وفي مصر قام البولنديون بإعادة بناء وإستكمال تقريبا معبد الدير البحري بالأقصر. وعديد الأحياء الأوربية تم إعادة بناءها بالكامل.

2.4.3. أساليب الترميم المتحفظة:

يرى أصحاب هذا الأسلوب أن أي تدخل ترميمي سواء كان بالإستكمال أو الإستبدال هو نوع من التشويه والتزوير للأصل والوضع الحقيقي للأثر.

وهذا الإتجاه لا ينظر إلى المبنى إلا من الناحية والبعد التاريخي للآثر متجاهل البعد المادي للأثر من حيث كونه مواد طبيعية مثلها مثل المواد الأولية الأخرى المتواجدة في الطبيعة وليست لها قيم التي تعطيها الأهمية الأثرية في البقاء ووجوب المحافظة عليها.

3.4.3. أساليب الترميم المعتدلة:

نادى أصحاب هذا الأسلوب بالإعتدال في عمليات الترميم وقبول بمبدأ الحداثة، والحداثة عندهم لا تعني بالضرورة الحيوية والتغيير لا يكون دائما للأفضل، ومن جهة آخرى هناك مواقف تستدعي التجديد وهذا التجديد الذي يجب أن يكونما قد تم التبصر فيه كاملا

[1]– صالح لمعي مصطفى، **مرجع سابق**، ص 112.

كاستجابة للتغير في الظروف، وليس كآمر يطلب في حد ذاته. وهذه المواقف التي تستدعي التجديد أثارت جدلا بين أصحاب هذا الأسلوب فهناك من حددها بالترميم الإنشائي وهناك من ربطه بفهم الناقص وتحديد ملامح الأثر، ولايزال هذا الإختلاف قائم لحد الآن.

4.التجارب الدولية في إعادة البناء والاستكمال:

1.4.المدرسة اليونانية:

الترميم بشكل خاص من مفهوم المدرسة اليونانية يدور حول معنى الترميم بالمشابهة، فطبقا للعرف اليوناني فإن الترميم بالمشابهة هو استخدام كامل الكسر الأصلية مع عدد محدودة جدا من المواد الجديدة بقدر مايتطلبه الوصول إلى هدف معين وهو تقديم المبنى بصورته الأصلية قدر الإمكان ليفهمه الناس من جهة ولحمايته وحفظه من جهة آخرى.

على عكس ما قد يفهم من كلمة "Anastylosis" لا تختص هذه الكلمة فقط بالأبنية ذات الأعمدة فمن الناحية النظرية يمكن أن تعني بأي نصب منها يتم بناءه في الأصل بحجارة مقطوعة بشكل نظامي ومربوطة معا أفقيا ورأسيا بالمونة أو بدونها وبعد انهيار المبنى بشكل كلي أو جزئي حافظت أجزاءه على وجودها ضمن الموقع ولم يتم استعمالها في أماكن آخرى، وهي ما يمكن أن يؤلف " الكسر المحفوظة غير المترابطة".[1]

وقد أعطت اليونان مجموعة من الأمثلة الجيدة لعملية الترميم بالمشابهة التي تتأرجح بين إعادة البناء والإستكمال بأعمال المهندس الإنشائي "بالانوس" في "الاكروبوليس"

2.4. المدرسة الإنجليزية:

دائما ما تنادي الخبرات الإنجليزية أن أي عمل أو تدخل ترميمي لا بد وأن يخضع لمعايير دولية قياسية ولا بد أن يتحرر المرمم إلى حد كبير من وجهات النظر الفردية.

فالترميم من وجهة النظر الإنجليزية ليس مجرد محاولة لوقف التأثير السلبي للزمن على الأثر ولكن يجب التغلغل في روح الأثر ومحاورته من أجل الوصول إلى نتيجة منطقية

[1]– عمران هزار ، **مرجع سابق**، ص 18. 19.

يترتب عليها صيانة الأثر وترميمه والحفاظ عليه. والمهندسين والمعماريين لا بد أن يكون لديهم الوعي الكامل بالتقنيات التقليدية والمواد التي كانت مستخدمة أصلا في إنشاء الأثر، ويكون إدخال المواد الحديثة في أضيق الحدود وللظروف الطارئة.[1]

فالإستكمال الذي يخدم الوضع الإنشائي للأثر مقبول في نظر الخبراء الإنجليز وهم يفضلوا الإستكمال المتمايز لونيا مع تحديد الخطوط الخارجية للأشكال والأجزاء المستكملة.

3.4.المدرسة البولندية:

تتميز أعمال الترميم التي يقوم بها المرممين البولنديين في أنها متنوعة ومختلفة من موقع لأخر ومن حالة تلف لآخرى، فمثلا في الوقت الذي نجد فيه المرممون البولنديون يقوموا فيه بإعادة بناء كامل وإستكمال تام لقلعة وارسو ببولندا وقصورها التاريخية والجزء القديم من مدن طورينن نجدهم يقوموا بأعمال ترميم وإستكمال جزئي في صحراء المماليك بالقاهرة.[2] وفي حالة ثالثة نجدهم يعودوا للقيام بأعمال ترميم وإستكمال على نطاق واسع في معبد الدير البحري لحتشبسوت من خلال إعادة البناء والإستكمال للعناصر المعمارية المتهدمة.

وبنظرة علمية لهذه الحالات نجد أن تلك الاختيارات المنهجية مبررة وملخصة لوجه النظر البولندية في ترميم وإستكمال الأثار على أساس أن:

- قلعة وارسو رمز شعبي وسياسي لا بد من بعثه من جديد بعد ما دمرته الحرب.
- أما أعمالهم في صحراء المماليك بالقاهرة فقام فقط على ترميم وإستكمال للعناصر الإنشائية الحاملة بهدف التعديل والتحسين من الوضع الإنشائي للمباني.

---

[1] Dary Fowler**, Conservation Priorities, The Conservation Practice**, West Sussex, England; p 12- 16.

[2] JaroslawDobrowolski, **A Polish – Egyptian Restoration Project at the Eastern Cemetery in Cairo**, Polish Center of Archeology, Cairo, 1993, p 76- 80.

ـ اما الترميم البولندي في معبد الدير البحري فلكون المعبد من المعابد الفريدة والذي لا يوجد من طرازه في مصر غيره، الذي جعلهم يقوموا بإعادة البناء والإستكمال بنسبة كبيرة.[1]

4.4.المدرسة الفرنسية:

تتفق المدرسة الفرنسية مع مثيلاتها من حيث المبادئ العامة في تطبيق الأسس العلمية للترميم والإستكمال، إلا ان للخبراء الفرنسيين منهج وفلسفة خاصة بهم من حيث أنها تقارن وتفاضل بين اختيارين بمعنى أنه لو هناك جزء أو عنصر منهار تماماهل يفضل تركه على حاله على مستوى الأرض واحتمالية فقده تماما وتلاشيه من الذاكرة المعمارية للأبد، أم يتم ترميمه وإعادة بناءه وإستكماله حسب الأصول المعمارية والأدلة المشابهة القائمة لنبقي عليه ولو على هيئة نموذج مع التأكيد على التمايز الواضح بين الأجزاء المستكملة من عناصر معمارية وبين الحالة التي كان عليها الأثر قبل الترميم.[2]

وهذا ما نلمسه في الترميمات الفرنسية للمهندس "**لوير. Lewer**" في استكمال العناصر المعمارية للمجموعة الهرمية لـ "زوسر" بسقارة، وبل بناء الأسوار الخارجية لهذه المجموعة والتي ربما انهارت منذ ألاف السنين. وكذلك إعادة بناء صروح معبد الكرنك ومنها الصرح التاسع والتي كانت مهدمة تماما ومنهارة على مستوى أرضيات المعبد.

كما أنه في باريس قام المرمم الفرنسي "ليدوك" بإعادة نحت التماثيل التي كانت تزين أعلى واجهة "كنيسة نوتردام" والتي انهارت من قبل.[3]

وللفرنسيين أسلوب خاص بهم وهو الذي يمكن أن نطلق عليه "الترميم بالمقارنة" وهذا الأسلوب يعتمد على ترميم جزء من المنشأ الأثري يتيح استخدام الأثر وتوظيفه وترك جزء غير مرمم على مساحة أقل حتى يمكن عقد المقارنة بين الحالتين.[4]

---

[1]– IreausyNiduziak**, Polish Egyptian Restoration Work at the Burial Complex of Amir Qurqumas**, Part two Conservation and Rehabilitation Projects in Cairo,aaarp, 1980, p 47- 51.

[2]– أحمد قدري، **تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة**، هيئة الأثار المصرية، 1985، ص 20.

[3]– نفسه، ص 12.

[4]- Medhat Al- Lenbbawy, **Restoration Work in Cairo, Past and future**, EAQ, Cairo, 1993, p 17.

5.4.المدرسة الألمانية:

لو نظرنا إلى إعادة البناء والإستكمال الكامل لقصور ومنازل ميونخ وكولونيا وغيرها من المدن الألمانية أعقاب الحرب العالمية الثانية لبعث الروح المعمارية في المباني التي كادت أن تطمسها الحرب ، اعتمادا على الوثائق والشواهد والأدلة المعمارية القائمة والمواصفات الأثرية والتاريخية.[1] وفي مددينة ميونيخ أهم ما يميز التراث الألماني أنه يجعل المتلقي له معاصرا لوقت إنشائه وهذا يعكس التوجه الألماني بخصوص تراثه وتاريخه واعتزازه به، فرغم أن الحرب أتت على معظم هذا التراث إلا أنه أعيد بناؤه بنفس الشكل الأصلي، وهو أسلوب يعتمد على الهدوء والبساطة فالزائر لا يشعر به.

6.4. المدرسة الإيطالية:

الفن والمعمار عند الإيطاليين أهم مايشغل حياتهم اليومية، فايطاليا بلد الفن والعمارة لما تحتويه من كم هائل من المباني العريقة بالخصوص العائدة للفترة الكلاسيكية المزينة بالتماثيل والمنحوتات الرائعة، التي تعكس شغف الإيطالين بالفنون الجميلة والعمارة.

وقد انعكست هذه الروح على فكر المدرسة الايطالية وتوجهها ومنهجها نحو الأثار والترميم بشكل عام والإستكمال بشكل خاص، فالمدرسة الإيطالية في ترميم الأثار من أعرق وأقدم التوجهات في هذا المجال على مستوى العالم، وللمدرسة الإيطالية فلسفتها الخاصة التي تتعلق بضرورة المحافظة على روح الأثر واحترام قدسيته إلى أبعد حد ممكن.

ويعتبر المؤرخ "**شيزاري براندي**" هو رائد هذه المدرسة والأب الروحي للمرممين والمعماريين الإيطاليين، ولعله هو الذي أضفى تلك الروح الفلسفية في التعامل مع الأثر، بالرغم من أنه عالم مختص في تاريخ الفن وليس علم الترميم،

وعلى هذا يمكن أن نتاول الرؤية والفلسفة الخاصة للمنهج الإيطالي في الترميم كالآتي:

ـ التعامل مع الأثر من خلال كونه كائن حي والمرمم يتعامل ويتفاعل معه على هذا الأساس، فالمدرسة الإيطالية تعتبر المرمم مثل الطبيب فهو يقوم بالفحص والتحليل ثم

[1]– أحمد قدري، المرجع سابق، ص 21.

تشخيص حالة التلف ثم العلاج والترميم بنفس المواد والخامات المستخدمة قديما قدر الإمكان وبنفس التقنية.[1]

ـ ثم تأتي المتابعة لما تم من ترميم ويؤكد المختصون على أن أسلوب الإيطاليين في المتابعة والذي يستند على حقيقة هامة، وهي أن عمليات علاج وصيانة مواد البناء الأثرية، مهما وصلت إلى درجة النجاح وهما نتائج طيبة، فإنه لا يمكن الإطمئنان لنجاحها لفترة طويلة إلا من خلال الإشراف والمتابعة المستمرة من قبل المختصين وكذلك التأكيد على مبدأ الصيانة وتهيئة الظروف الخارجية للمحافظة على هذا الترميم.[2]

5. الأصالة في أعمال ترميم المباني الأثرية بالإستكمال وإعادة البناء:

إذا كان الهدف الأساسي لمشروع حماية الأثر هو الإبقاء على الأثر في صورته الراهنة وحمايته أو إعادته إلى صورة أقرب مايكون لأصله، وإستخدام وتطويع ما يتيحه التقدم التقني والعلمي في الحفاظ على الأثر بكافة صوره في ظل الأبعاد الأثرية والتاريخية لحقبة ميلاد الأثر، فإن ذلك جميعه يتم في إطار تحقيق مبدأ الأصالة والحفاظ عليه في المعلم الأثري وأثناء إجراء أعمال الترميم والصيانة له.[3]

وتعتبر "**الأصالة**" إحدى الأطراف الهامة أو أهمها. لما كانت عملية ترميم الأثار التاريخية ترتكز على بعض المبادئ الأساسية ومن أهمها وأكثرها إثارة للجدل في أيامنا فكرة الأصالة. ولتبسيط دورها يمكن القول بأنها تهدف إلى وضع حدود وتنظيم تدخل المرمم بهدف الحفاظ على القيمة التاريخية وخاصة الطابع الوثائقي للعمل الفني المرمم ومنها بطبيعة الحال المباني التاريخية والأثرية.

---

[1]. محمد عبد الهادي، **دراسات علمية في ترميم وصيانة الأثار غير العضوية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 234.

[2]– Fanfoni.G, **Ilrestauro dell Sama-khana del DerisciMevelvi**, Cairo, 1988.

[3]– صباح اليحياوي، **الأصالة في مشروعات الحفاظ المعماري والعمراني**، دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003، ص 114.

فالهدف من الحفاظ وأعمال الترميم بالنسبة للأثار في كل الحالات هو حماية بعض القيم التريخية والفنية التي تبرر وجودها، غير أن القيمة لن تكون كذلك حين تفقد مطابقتها لذاتها.

والأصالة كلمة صعبة الإحاطة، فهناك من يراها غير قابلة للقياس، مع أنها أداة للدلالة على القيم والدلالة هنا لا تعني القياس لأنه لا يمكن التمييز بين الأشياء "أصيلة" وتلك التي هي أكثر "أصالة" في هذه الحالات جزءا بجزء.[1]

والأصالة كلمة ذات أصل يوناني لاتيني، عاشت في اللغات الأوربية الحالية، مثل الفرنسية، الإنجليزية والألمانية. ولهذا فإن أغلب الأوربيين والأمريكيين بإمكانهم استيعاب مجمل هذا المفهوم، بالرغم من التباينات الموجودة في كل لغة، على غير حال الدول الأخرى التي لا صلة للغاتها باللاتينية مثل الأسيوية، حيث لا توجد بها ترجمة مضبوطة لها.

ولقد أشار ميثاق البندقية سنة 1964 في خطوطه العريضة بطريقة عابرة إلى الأصالة حيث تناولها من باب "**الواجب الذي يقع على عبء الإنسان بنقل الأعمال الأثرية للأجيال القادمة بما تتميز به من تراث من حيث أصالتها**" إلا أنه إتضح فيما بعد أن هذا المعيار لم يتم تحديده بصورة واضحة وورد بشكل غامض، ولم يتنبأ بالإشكاليات والجدل الذي سيثيره مفهوم الأصالة خمسة وعشرين سنة فيما بعد.

وبعد مصادقة المؤتمر العام لليونسكو في سنة 1972 على الإتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي[2]، تم إنشاء اللجنة الدولية للتراث، والتي قامت 1977 بوضع النصوص التنظيمية والتوجيهية التي تحدد معايير التقييم من أجل وضع قائمة التراث العالمي، وكان من ضمن هذه المعايير التي وضعتها اللجنة معيار "الأصالة" والذي اعتبرته اللجنة من ضمن المعايير الواجب تطبيقها على أي ملكية مقترحة للتسجيل في قائمة التراث العالمي.

---

[1]– TamasFejerdy**, DANS authenticité la Restoration Monuments Historiques des Authenticité** DANS Conférence de Nara sur1, 1995, p 211-212.

[2]– صباح اليحياوي، **مرجع سابق**، ص 116.

ومن جانب آخر وضعت اللجنة دليل ميداني لضبط معيار الأصالة معتبرة أن أصالة المصادر هو واحد من أهم الشروط لقبول الملكية ضمن قائمة التراث العالمي. ويشير هذا الدليل الميداني إلى أربعة جوانب من الأصالة يجب أخذها بعين الإعتبار، وهي كما يلي:

1.5. أصالة التصميم:

المقصود به هو ذلك المنتج المعماري للمبنى الأثري في شكله وعمارته وتوزيع فراغاته لتوافق وظيفته التي أنشئ من أجلها، وكل ذلك هو المحصلة والنهائية لعملية التصميم المعماري الذي قام به المعماري الأول والتي تعكس الموروثات الثقافية لبيئته وجماعته، وتبرهن على عبقرية الإبداع الإنساني.

أما المقصود بها في معرض بحثنا فهو عدم التغيير والتبديل في التصميم الأصلي للمبنى الأثري عند إجراء أعمال الترميم له بالإستكمال أو إعادة البناء تحت أي من المزاعم الواهية التي تفرضها مستجدات العصر.

2.5. أصالة المواد:

المقصود بها في المبنى الأثري هي تلك المواد التي وضعت بيد المعماري الأول والتي تعبر عن بيئته والمواد المتوافرة فيها ومعتقداته في مواد البناء المختلفة، فهي في مجملها قيمة تراثية تعبر عن ثقافة وحضارة مجتمع ما في عصر ما.

أما المقصود بها في معرض بحثنا فهي عدم الإخلال بطبيعة مواد البناء الأصلية وإدخال عليها ما يشوبها وينتقص منها ويبدد أصالتها أي مراعاة الإستعانة بمواد البناء من نفس نوعيات مواد البناء الخاصة بالمبنى الأثري بحيث تتوافق معها في البنية والمظهر وتضمن إستمرارية أصالة البناء للأجيال القادمة.

3.5. أصالة الصنعة:

والمقصود هنا الأساليب المتبعة من المعماري الأول في تشكيل وصياغة مواد البناء المختلفة المستعملة في عمائره والتي اعتمدت على الحرف اليدوية.[1]

[1] - ليحياوي سابق، ص 120.

ويمكن تحقيق أصالة الصنعة عند إجراء أعمال الترميم للمباني الأثرية بالإستكمال أو إعادة البناء عن طريق الحفاظ على العناصر التقنية في البناء سواء في العناصر والإنشائية أو النظام الإنشائي أو مواد البناء نفسها. ويمكن تطبيق ذلك بإيجاد تناسق بين الجديد والقديم خلال عملية الإصلاح بإستعمال نفس المواد ونفس الحرف اليدوية.[1]

4.5. أصالة الموقع:

المواقع التراثية مثل الحدائق والمناطق الطبيعية أو المدن التاريخية ترتبط مبانيها وعناصرها بظروف الموقع، ولذلك فإنه يجب عدم نقلها من أماكنها حيث أنها قصة تاريخية متكاملة بين البناء والموقع والوسط والمحيط. فأصالة المكان هي التي تنعكس من العلاقة ما بين الموروث الموجود ومحيطه الطبيعي، وهذا يشمل قيم المنظر الطبيعي، وقيم شكل المدينة، وكذلك علاقة ما شيده الإنسان من منشآت بمحيطها المدني. وصيانة المبنى الأثري وإجراء عمليات الترميم له في موقعه(مكانه الأصلي) هو مطلب أساسي لصيانة هذه القيم، حيث أن العناصر الفنية والمعمارية والهندسية ومواقعها في البناء وفكرتها الإبداعية يجب الحفاظ عليها وذاك سواء في المباني أو المواقع التراثية.[2]

ويذكر أن مؤتمر "الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق الحضرية" المنعقد في واشنطن سنة 1987 والذي عمل على تحديد المبادئ والأهداف للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق الحضرية، تعرض إلى مسألة "الأصالة" مشيرا إلى أنه يجب أن تتضمن العناصر التي يجب الحفاظ عليها الطابع التاريخي للمدن التاريخية أو المناطق الحضرية، وكل عناصرها الروحية والمادية التي تعبر عنها، لا سيما الشكل والمظهر الخارجي والداخلي للمباني والذي يحدد طرق الإنشاء وموادها وأسلوبها وطرزها الفنية والزخرفية وعلاقتها ببيئتها المحيطة بها. وقد حذر الميثاق من أي مساس لهذه القيم من شأنه أن يؤثر على أصالة المدينة التاريخية.

---

[1]– صالح لمعي مصطفى، مرجع سابق، ص73.

[2]– السيد محمود البنا، **تحديد ملامح أصالة التراث المعماري مدخل ضروري لصيانته**، مجلة كلية الآثار، جامعة القاهرة، العدد 13، 2008، ص11.

في محاولة للمعماريين والأثريين للخروج بقواعد ومناهج منظمة لعمليات إعادة البناء والإستكمال لم يستطيعوا الخروج بنص موحد فتباينت أفكارهم وتنوعت أساليبهم مما أدى إلى ظهور مدارس ترميمية متعددة في هذا المجال. لكن يمكن اعتبار كل التجارب لها فائدة في نقاط ما ويمكن الأخذ بها بمحاولة تقريب الرؤى.

اختلاف وجهات النظر وتنوع الأفكار والأساليب في مجال حفظ وترميم المعالم التاريخية والأثرية شيء إيجابي ومهم لتطوير هته العمليات وإعطاءها أبعادا علمية وفنية تسهم بالنهوض بهذه المعالم. إلا أنه وجب وضع أرضية مشتركة ومبادئ أساسية مشتركة تنظم هته العمليات لكي لا تخرج عن العمل الأثري وتصبح عملا معماريا بحتا مثله مثل ترميم المباني الحديثة.

الفصل الخامس:

"الترميم الإيحائي" منهجا لإعادة بناء بقايا قلعة ديميدي

تعتبر عمليات ترميم الآثار دقيقة جدا، خصوصا في حالة بقايا المواقع الأثرية، بداية بالتخطيط للعمل ومرورا بالتنفيذ وانتهاء بالصورة المخطط لها. وأكثر المراحل صعوبة هو التخطيط للعمل التي يعتمد على افتراض حلول و أراء ومناقشتها للخروج بالرؤية والصورة النهائية للمشروع. ويتطلب هذا النوع من الدراسات المعرفة الكاملة لنظريات إعادة البناء والاستكمال، وأهم التجارب الدولية في ذلك. كما يأخذ في الحسبان خصوصيات الموقع والمعلم بحد ذاته، والرجوع إلى الهدف من الترميم ثقافي بحت أم ثقافي اقتصادي.

مشروع ترميم بقايا المواقع الأثرية له حسابات خاصة نصل إلى نتائجها بالرجوع إلى نظريات الترميم المختلفة والدراسات الحديثة في هذا المجال يتطلب نوع من روح التوافق والانسجام في تطبيقها لدى المرمم، ليكون العمل النهائي خالي من كل الخلط وعدم اتضاح الرؤية والصورة التي سيكون عليها المبنى. لذلك وجب على المرمم قبل الشروع في عمليات الترميم أن يوضح من خلال تصوره ماسيكون عليه العمل بتحديد النقط التي سيتبعها ويجسدها على كل أجزاء المبنى بصفتها جزء من الكل. وأن تكون هذه النقط وإن اختلفت مبادئها ومرجعياتها متجهة لهدف واحد يحدده المرمم من خلال تصوره للمشروع بأكمله وبذلك ينتهي الجزء الأصعب والحساس في المشروع وبقي فقط جزءه التطبيقي.

أما الجانب التطبيقي للمشروع فيحتاج إلى كل الكفاءات الممكنة في مجال البناء بتوفير الأيدي العاملة الكفوءة والمواد الأولية اللازمة، والقيام بالأعمال المخبرية التي تحدد طبيعة المواد الأصلية وتسمح بمعرفة توافق المواد الجديدة والقديمة دون حدوث تأثير سلبي. وعموما تطور تقنيات البناء أزال كل العقبات الممكن أن تواجه مشاريع الترميم في شقها التطبيقي. لذلك يعتبر الجانب النظري هو الشق الأصعب في مشاريع الترميم لدقته وتعدد الآراء والمناهج فيه.

كل مشروع ترميم له جزأين نظري وتطبيقي، وهذا كله يأتي بعد تحديد الهدف من المشروع، والهدف من مشروع الترميم تتحكم فيه أيضا خلافا لرغبتنا خصوصيات المبنى وطبيعته الثقافية وحالة حفظه، كما تؤثر على أهدافنا الإمكانات المتاحة.

ولترميم قلعة ديميدي ، نقسم المشروع إلى قسمين أساسين، القسم الأول نحدد ونرسم الهدف من الترميم، والقسم الثاني نشرح فيه المنهج والأفكار التي سنتبعها وتدعيمها بمخططات توضيحية.

1. الهدف من ترميم القلعة:

تختلف أهداف ترميم الأثار من مشروع إلى أخر ومن مرمم إلى أخر، إلا أن مجال الاختلاف عموما له حدين، حد ثقافي وحد اقتصادي وهما في الأغلب غير متوازيين، فكلما كان الهدف من المشروع ثقافي قلت قيمته الاقتصادية والعكس صحيح. والهدف الاقتصادي يجعل المشرفين عن المشروع لايضعون حدا لترميم المبنى، بغية تحسين مظهره، قصد الجذب السياحي للمعلم، وبذلك يفقد المعلم نوعا ما قيمته الأثرية والتاريخية. أما المشاريع الثقافية فتضع حدا لتدخلات المرمم بغية الحفاظ على القيم التاريخية والأثرية للمبنى.

في حالة بقايا المواقع الأثرية يفقد الهدف الاقتصادي أولويته وتبقى الأولوية الثقافية هي الأهم، فهنا نتكلم عن حد أدني من التدخلات التي هدفها الإبقاء على حياة الموقع، بالحفاظ على قيمته التاريخية، والأثرية أن وجدت. ولا يعني ذلك إهمال الجانب الاقتصادي لكنه يأتي في المرحلة الثانية بعد انتهاء التدخلات، وإن كان الهدف الاقتصادي يضر أو يشوه من صورة العمل الأول وينقص من قيمته فمن الأفضل التخلي عن الهدف الاقتصادي للمشروع.

وفي حالة دراستنا "قلعة ديميدي" سيكون هدف المشروع مركز على الجانب الثقافي بغية الحفاظ على القيمة التاريخية والأثرية للموقع التي رسمها مرور ألفين سنة عليه، واعتبارها أبعد امتداد للرومان في عمق الصحراء. وفي أجزاء قليلة ونادرة من بقايا القلعة نقوم بالتدخل من أجل الحفاظ على هذه القيمة الأثرية.

2. إعادة البناء كحل لترميم القلعة:

الترميم كلمة شاملة لعدة مفاهيم ومصطلحات تخص الحفاظ على الموروث الثقافي المادي، ولكن تحديد هذه المفاهيم وضبطها فيه تجاذبات كبيرة بين المرممين كما أسلفنا ذكره. والطرح الأكبر هو في تطبيق وتوافق هذه المفاهيم على حالات مختلفة من المعالم وفي حالة حفظها. وعموما يتفق أغلب المرممين على أن مشروع الترميم إذا كان الهدف منه إعادة الإحياء أو التأهيل ستكون عمليات التدخل بشكل كبير باستعمال إضافات وبمواد جديدة وبشروط معينة. أما إذا كان الهدف منه الحفاظ والإطالة من عمره فتكون التدخلات جزئية وتجتنب إلى الحد الممكن من استعمال إضافات أو مواد غير أصلية.

لكن في حالات الانهيار الجزئي للمباني أو الكلي كما في حالة موضوع دراستنا "قلعة ديميدي" الذي اصطلحنا عليها بـ " بقايا المواقع الأثرية" تكون التدخلات بشكل أخر والتي يصطلح عليها بـ "الاستكمال وإعادة البناء".

عمليات الاستكمال وإعادة البناء أصبحت أمرا واقعا في مجال الترميم، وأغلب المدارس تطبقها وتتبع مناهج خاصة في ذلك، إلا أن الجهود الدولية في هذا المجال غير موحدة في تحديد وضبط معاييره ومنهجه وأهدافه. الاستكمال يكون مجدي في حالة المباني المنهارة جزئيا، أم المنهارة كليا كما في حالة بقايا المواقع الأثرية فالتدخل يكون بإعادة البناء.

ترميم المباني الأثرية له قواعده ومناهجه الخاصة حتى وإن اختلفت من بلد إلى أخر أو من مدرسة إلى أخرى لم يكن اختلاف كبيرا ولم يحدث فجوة بين المرممين، لأن في أغلبها لا يتم اللجوء لعمليات إعادة البناء والاستكمال. لكن في حالة المباني المنهارة كليا تكون عمليات إعادة البناء الإجراء الأمثل والوحيد لترميمها، ولكن تبقى إشكالية الإجراء في مايلي:

- طريقة تنفيذ العملية من دون معرفة الشكل والأسلوب الأصليين لبنائه.
- نسبة تطبيق هذا الإجراء من حيث المواد المستعملة ونسبة إعادة البناء.

هذه النقطة الأخيرة التي دائماهي محور الاختلاف مابين المرممين، بين من يرى في أن تكون إعادة البناء كلية وباستعمال مواد جديدة إن تطلب الأمر ذلك، وبين من يرى أن تكون باستعمال مواده الأصلية "الترميم بالمشابهة" ولاداعي للاستعمال المفرط في الإضافات.

بالنسبة لنا نرجح الرأي الثاني أي الاعتماد على أسلوب الترميم بالمشابهة ، يعني تكون النسبة الأكبر من المواد والأحجار تكون أصلية.

أما في يخص نسبة إعادة البناء، وهو أساس ومحور الدارسة بشكل ضمني ونقصد هنا نسبة التدخل لعمليات إعادة البناء، وتطور هذه النسبة من حالة لأخرى، ومدى الرؤية التي يمكن أن نصل إليها بترميمنا هذا، وهل هذه العمليات المعمارية والتدخلات تمس من قيم المبنى التاريخية والأثرية.

الدارس لأغلب نظريات الترميم المعروفة في علم الآثار، والمتتبع لتطورها بعد الحرب العالمية الثانية التي بسبب الدمار الذي خلفته تغيرت وتطورت عديد الأفكار في مجال حفظ وترميم الآثار، وكان للمجددين الغلبة في فرض أفكارهم وتبرير مناهجهم الرامية لإعادة البناء والاستكمال على واقع الأرض.

في وقتنا الحالي أصبحت عمليات إعادة البناء والاستكمال من أهم عمليات الحفظ والترميم، ونقصت معها حدة الجدال الذي كان واقع حول جدوى هذه العمليات. لكن الجدال الحاصل الآن هو داخلي، أي بين أصحاب منهج التجديد، فمنهم من يرى أن تكون عمليات إعادة البناء والاستكمال جزئية، ومن يرى أن تكون كلية.

لكن ليس الكل على صواب وفي نفس الأمر والوقت ليس الكل على خطأ. لسبب قد يكون بسيط من الناحية المنهجية، لأن الحالات المراد ترميمها ليست متشابهة وكذلك الحالة (الموضوع المراد ترميمه)، تمثل عدة أجزاء قد تكون مختلفة من ناحية الشكل والوظيفة، هذا ماجعله حالة بحد ذاتها يلزمها إجراء معين.

3. مشروع إعادة بناء القلعة:

1.3. المواد المستعملة:

كما تناولنا في الجانب النظري فإن نجاعة عملية إعادة البناء للمعالم الأثرية تعتمد على أسلوب "**الترميم بالمشابهة**" باستعمال نفس المواد الأولية التي بنيت بها إلى أقصى حد ممكن وفي المرحلة الثانية عند نفاذ المواد الأصلية نستعمل مواد مشابهة وبنفس الخصائص الفيزيوكيميائية. وهنا نستعرض المواد الأولية التي تدخل في عمليات إعادة بناء القلعة:

1.1.3. الحجارة والمونة:

المواد الأولية التي نحتاجها لعمليات إعادة بناء أسوار وجدران القلعة هي الحجارة مختلفة الأشكال. الكبيرة للأسوار الخارجية والصغيرة (الدبش) للمباني الداخلية. وللتأكد من أن مجموع الركم والأحجار المتناثرة في المحيط الداخلي للقلعة هي نفسها التي استعملها الرومان في بناء القلعة وجب إجراء بعض التحاليل والأعمال المخبرية لتأكيد ذلك.

وفيما يخص المونة التي سنستعملها لربط حجارة الجدران فيما بينها، نميل إلى استعمال المونة الجيرية الشائع استعمالها في عمليات ترميم المباني الأثرية.

1.1.3. الأعمال المخبرية لعينات الحجارة:

التشخيص العيني سمح لنا وبعض المختصين في معرفة أن الحجارة المتناثرة في الموقع هي نفسها التي تشكل جدران بقايا الأسوار التي مزالت موجودة، وهي حجارة من النوع الجيري والتي تشكل أغلب التكوين الجيولوجي للهضبة والمرتفاعات المحادية لمكان القلعة. الصورة (32)، وتمت التجارب على مستوى المخبر البيولوجي لجامعة الجلفة.

القيام بالتحاليل المخبرية والتشخيص العيني مهم جدا في تحديد طبيعة المواد المستعملة والداخلة في البناء، لكي يتسنى لنا تحديد المواد الممكن استعمالها في عمليات الترميم وإعادة البناء. وفي حالة دراستا نستعين بالدراسات المخبرية من أجل الإجابة على تساؤلات تخص الحجارة المستعملة في بناء القلعة:

- ماهي أنواع الحجارة المستعملة في بناء أسوار وجدران القلعة؟

- هل مجموع الأحجار والركم المتناثرة في الموقع هي نفسها التي تمت بها بناء القلعة؟
- هل تعتبر الهضبة المبنية عليها القلعة هو المحجر الذي جلبت منه الحجارة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سنقوم ببعض التحاليل والتجارب التجارب المعروفة لتحديد الخصائص الفيزيوكيميائية للحجارة.

الصورة (43): توضح الطبيعة الجيرية لحجارة القلعة

ولإجراء العمليات المخبرية أخذنا ثلاث عينات (A .B. C)

العينة **A:** تمثل إحدى أحجار السور الخارجي المتبقي من القلعة، الصورة (33).

العينة **B:** تمثل إحدى أحجار الركام المتناثر داخل الحيز المعروف للقلعة، الصورة (34).

العينة **C:** تمثل حجارة تم أخذها من هضبة الموقع، الذي نعتقد أنه هو المحجر الذي جلبت منه حجارة القلعة، الصورة (35).

نقوم بإجراء تجارب تخص الرطوبة ونسبة امتصاص الماء وكذلك تجربة الصدم الحراري.

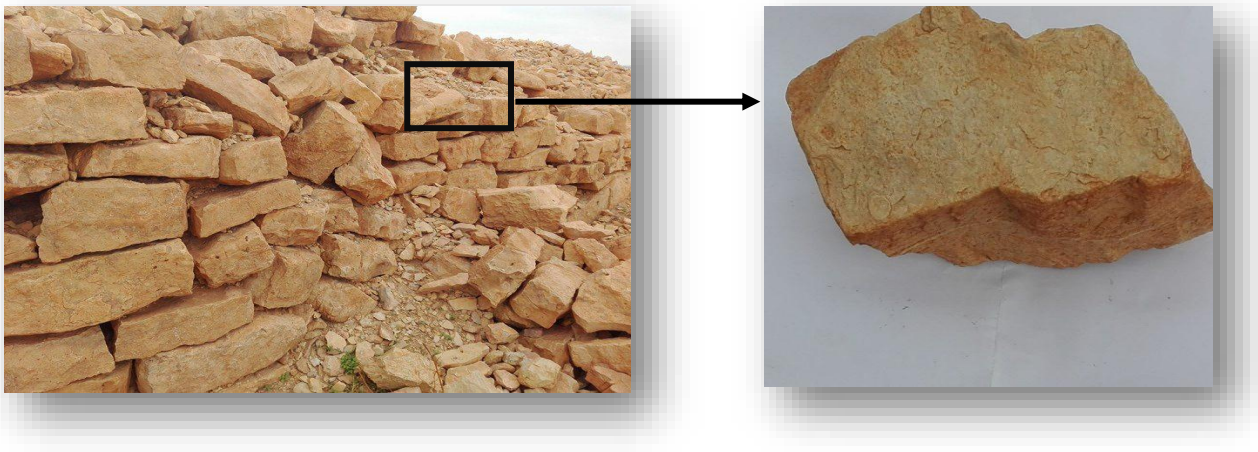

الصورة (44): العينة A

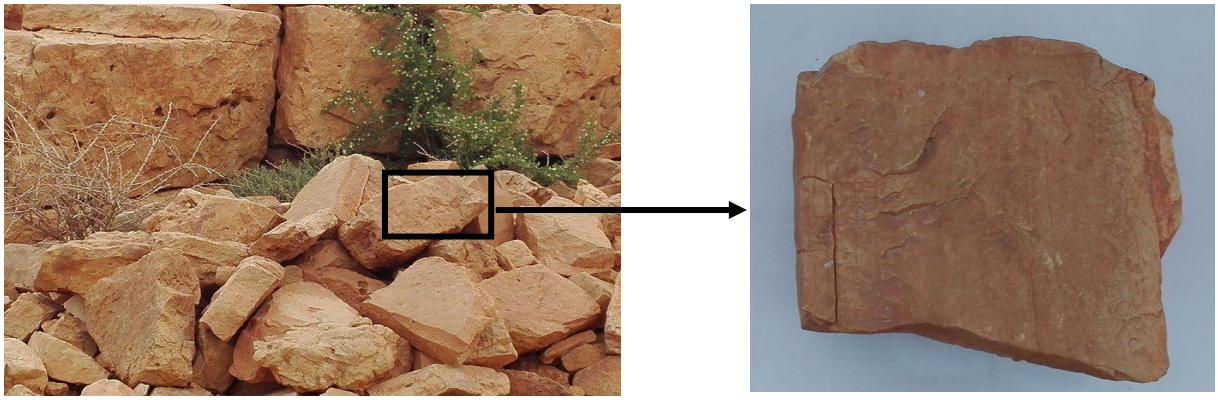

الصورة (45): العينة B

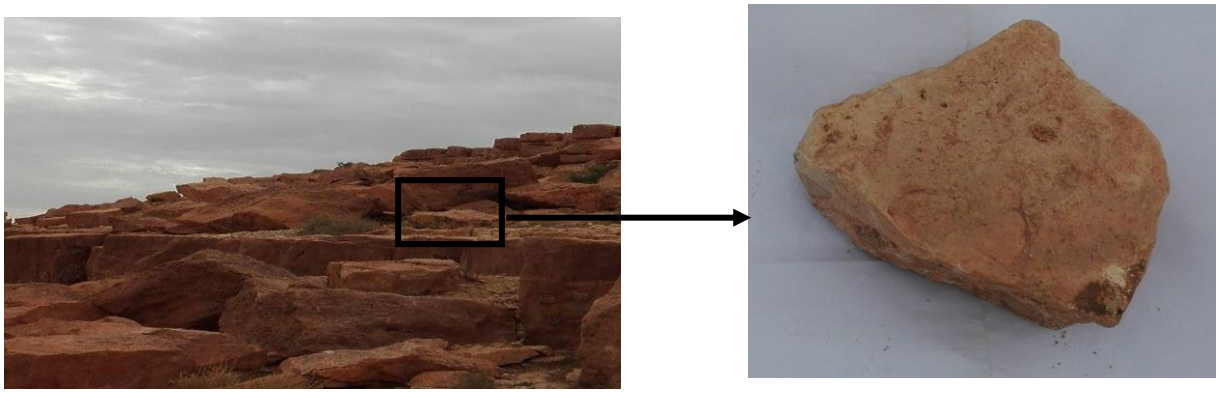

الصورة (46): العينة C

1. الرطوبة:

1.1. حساب الكتلة الناشفة:

نحتاج لهذه التجربة فرن تجفيف وميزان إلكتروني وفرشاة لإزالة الشوائب من العينات وكذلك ملقاط معدني لرفع العينات وهي ساخنة، ومراحل التجربة كالأتي:

- نقوم بتنظيف العينات بالفرشاة وإزالة كل الشوائب والأجزاء الغير الملتحمة.
- القيام بوزن كل عينة قبل وضعها في فرن التجفيف، حيث نتحصل على الكتلة الرطبة M_0.
- وضع العينات في فرن التجفيف تحت درجة حرارة مابين 100 و 110 مئوية.
- نعمل على وزنها في ميزاز إلكتروني على فترات، إلى أن نتحصل على كتلة ثابتة وهي الكتلة الناشفة M1. والنتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول (04).

العينات / الكتل	الكتلة الرطبة M_0 (غرام)	الكتلة الناشفة M_1 (غرام)
العينة A	110.27	110.10
العينة B	125.28	125.12
العينة C	140.00	139.80

الجدول (04): نتائج قياس الكتلة الناشفة

2.1. قياس الرطوبة:

لقياس رطوبة العينات نستعمل القانون الآتي $H\ \% = \frac{M_0 - M_1}{M_1} \times 100\%$

حيث **H** تمثل رطوبة العينات. وبعد تطبيق الحساب تحصلنا على النتائج الممثلة في الجدول (05)

العينات	العينة A	العينة B	العينة C
نسبة الرطوبة	0.15	0.12	0.14

الجدول (05): نتائج قياس نسبة الرطوبة

- تظهر نتائج قياس الرطوبة للعينات تقارب نسبي في نتائجها والمتراوحة مابين 0.12 و0.15.

2. نسبة امتصاص الماء:

– نأخذ العينات (A B C) نقوم بغسلها باستعمال ماء عادي وفرشاة لإزالة الشوائب والأجزاء الغير ملتحمة لتجنب تفتتها فيما بعد.

– نجفف العينات في فرن التجفيف في حرارة تتراوح ما بين 100 و110 مئوية، حتى نتحصل على كتلة ثابتة M_1 والتي تمثل الكتلة الناشفة، وبعدها نأخذ ميزان كل عينة.

– ندخل العينات في حمام مائي لمدة ساعتين من الزمن.

– بعد انتهاء فترة الحمام المائي نخرج العينات ثم نبردها بماء معتدل الحرارة حتى لا يحدث لها صدم حراري قد يؤثر عليها.

– نجفف العينات بمنشفة رطبة، وبعدها نقوم بوزن كتلة العينات، وهذه الكتلة هي الكتلة المشبعة بالماء، الجدول (06).

الكتل / العينات	العينة A	العينة B	العينة C
الكتلة الناشفة M_1	112.5	130	100
الكتلة المشبعة M_2	132	154.5	116.4

الجدول (06) نتائج قياس الكتلة الناشفة والمشبعة للعينات

ولحساب نسبة امتصاص الماء نستعمل القانون الآتي:

$$AB\ \% = \frac{M_2 - M_1}{M_1} \times 100\ \%$$

حيث **AB** تمثل نسبة امتصاص الماء مقاسة بـ (%)، والنتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول (07).

العينات	العينة A	العينة B	العينة C
نسبة امتصاص الماء	18.33	18.84	16.40

الجدول (07): نسب امتصاص الماء للعينات

- تظهر نتائج قياس نسبة امتصاص الماء للعينات تقارب كبير في نتائجها والتي تتراوح مابين 16.33 و 18.84

3. الصدم الحراري:

للقيام بهذه التجربة نحتاج إلى فرن تجفيف وماء عادي وأدوات أخرى، ومراحل التجربة كالتالي:

– نضع العينات الثلاثة في فرن التجفيف في درجات حرارية مختلفة من العادية حت المرتفعة

– في كل مرة نخرج العينات ونضعها داخل ماء بارد درجته حوالي 5 مئوية

– في كل مرحلة نلاحظ التغيرات التي ستطرأ على بنية وشكل العينات، والنتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول (08).

العينات / درجة الحرارة	العينة A	العينة B	العينة C
80 م	لم يحدث شيء	لم يحدث شيء	لم يحدث شيء
110 م	لم يحدث شيء	لم يحدث شيء	لم يحدث شيء
140 م	تفتت ضئيل	تفتت ضئيل	تفتت ضئيل
170 م	تفتت ضئيل	تفتت ضئيل	تفتت ضئيل
200 م	تفتت بائن	تفتت ضئيل	تفتت ضئيل
230 م	تفتت بائن	تفتت بائن	تفتت بائن
260 م	تغير الشكل الخارجي وقابلية التفتت	تغير الشكل الخارجي وقابلية التفتت	تغير الشكل الخارجي وقابلية التفتت

الجدول (08): تأثير الصدم الحراري على العينات

- تظهر نتائج الصدم الحراري للعينات توافق في النتائج للعينات من حيث تأثر العينات للصدم الحراري.

نستنتج من نتائج قياس الرطوبة ونسبة الامتصاص وفعل الصدم الحراري للعينات، أن العينات لها نفس الخصائص الفيزيوكيميائية، وهذا مايثبت أنها من نفس النوع وأنها محلية جلبت من الهضبة المبنية عليها القلعة، أو من المرتفعات القريبة.

2.3. الترميم الإيحائي كمنهج مقترح لإعادة بناء بقايا قلعة ديميدي:

في الجانب النظري لدارستنا تناولنا أغلب نظريات الترميم والمدارس المعروفة في مجالي إعادة البناء والاستكمال. ورأينا اختلاف كبيرا في الرؤى والمناهج بين المدارس الذي جعلنا نفكر في تقديم منهج ورؤية قد تكون حلا لترميم مثل هذه الحالات لبقايا المواقع الأثرية.

رؤيتنا لا تعتمد على الحلول الوسط التي ترضي الجميع وتجنبنا النقد، لكن تعتمد على التشخيص الجيد لخصوصية بقايا المواقع الأثرية، ومحاولة مطابقة كل النظريات والأفكار في هذا المجال ومعرفة مدى ملاءمتها لترميمها، والقيام بتحليل كل فكرة لنظرية إلى أفكار والأخذ بالأفكار الممكن أن تنسجم ورؤيتنا وتنسجم مع أفكار لنظرية آخرى، وقد تكون هذه النظريات غير منسجمة ومتوافقة فيما بينها، لكن في بعض النقاط والجزئيات قد نجد ذلك التوافق الذي يضفي التمدد الإيجابي لرؤيتنا لتشمل عديد الحالات المختلفة في مشاريع ترميم بقايا المواقع الأثرية.

حاولنا وضع منهجية يكون طرحها متلائم وخصوصية حالة الانهيار لبقايا المواقع الأثرية، بحيث تقدم حل لأغلب إشكالات الموضوع المعمارية والفنية والأهم من ذلك الإشكاليات الفكرية الخاصة بالقيم التاريخة والأثرية للأثر. ومن أجل ذلك قمنا بأخذ كل الأفكار والطروحات الممكنة ودمجها وصياغتها في إطار واحد. كما أعطينا للقيم التاريخية والأثرية عمودا وهيكلا لهذا الطرح. ولإعطاء طرحنا الطابع الترميمي الكلاسيكي أخذنا بمبدأ الحد الأدنى من التدخلات، الذي يعتبر من أهم المبادئ في مجال الترميم وكذلك مبدأ الأصالة بكل ما تضمنته. وأهم نقطة بنيت عليها المنهجية المقترحة وتعتبر روح الفكرة هي

"**مدى الإيحاء**" للناظر والزائر للمعلم أو الأثر بعد الترميم وسيتم شرحها لاحقا. لذلك اصطلحنا على هذا الطرح بـ "**الترميم الإيحائي**"

الإيحاء لغة استخدام كلمة أو فعل معين لإعطاء معلومة معينة بشكل غير مباشر، لذلك كان استعمالنا لهذا المصطلح بسب تعبيره بشكل غير مباشر عن مجموع التعديلات التي اقترحناها كمنهج لترميم بقايا المواقع الأثرية.

ونقصد بالترميم الإيحائي الحد الأدنى من أعمال إعادة البناء بأسلوب الترميم بالمشابهة التي تسمح للناظر بمعرفة ماكان عليه الأثر عصر تشييده. شرط أن تحافظ هذه التدخلات على القيمة الأثرية والتاريخية له.

وفي ما يلي سنشرح أهم النقاط والمبادئ التي بنينا عليها الرؤية أو المنهجية التي سنعمل بها لترميم بقايا المواقع الأثرية.

1.2.3. مدى الإيحاء:

عادة ينجذب السياح والزوار إلى المعالم التاريخية والأثرية التي يكون بناءها كامل وواضح المعالم، مع أنها قد لا تحمل قيم حضارية وتاريخية كبيرة، لكن القيمة المعمارية والفنية وسهولة فهم شكلها ووظيفتها كلها من الأمور التي تجذب الزائر إلى هذه المعالم. بعكس المباني التي تكون منهارة وفاقدة لقيمها المعمارية والفنية، مما يؤدي إلى صعوبة فهم شكلها وتحديد وظيفتها.

إن بقى المعلم بهذه الصورة سيموت لمحالة من ذاكرة المكان، هنا يأتي دور المرممين لإعادة الحياة للمعلم وإبراز بعض من قيمه التي تحوله من بقايا موقع أثري إلى موقع أثري. لكن كيف يرمم والمعلم أصبح أنقاضا.

هنا يكون دور المرمم في إيجاد التوازن الذي يسمح بالترميم المقبول الذي يستطيع معه الزائر أن يفهم بنسبة ما الشكل العام الذي كان عليه المبنى وطبيعته، وأن يتعرف على بعض التفاصيل المهمة التي من خلال يستطيع تصوره. أهم الأجزاء التي على المرمم إعادة بناءها ليس واجب أن تكون الكبيرة منها أو الثمينة بل هي الأجزاء التي توحي بالكل، أي

الجزء الذي يمثل الكل. والأهم من ذلك على المرمم إعادة بناء الأجزاء القاعدية التي من خلالها نعرف ما كانت عليه الأجزاء العلوية. ودائما نتحرى التقليص ونضع حد للتدخلات هو "**مدى الإيحاء**" للمشاهد، أي مدى وضوحية الفكرة والصورة للعمل. وبشرح آخر، الحد الذي نعطيه لعمليات التدخل هو الوصول إلى نقطة الإيحاء التي تسمح للمشاهد أن يعرف بصفة عامة شكل المبنى وطبيعته، وأن يمكنه معرفة ووظيفة الجزء المرمم ونسمح له معها بإعادة تصور للشكل الحقيقي.

لكن طبيعة الشاهد (الزائر أو السائح) في هذه الحالات لا بد من أن يحمل قدرا معينا من المعرفة والاطلاع التي تجعله يفهم ويتلقى الصورة المراد ايصالها له، من خلال النظر فقط. وإن أمكن ولتسهيل مقروؤية العمل يمكن وضع الشروح والمجسمات التي يمكن أن تضاف بعد الانتهاء من عمليات الترميم للمساعدة في شرح وإيصال المعلومة. يعني أن الترميم الذي نقترحه يتطلب التعامل مع نوعية معينة من الزوار التي لها كم من المعرفة ا من المعرفة والثقافة المتخصصة التي تسمح له من فهم وإدراك مجمل لشكل المبنى ووظيفته بعد الانتهاء من ترميمه.

2.2.3. نظرية شيزاري براندي "نظرية الوحدة الكامنة":

نظرية "**الوحدة الكامنة**" لشيزاري براندي في الجانب المعماري والفني لعمليات الحفظ والترميم تعتبر بقدر ما كافية وناجعة برأي كثير من المختصين. لكن ليس هذا سبب يجعلنا أن لا نعتمد عل على النظريات الأخرى أو أي دراسات جديدة في هذا المجال. ونقطة أخرى مهمة تجعلنا نعتمد ونتبع على نظريات أخرى، كون أن نظرية براندي في الأصل طرحها على الأمور الفنية كاللوحات والمنحوتات، أي لم تكن موجهة بشكل عام للعمارة، وإنما فقط كيفت لهذه الأخيرة. التدخل على الموضوع الأثري قصد ترميمه يكون بتقسيمه إلى عدة مواضيع تحددها معطيات تأخذ في الحسبان الشكل أو الوظيفة، ويمكن إن لزم الآمر أخذ اعتبارات أخرى تاريخية ومعمارية.وتبقى فقط كيفية تعاملنا معها ونجاعة تطبيقها بالنسبة للمرمم، وهذا لسببين مهمين، أولاهما أن هذا النوع من النظريات مفتوحة في فهمها وتفاسيرها

لأنها نظرية فلسفية صورية، وهذا راجع لأن براندي مختص في تاريخ الفن أكثر منها بكثير من العمارة. والسبب الثاني أن الجانب التطبيقي يختلف في كثير من النواحي من الجانب النظري، وتصادفنا أمور ووضعيات تحتاج إلى التفكير والتخمين المضنيين للخروج بحل يوازي بين كل الحالات والسياق العام للترميم. ومن أهم النقط التي سنعتمد عليها في منهجنا:

1.2.2.3. الوحدة الافتراضية للعمل الفني:

تم شرحها في الفصل الثاني. تطبيقيا يمكن الاعتماد عليها في العناصر المعمارية المتكررة أو التي يمكن نظريا تقسيمها إلى أجزاء بشرط أن أي جزء بالضرورة يمثل الكل. لذلك يكفي ترميم أو إعادة بناء العنصر أو الجزء عن ترميم الكل. فمثلا إذا اعتبرنا أن جدارا عنصرا معماريا يتكون من عدة صفوف للحجارة. يمكننا أن نعتبر صف واحد من الجدار جزءا يمثل الكل أي الجدار، بذلك نعتبر إعادة ترميم أوبناء صف واحد من الجدار كافية. وقد يمثل الجدار المرمم الجدران المشابهة له فيكفي ترميمه هو فقط.

2.2.2.3. الزمن والعمل الفني والترميم:

يعتبر الأثر أثرا لحظة اكتشافه أو تصنيفه، أي أن عمر الأثر الثقافي يبتدي لحظة اكتشافه. هذه اللحظة هي شهادة ميلاده التي تسجل عليها كل المعطيات المادية والوصفية له. هذه الشهادة هي الوثيقة الفنية التي سيتم الرجوع إليها كل ما أردنا ترميم هذا الأثر. وفي حالة المباني والمعالم الأثرية هي الوثيقة التي تعطينا نسبة إعادة البناء الممكن إجراءها على المبنى، ويمكن أن تكون هذه الوثيقه مجموعة من الصور والمخططات والشروحات تم انجازها زمن اكتشاف الأثر وتصنيفه.

3.2.3. المبادئ الأساسية للترميم:

هناك مبادئ في مجال الحفاظ على الآثار تعتبر أساسية وأغلب المرممين مجمعين عليها كنقط مرجعية في أعمالهم ، وأوصت أغلب الملتقيات والمؤتمرات الدولية المهتمة بالآثار بها، ومن أهم هذه المبادئ مبدأ التدخل الأدنى ومبدأ الأصالة.

1.3.2.3. التدخل الأدنى:

أوصت أغلب المواثيق والمؤتمرات الدولية المختصة بحفظ التراث المعماري على ضرورة الحد من التدخلات على المعالم الأثرية وذلك بتقليص المواد المستعملة والمضافة على بنية المبنى في عمليات ترميمه، سواء كانت للتدعيم أو للبناء ، وعدم المساس بالشكل والهيئة التي وصل بها المعلم عبر التاريخ إلينا لحظة تصنيفه.

ويعتبر مبدأ الحد الأدنى من التدخلات من أهم مبادئ الترميم، إلا أن المختصين والمعماريين لم يستطيعوا ضبط حدود له بسبب اختلاف وتنوع أهداف الترميم والحالات المراد ترميمها، ويبقى بذلك تفسيره وضبطه مفتوح بيد المرممين حالة بحالة على حسب خصوصيات كل مشروع. وفي حالة بقايا المواقع الأثرية العمل بمبدأ الحد الأدنى شرط أساسي لكي تكون السيادة للمواد المضافة والجديدة على المواد الأصلية، فكلما زادت الإضافات فقد المبنى قيمته الأثرية، وهي القيمة الوحيدة التي تميز الأثر عن غير من المواضيع التراثية.

2.3.2.3. الأصالة:

الهدف من الحفاظ وأعمال الترميم بالنسبة للآثار في كل الحالات هو حماية بعض القيم التاريخية والأثرية التي تبرر وجودها، غير أن القيمة لن تكون كذلك حين تفقد مطابقتها لذاتها.

والأصالة كلمة صعبة الإحاطة، فهناك من يراها غير قابلة للقياس، مع أنها أداة للدلالة على القيم والدلالة هنا لا تعني القياس لأنه لا يمكن التمييز بين الأشياء "أصيلة" وتلك التي هي أكثر "أصالة" في هذه الحالات جزءا بجزء.

الأصالة والتي هي من المبادئ التي تحافظ على قيم المبنى التاريخية والفنية كما تضفي عليه طابع الحقيقة. ويتم تطبيقه على العديد من أجزاء المشروع بالخصوص في مواد بناءه من خلال إعادة تجميع الحجارة المتناثر في المكان ومحاولة تحديد وربط كل حجر بنوعية الوظيفة التي قد يكون شغلها في المبنى، وتحديد إذا ما استعمل للجدران أو دعائم

الأبواب وأو الأبراج أو غيرها.....الخ. وفي طرحنا سنأخذ بمبدأ الأصالة بالاعتماد على أسلوب الترميم بالمشابهة لإعادة البناء.

4.2.3. القيم:

تتعدد قيم الآثار من المعنوية إلى المادية، حسب خصوصيات الأثر، فبالنسبة إلى المادية نجد القيمة الجمالية والقيمة المعمارية، كما تعتبر القيمة الاقتصادية من ضمنها. أما بالنسبة للقيم المعنوية فتعتبر القيمة الأثرية هي أهمها، وتأتي القيمة التاريخية لتكمل القيمة الأثرية وهاتان القيمتان تعتبران أهم القيم للأثر. فالأثر يمكن أن يفقد قيمه المادية كالقيمة الجمالية أو المعمارية ولا بأس بذلك. لكن إن فقد قيمه الأثرية والتاريخية فقد فقد روحه التي تميزه عن بقية التراث المادي.

1.4.2.3. القيمة الأثرية:

هنا لسنا نتكلم عن قيم الآثار الأثرية والتاريخية فهي معروفة لدى المهتمين بالتراث والآثار بشكل خاص. لكن هنا نتكلم في حالة بقايا المواقع الأثرية ما العمل الكفيل بإظهار هذه القيم و السبيل للحفاظ عليها.

القيمة الأثرية للأثر من منظور تخصص الصيانة والترميم، تحدد من لحظة الرؤية الأولى لها من ناظر جديد، وهل سمحت له تلك النظرة بإدراك أنه أمام موضوع أو مبنى عتيق من بقايا أسلافه. أي أن المعلم الأثري له من المحددات والماديات التي تبين أنه معلم أثري ذو قيمة. تجعله مختلفا عن باقي المعالم. على أساس أنها الشاهد الأخير الذي يثبت بأن الموقع هو موقع أثري، وبأن المكان مكان تاريخي. ولإظهار هذه القيمة سنعمل على إظهار الأجزاء المتبقية بأن تكون التدخلات متباينة مع الأجزاء الأصلية.

2.4.2.3. القيمة التاريخية

وهي كل المعاني التي يمكن أن نستقرأها من الموقع أو المعلم وتعطينا إشارات تاريخية من خلال شكله وقدمه وتوضع أحجاره وترتيبها وكل هذه التداخلات تعطينا نص غير

مكتوب، باعتباره وثيقة تاريخية يجب الحفاظ على صحتها ونقائها قدر الإمكان.

والاختلاف بين القيمتين التاريخية والأثرية يكمن في أن القيمة التاريخية للأثر لها بعد حضاري وعلمي أكثر من القيمة الأثرية. وتعتبر الآثار شاهد تاريخيا لحياة أسلافنا في مختلف مجالات الحياة، بالخصوص في الفترات الغابرة التي لم تدون أحداثها ولم تشهد حركة الكتابة والتأريخ الذي شهدته العهود المتأخرة نسبيا.

ذلك فإن التدخلات قصد المحافظة عل الأثر وحمايته ليست فقط عمليات لبقاء الأثر، وإنما هي كذلك تدخلات لبقاء والحفاظ على ذاكرة وتاريخ المكان ، وحفاظ على صفحة من صفحات سجل تاريخ المكان. هذه الصفحات ليست أوراق وإنما هي أحجار وأسوار...الخ

4. وضع مخططات إعادة التصور والبناء للقلعة:

القيام بمشروع إعادة البناء عمل دقيق وخاص، يستوجب الاستعانة بالخبرات الممكنة في الجانب المعماري وتسيير أشغال البناء. لكي يتم انطلاق الأشغال وتحديد أماكن التدخل وتنظيم العمل لتجنب التداخل وعرقلة السير الحسن للعمل، ومعرفة إن كانت العمل من الخارج إلى الداخل أو العكس من الداخل إلى الخارج. وهذا كله يتم بعد وضع المخططات ودراستها جيدا واستقراءها لتحديد أي عارض قد يحد من سير الأعمال لتجنبه قبل حدوثه.

المواد الأولية التي سنستعملها في مشروع إعادة البناء وجب التعرف على خصائصها بشكل عام وذلك قصد معرفة مدى ملاءمتها وانسجامها مع المواد الأصلية التي بنيت بها القلعة بالخصوص منها الحجارة. يتم تجميع كل الحجار المنهارة على شكل ركم لكل جزء من المعلم ومحاولة عدم الخلط بينهم، لأن الأحجار المنهارة للسور ليس بنفس الشكل والوظيفة للأحجار كانت تشكل البوابات. والعمل على تشخيص لأشكالها وأحجامها لمعرفة وتحديد مكانها الأصلي.

أهم وأدق عمل في المشروع هو وضع المخططات النهائية التي سيتم بها إعادة البناء أو الاستكمال. بالاستعانة ببرنامج "**SKETCH UP 2015**" للتصاميم ثلاثية الأبعاد قمنا بوضع المخططات المجملة والمفصلة للقلعة وأجزاءها لحظة بناءها ولحظة إعادة بناءها.

1.4.البوابة الرئيسية:

اهتم المعماريون في كل الحضارات عبر التاريخ بالتحصينات العسكرية وسبل حمايتها من الاقتحام من خلال تحصين أبوابها ومداخلها. وكان الرومان أكثر من اهتم بها وطورها لكثرة حروبهم وتوسعاتهم في ثلاث قارات من العالم، حيث طوروا الأبواب الرئيسية بداية بطرق فتحها وغلقها الميكانيكية ونهاية من خلال تحصينها بالأبراج ، كما جعلها نقطة دفاعية عن الحصن أو القلعة وفي نفس الوقت نقطة هجومية من خلال تزويدها بالراجمات وأماكن تصويب الجنود لسهامهم على المقتحمين. لذلك تميزت البوابات في العمارة العسكرية الرومانية وأصبحت من أهم العناصر المعمارية لديهم.

1.1.4.مخطط إعادة تصور البوابة الرئيسية:

عند معاينتا لبقايا القلعة بالخصوص عند مدخلها المحدد في المخطط الذي وضعه"**شارلي بيكار**" تمكنا من تحديد مكان الباب الذي لم يعد باب ولم يعد يوحي لشيء، إلا بعض الأحجار الكبيرة نوعا ما الموجودة في المكان والتي قد تعود لدعائم الباب أو للبرجين، كذلك وجدنا أحجار كثيرة التي قد بني بها السور الخارجي للقلعة المتاخم للبوابة الرئيسية. التفكير بإعادة بناء البوابة يجرنا إلى طرح عديد التساؤلات والتي نقسمها إلى قسمين، الأول يخص الجانب المعماري والثاني يخص الجانب الترميمي.

الجانب الأول نأخذ له تساؤلين هما:

- ماهوالشكل الذي كانت عليه البوابة مرحلة بناءها.
- ما نوعية وأشكال الحجارة التي بنيت بها البوابة، وطريقة ترتيبها.

الجانب الثاني والذي يخص مجال الترميم تساؤلاته هي:

- ما هي الطريقة التي يمكن بها إعادة بناء الباب

– مالقواعد والأسس التي يمكن أن نطبقها وتلبي هدفنا من العملية.

الجانب المعماري:

تكمن أهمية معرفة عمارة البوابة حينما تم بناءها، في إمكانية إعادة تصورها. إعادة التصور تعتبر عملية مهمة تساعد في تحديد الجزاء الناقصة والأجزاء التي سيتم ترميمها، فهي الدراسة الأولى لمشروع الحفظ والترميم . فلا يمكن القيام بتدخلا ت الترميم دون الإلمام والإحاطة بالجانب المعماري للموضوع الأثري محل التدخل. لمعرفة شكل البوابة وإن كان بالتقريب أو بالافتراض قمنا بعديد الخطوات، أولها الاستعانة بمعطيات ومقارنات، وهي :

1. مخطط الباب:

الذي رسمه بيكار في كتابه "قلعة ديميدي" والشكل المدرج في الفصل الأول تحت رقم (02). لكن المخطط وإن كانت له أهمية بالغة في تحديد المستوى الأرضي للبوابة إلا أنه لا يجيب على بعض من التساؤلات فيما يخص المستوى العلوي للبوابة.

2. صورة الباب:

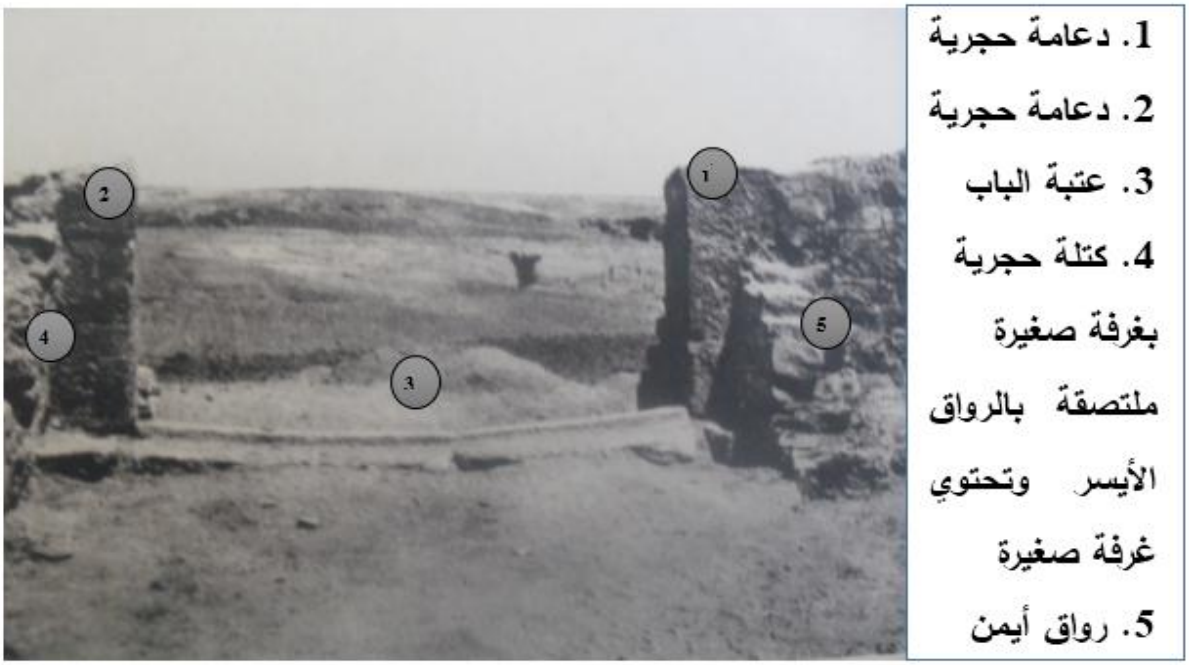

الصورة (47): البوابة لحظة إجراء الحفريات

الصورة الوحيدة التي بحوزتنا هي أثناء إجراء بيكار لحفرياته على الموقع، انظر الصورة (36). والصورة تظهر ماكان عليه الباب الرئيسي تاريخ إجراء الحفريات على الموقع، البوابة

من نظرة داخلية حيث نرى دعائم حجرية قائمة على أرضية حجرية هي عتبة الباب. بالإضافات إلى رواق داخلي من الأحجار المتراصة بعلو المتر تقريبا.

الصورة رقم (48): بوابة حصن لامبيز

3. مقارنة مع مباني مشابهة:

تتمثل في المقارنة بالمباني التي شيدت في نفس الفترة وبهندسة مشابهة من نواحي الأساليب والتقنيات المطبقة التي شرحناها في موضوع المباني المشابهة في الفصل الرابع. وبعد عملية البحث في الموضوع، تكلم بيكار في كتابه عن "قلعة لامبيز – LAMBESE"، صورة(31). وحصن نيم– NIMES"، صورة (32). اللذين بنيا في نفس الفترة وتقريبا بنفس الأسلوب لقلعة ديميدي، وساعدنا البحث في أسلو ب البناء في فترة الإمبراطور سبتيموس، من أخذ فكرة على ما قد كان عليه الباب الرئيسي للقلعة فترة تشييده. قوس لامبيز أخنا منه طريقة بناء الأعمدة والدعائم باستعمال الحجارة الكبيرة، أما معمار حصن نيم فاستفدنا منه من طريقة بناء الأبراج وحجمها بالخصوص الأبراج المدعمة للبوابات.

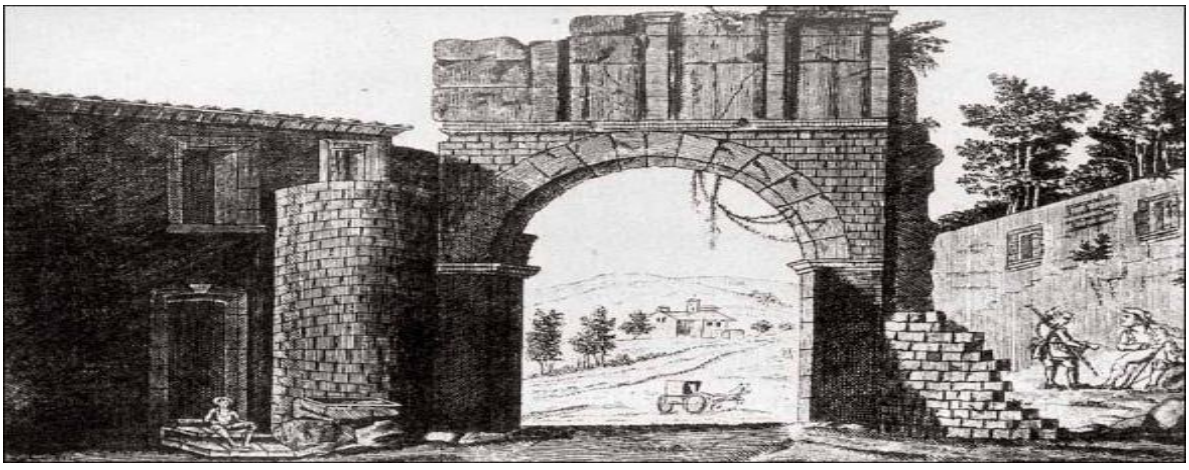

الصورة رقم (49): بوابة حصن نيم بفرنسا

مخططات إعادة تصور البوابة الرئيسية:

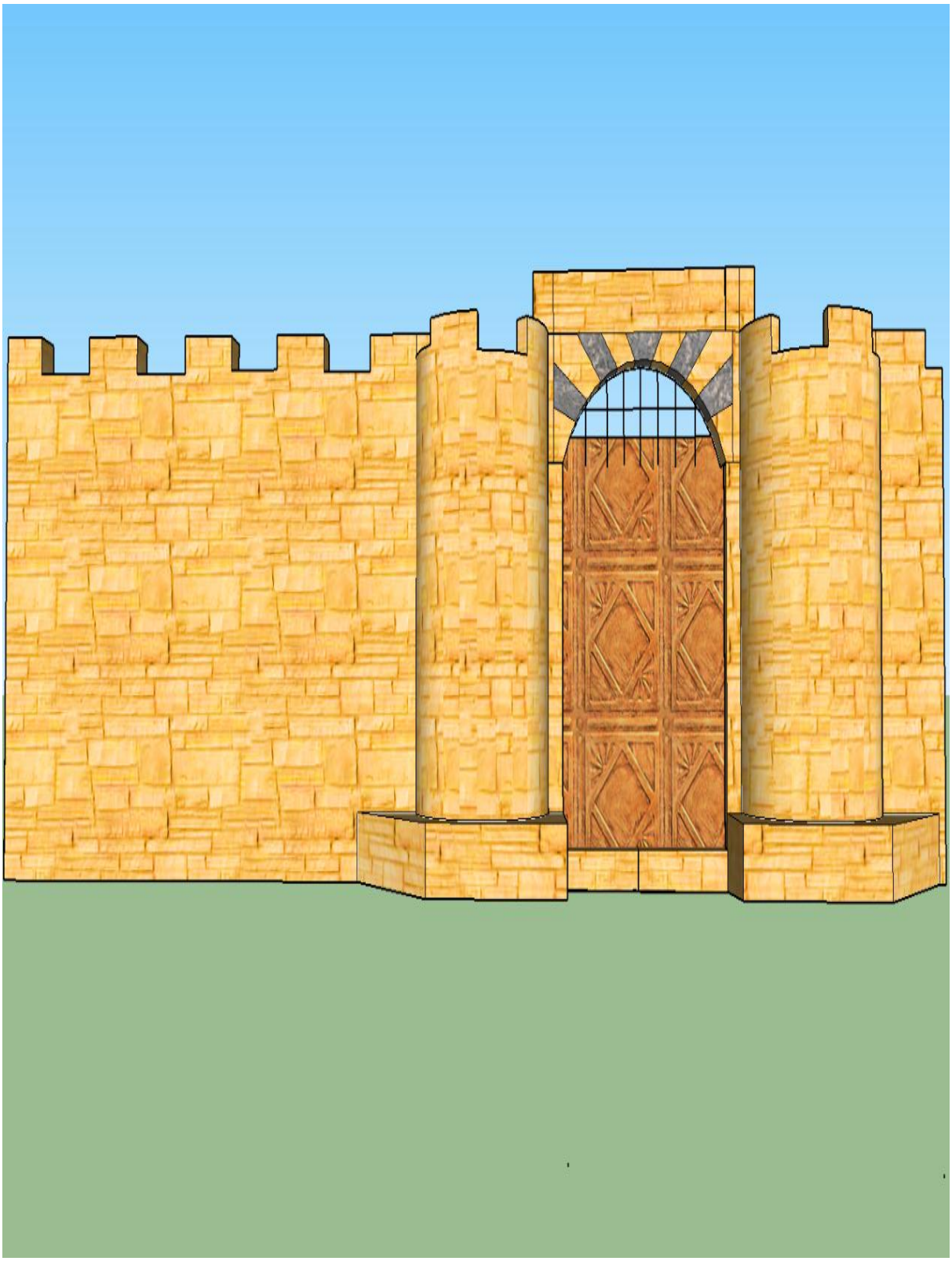

الشكل (07): إعادة تصور البوابة، منظر أمامي

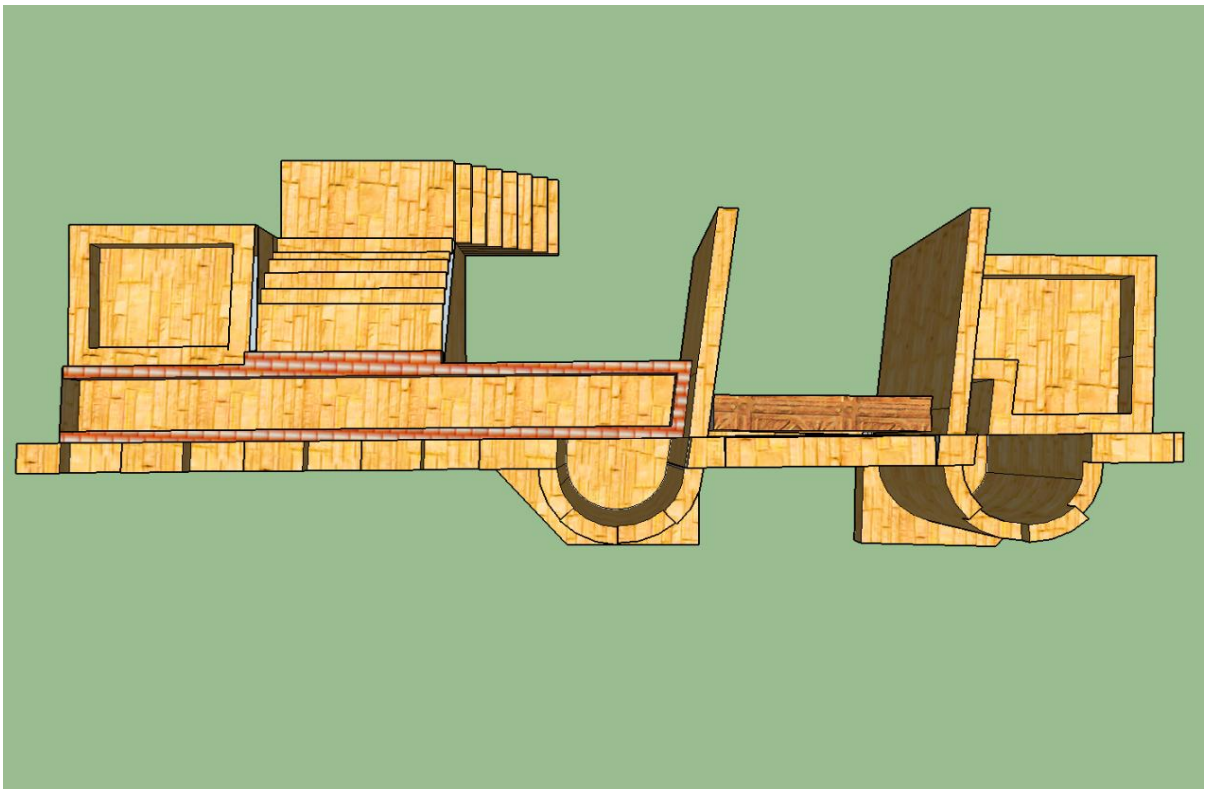

الشكل (08): إعادة تصور البوابة، منظر علوي

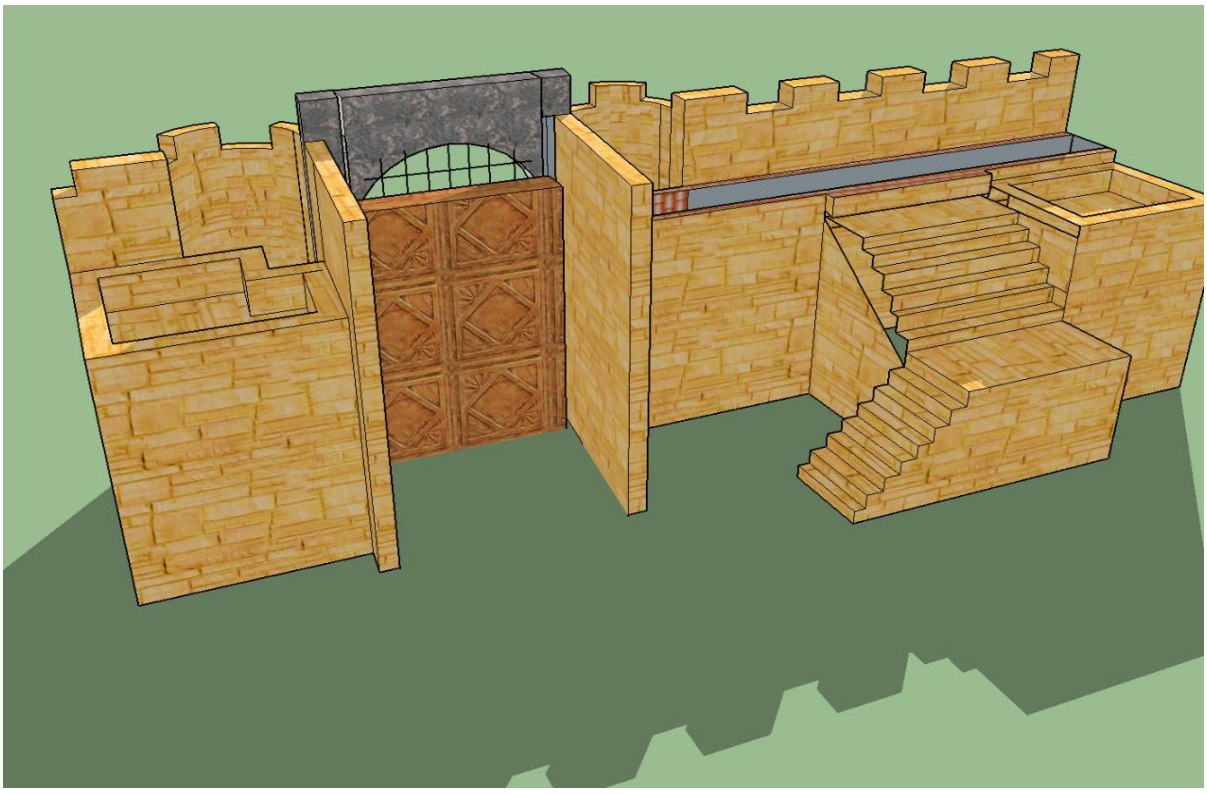

الشكل (09): إعادة تصور البوابة، من الداخل

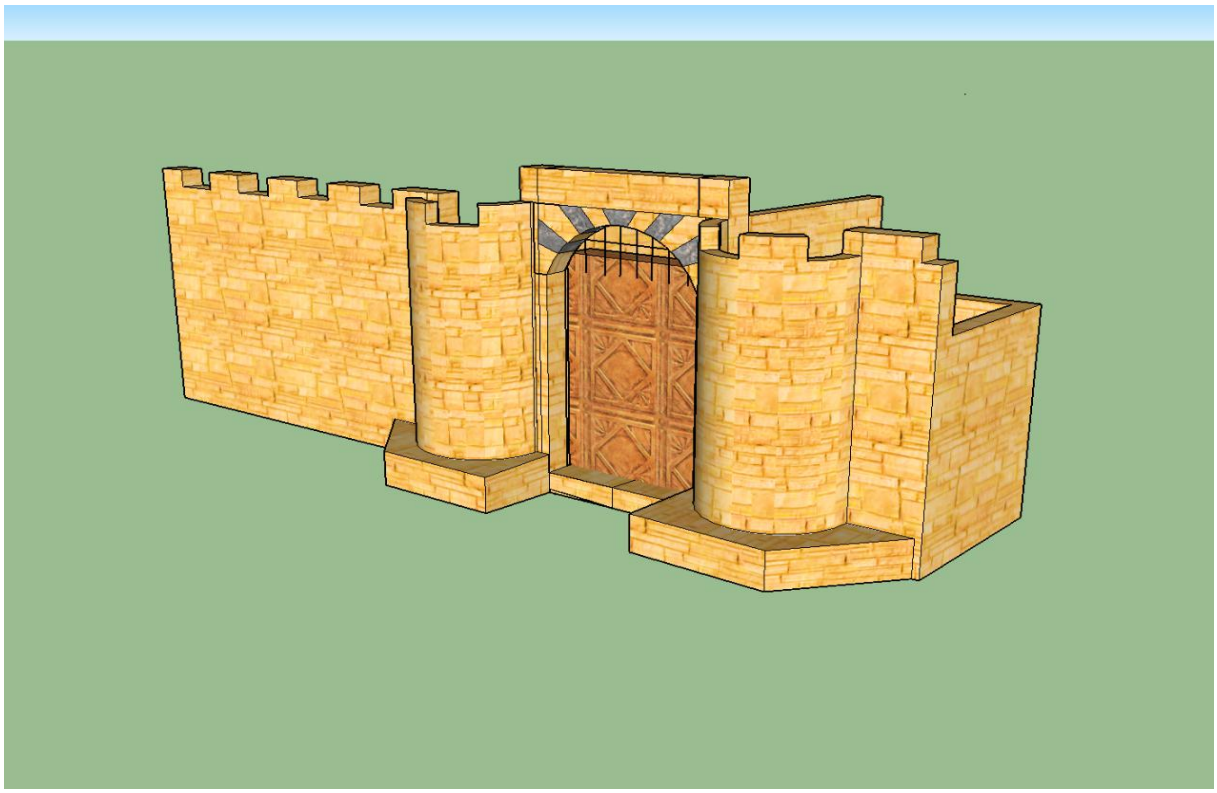

الشكل (10): إعادة تصور البوابة، منظر جانبي

2.1.4. مخطط إعادة بناء البوابة الرئيسية:

لأن البوابة كما ذكرنا أهم عنصر معماري للقلعة سيكون له تعامل خاص في ترميمها من حيث إعادة بناءها، وسنتبع عديد المبادئ التي طرحها براندي في نظريته للترميم كما سنتبع مبدأ الحد الأدنى من التدخل.

1.الزمن والعمل الفني:

تعتبر حفرية بيكار المصدر الوحيد والذي من خلاله يمكن أن نحدد زمن دخول المعلم أو لحظة ظهوره كأثر، من خلال الصور والمخططات التي أخذها ووضعها للقلعة والموقع بشكل عام، يعني أن هذه الصور والمخططات هي المرجعية الزمنية للقلعة حين تصنيفها من قبل مكتشفيها.

فالحالة المعمارية التي كانت عليها تعتبر وضع أصلي يمكن الرجوع إليها ومن خلاله بناء القلعة بدون حرج أو خطأ ترميمي منهجي.

وبذلك اقترحنا أن يكون إعادة بناء الباب الرئيسي، مبدئيا وأوليا كما كان عليه في الصور التي تحصلنا عليها من حفرية بيكار، الصورة (03) وهذا بعد تحليل الصورة جيدا والاعتماد على وصف بيكار للباب في ملف حفريته. وفيها يتم استكمال عملية إعادة البناء. ولكن من خلال إعادة التصور. فقط لأن في هذه الحالة نفقد عنصر الحقيقة ونقصد الشكل الحقيقي للباب، إلا ما تصورناه من خلال معطيات نظرية ومعمارية.

ولإعادة بناء الباب سنعتمد على مبدأ الوحدة الافتراضية للعمل الفني التي تعتبر من أهم مبادئ براندي في نظريته للترميم.

2. الوحدة الافتراضية للعمل:

يتميز شكل الأبواب عموما بالتناظر. وهذا ما نلاحظه على الشكل المقترح لإعادة التصور، إلا في الجزء الأيسر أين توجد القاعدة الصلبة التي تتوسطها غرفة صغيرة.

وبتطبيق مبدأ الوحدة الافتراضية للعمل على الباب نقسم الباب لجزأين متناظرين أيمن وأيسر محور تناظرها هو الخط الذي يقسم الباب طوليا إلى نصفين متناظرين.

وبملاحظة القسمين الأيمن والأيسر نجد أن الأيسر يحوي نفس العناصر المعمارية للقسم الأيمن، ويزيد عليه بالكتلة أو القاعدة الصلبة التي تحوي غرفة صغيرة. وبذلك يكون لدينا جزأين متساويين (أ ،أَ). بالإضافة إلى الجزء (ب) الذي يمثل الكتلة الحجرية، الشكل (11).

نطبق مبدأ الوحدة الافتراضية على الجزأين (أ ،أَ) بافتراض أن جزء منهم يمثل الكل، ويكفي نظريا أن نرمم الجزء(أ) بإعادة بناءه على ترميم الجزأين كليهما.

وبإتباع معايير الحد الأدنى من التدخل فإن عملية إعادة البناء ستتم فقط بنسبة تحقق معها مدى الرؤية والوضوحية للشاهد الذي افترضناه شخص ذو مستوى تعليمي ومعرفي غير كبيرين.

وعلى أساس أن البناء يتم من الأسفل إلى الأعلى، سيكون كذلك إعادة البناء من الأسفل إلى الأعلى. وهذا بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من إعادة البناء.

قاعدة الارتكاز:

أولا نعيد بناء قاعدة الارتكاز للجزء (أ)، وستكون بنسبة كبيرة لأن البرج يرتكز عليها ومن غيرها لا يمكن إعادة بناء البرج، وباستعمال ملاط من النوع الجيري يتم تثبيت الأحجار فيما بينها، ولايهم توضعها لأنها غير مستوية الشكل والأجزاء الخارجية يمكن وضع الملاط كتغطية ، شكل (11).

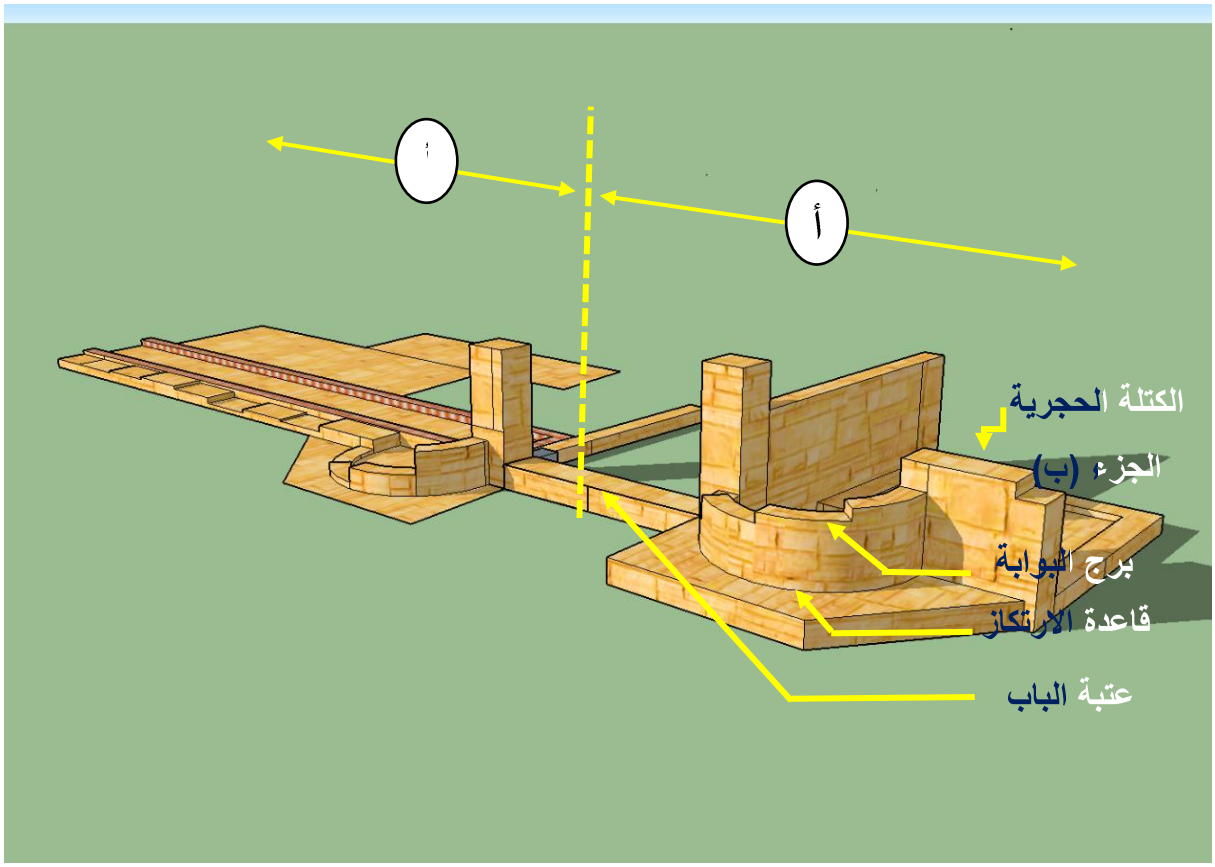

الشكل (11): إعادة تصور ترميم البوابة، منظر جانبي

عتبة الباب:

عتبة الباب هي الحد الفاصل بين الخارج والداخل، هي عنصر معماري بسيط، ليست لها نسبة في إعادة بناءها لبساطتها. يتم إعادة بناءها من جديد بوضع حجرين على استقامة

واحدة أفقيا، والشرط الوحيد المطلوب أن يحددا طول فتحة الباب ليعرف الزائر حجم الباب، شكل (12).

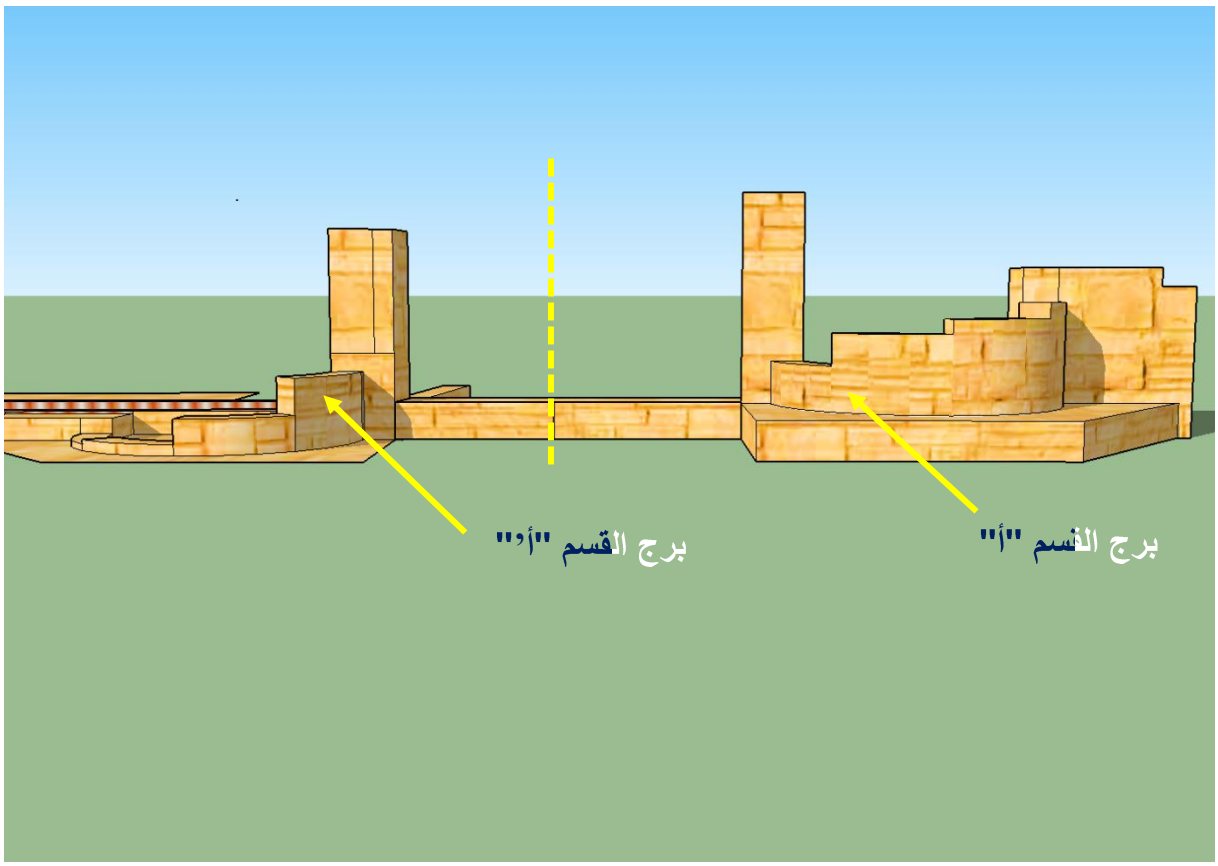

الشكل (12): إعادة تصور ترميم البوابة، منظر أمامي

البرج:

أهم مايميز البرج هو نتوؤه الخارجي بشكل نصف دائري، وهذا ما يأخذ بعين الاعتبار في إعادة بناءه. وفي ذلك نقوم ببناء على الأقل أربعة صفوف من الأحجار بشكل نصف دائري، فوق قاعدة الارتكاز متبعين المخطط الذي رسمه بيكار. ويمكن تخطي الجزء الداخلي للبرج وعدم بناءه لعدم معرفة شكله الأصلي من الداخل، وثانيا لأن الجهة الخارجية للبرج هي أول مايراه الزائر عند دخوله للقلعة، وتتحقق بذلك الرؤية والوضوحية للزائر في معرفة أنه أمام برج، شكل (12).

الدعامة الحجرية:

الدعامة الحجرية هي مايثبت عليها محور الباب. فهي مايثبت الباب في مكانه وتفصله عن الأبراج، والمرمم هنا دورها إعادة بناء الدعامة بحيث يستطيع نقل هته المعلومات والمعطيات على شكل صورة للزائر. ويتم ذلك من خلال وضع أحجار مصقولة فوق بعضها وتحقق شكل داعمة للباب، ولا تتجاوز طول البرج عند الانتهاء من إعادة بناءه الجزئية لإعطاء الانسجام بينهما، شكل (13).

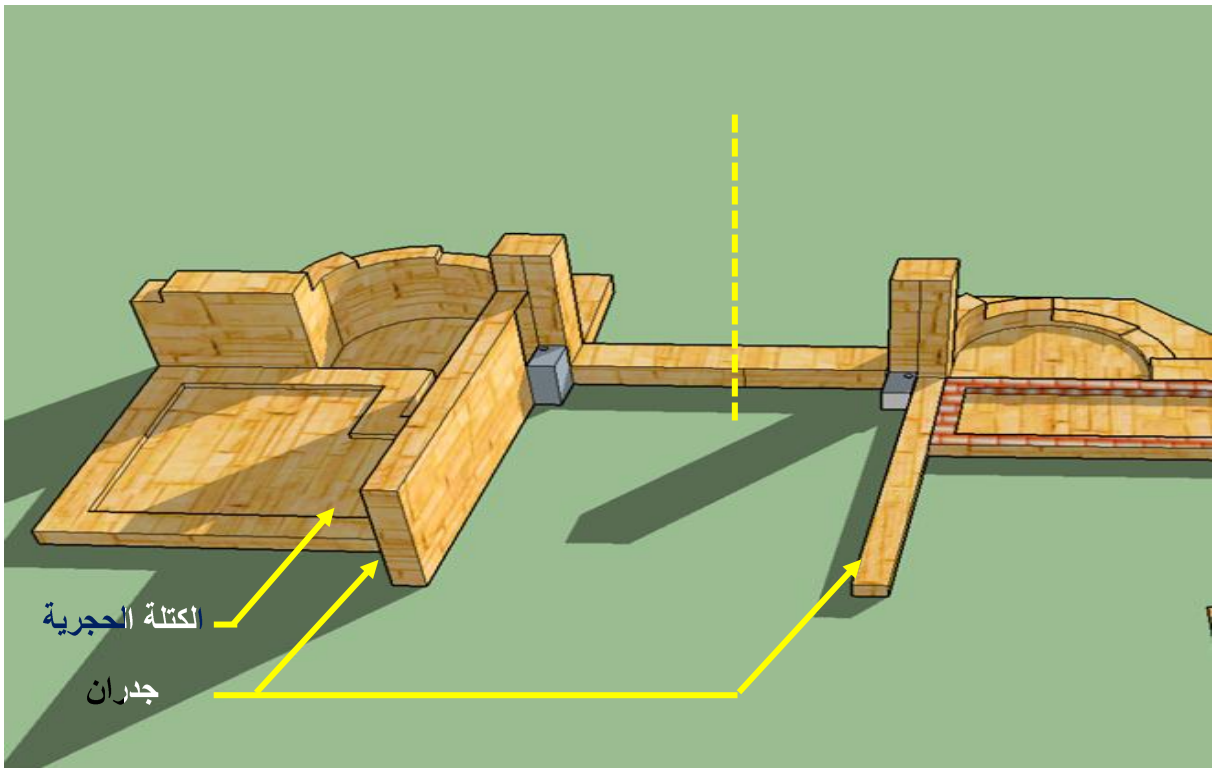

الشكل (13): إعادة تصور ترميم البوابة، منظر من الداخل

جدران الرواق:

نرى من الصورة (36) أن الجدار الأيمن والأيسر يشكلا رواق الدخول، هذا الدور الذي يؤديه يكون على أساسه إعادة بناء الجدار، ونقترح أن يكون بإعادة بناء ثلاثة صفوف من الأحجار المتراصة، بحيث ينقص طول الجدار وارتفاع صفوفه كل ما كان تقدمنا باتجاه الداخل ، شكل (13).

الجزء (أَ):

بعد الانتهاء من ترميم الجزء (أ). نتحول إلى الجزء (أَ)، أين ستكون التدخلات محدودة جدا بحيث نحقق مبدأ التناظر للعناصر المعمارية الموجودة في الجزء (أ). بحيث يتعرف الناظر إلى وجود تماثل مابين الجزأين من خلال الاستدلال بالجزء (أ). وبهذا تكون التدخلات كافية لفهم شكل الباب من الداخل، شكل (12،13).

الكتلة الحجرية :الجزء(ب)

الحد الأدنى من الترميم:

الجزء (ب) من الباب يمثل عنصر معماري مستقل بشكله، إلا في وجود الجدار الأيسر المقابل للجدار الأيمن اللذين يشكلا ممرا أو رواق الدخول.

ليست لدينا كل المعطيات والمعلومات عن شكل وظيفة الكتلة الحجرية المرتبطة بالقسم الأيسر للباب، إلا أن أغلب الترجيح الذي ذهب إليه "بيكار" أنها ركيزة أو قاعدة لتثبيت أسلحة أو راجمات لصد الهجمات على القلعة. بالإضافة إلى احتواءها غرفة صغيرة لتسير فتح وغلق والدخول والخروج من البوابة.

نحن هنا أمام عنصرين معماريين في عنصر واحد، أو بمنظور أخر أمام وظيفتين مختلفتين لعنصر معماري واحد. حاليا لم يتبقى منها شيء، وبالنظر إلى الصورة (36) للباب نرى فقط أجزاء للجدار الأيسر ، وبالرجوع إلى المخطط العام للباب ،شكل (02)، يمكن إعادة بناءه بالإعتماد عل مبدأ الحد الأدنى الذي فقط يسمح بتحديد مكان وشكل الكتلة، في قاعدتها. وهذا قصد السماح للزائر بتصور مكان عليه هذا الجزء من الباب.

ونعمل كذلك على كشف الأساسات من خلال أعمال حفر جديدة، ومحاولة تدعيمها بأحجار جديدة في الأماكن غير مبنية، شكل (13).

في هذه الحالات أين لانملك المعطيات والدلائل الصحيحة على شكل العنصر المعماري فإن الجانب الفني أو القيمة الفنية ليست ضرورة في أعمال الترميم، بل وجب تحييدها تجنبا للتشويه.

2.4.السور الخارجي:

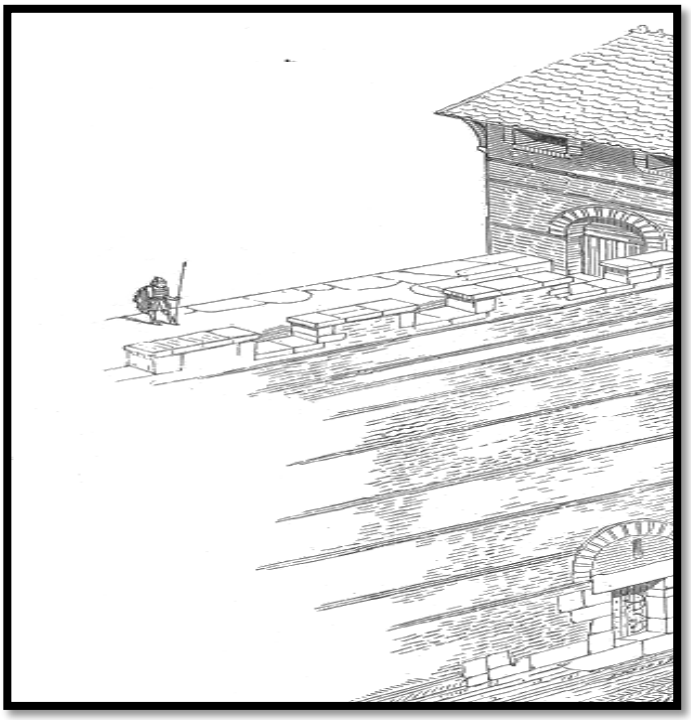

الشكل (14): رسم تصوري لسور حصن روماني

السور الخارجي له من الأهمية المعمارية الكبيرة مايجعل عملية ترميمه دقيقة ومعقدة نوع ما. وذلك لأنه الحد الفاصل بين الخارج والداخل، ولأنه يحدد مساحة وشكل القلعة وامتدادها على الهضبة. كما أن حجم الأسوار يحدد طبيعة المبنى وعطينا تصور لمدى الخطر الذي كان يداهم القلعة في تلك الحقبة.

1.2.4. مخطط إعادة تصور السور:

الوحدة الافتراضية للعمل:

السور الخارجي للقلاع والحصون عبارة عن جدار عالي وسميك يحيط بمباني القلعة ويحميها، تتخلله بمسافات قد تكون منتظمة أبراج للمراقبة وصدهجومات العدو.

لترميم السور نحن أمام عنصرين معماريين الجدار والأبراج، الجدار من الممكن إعادة تحديده من خلال إعادة التنقيب وتتبع المخطط الذي وضعه بيكار، شكل (20).

وبعدها تتم إعادة بناء السور التي تعطيه صفة السور من حيث حجمه ومساره. وذلك بالاعتماد على "المشابهة" لنفس المباني الدفاعية الرومانية لتلك الحقبة، وهذا من خلال البحث في المراجع، المختصة بالعمارة الرومانية والمقارنة مع قلاع نفس الحقبة شكل (14). حيث يوضح بأن أغلب تصاميم الأسوار الرومانية تكون بعرض تسمح بمرور مع تقاطع جنديين من حراس السور بدون احتكاك، وبالرجوع للصورة (02) نرى حجم الحجارة وطريقة تصفيفها الخاصة بالسور الخارجي. كل ذلك يمكننا من إعادة تصور السور ولو بنسبة ليست دقيقة، لكنها تساعدنا في الفهم الشكل والأجزاء الممكن ترميها وإعادة بناءها.

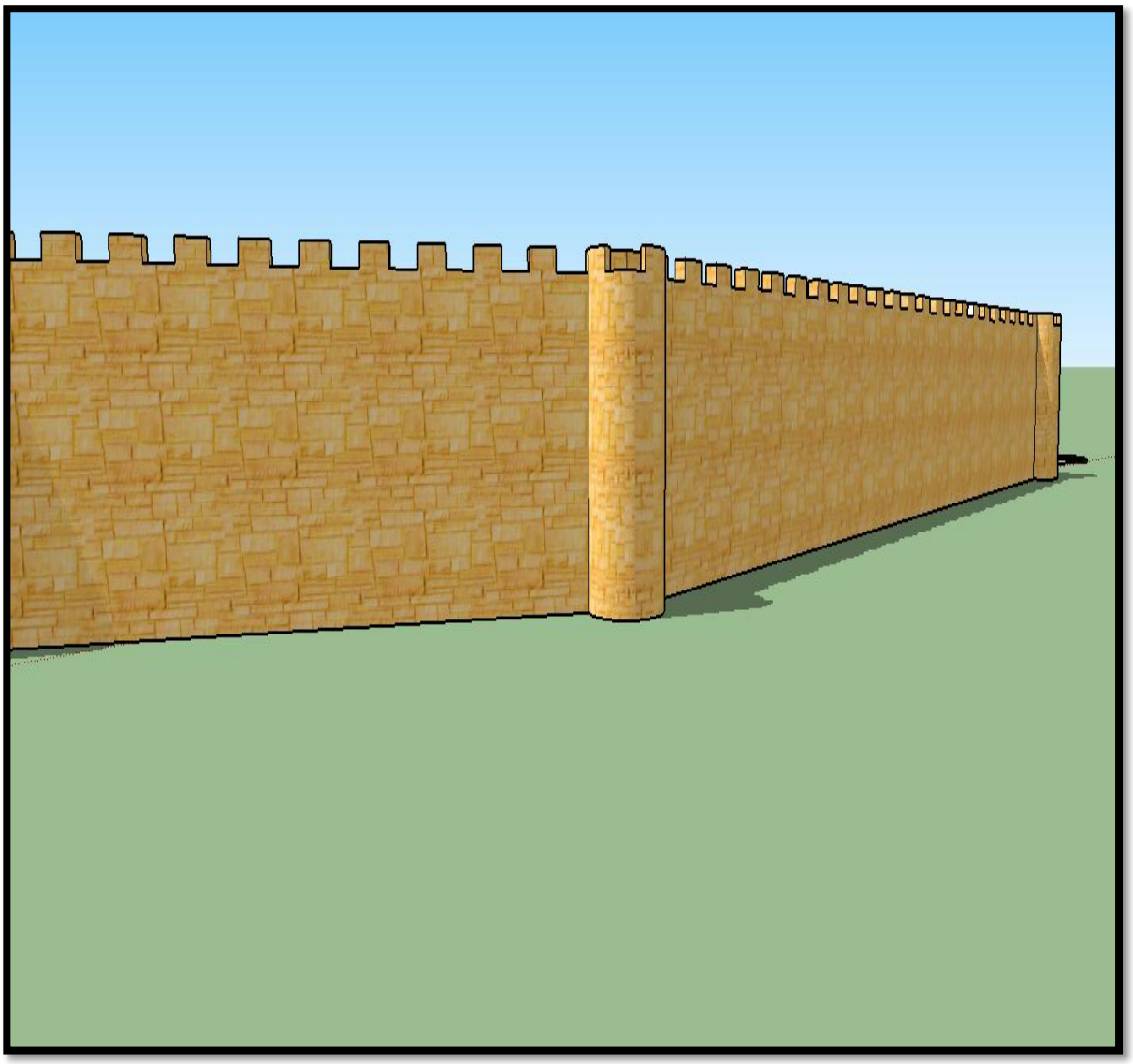

الشكل (15): إعادة تصور السور الخارجي مع الأبراج

2.2.4. مخطط إعادة بناء السور الخارجي

لأن طول السور كبير جدا، سنقوم بتقسيمه نظريا إلى أجزاء وكل جزء هو تمثيل للكل. ولتسهيل ذلك سنتخذ أضلع السور كأجزاء مشكلة للكل وهو السور، والإجراء الذي نطبقه على بعض أجزاءه تكفي لتمثل بقية الأجزاء الأخرى، هذه الأخيرة التي سنطبق عليها مبدأ الحد الأدنى من التدخلات كأساسا لترميمها. وأول مانقوم به عمليات التنظيف والحفر لإظهار أساسات السور وبالتالي تبيين شكله، وهذا من أهم النقاط المرجوة من عمليات ترميم القلعة وهو إظهار شكل وحجم القلعة.

الزمن والعمل الفني:

وتخص الأجزاء الظاهرة من السور في الصورة (07)، التي أخذها بيكار للسور خلال عمل الحفريات وبعد تحليل الصورة وتحديد مكان أخذها بالاعتماد على مبدأ "الزمن والعمل الفني" يعاد بناء أجزاء السور بمحاولة إعادتها على لحظة أخذ الصورة لها.

الحد الأدنى من التدخل:

ومع الأخذ بمبدأ الحد الأدنى من التدخل والابتعاد أكثر عن التشويه، نقترح إعادة بناء السور في أجزاء قليلة منه، ومختارة بعناية. من خلال بناء ثلاثة صفوف على أكثر تقدير، وكل ما تقدمنا ننقص صف حتى يبقى لنا صف واحد، ويمكن أن نستمر بدون وضع صفف الحجارة مدام هناك جزء مرمم في الجهة المقابلة، شكل (16). يستوجب توفر فائدة معمارية في النقاط المزمع إعادة بناءها ومن أهم الشروط:

- الزوايا وتكمن أهميتها في تحديد شكل وأبعاد سور القلعة، شكل (16)
- الأبواب الجانبية أو الأبراج يتم إعادة بناء الأسوار عندها، وبذلك نكون قمنا بعملين في تدخل واحد، إعادة بناء السور وتحديد مكان وشكل الباب، شكل (17).

كما أن عمليات الحفر والتنظيف على الأساسات وأطرافها تعتبر عمل ترميمي جيد يظهر أساسات السور الأصلية وتعطي نفس النتيجة إعادة البناء من حيث تحديد شكل السور الخارجي.

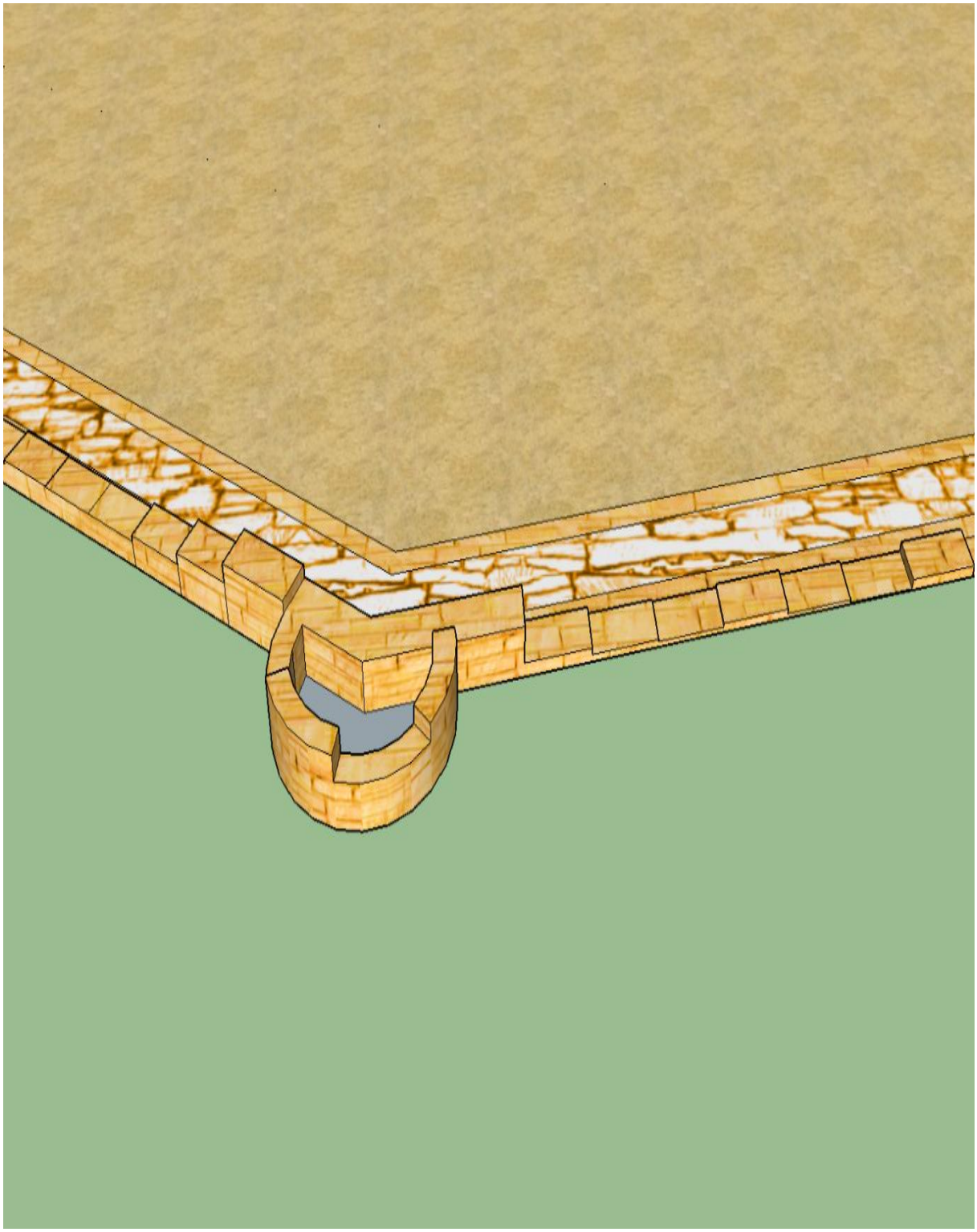

الشكل (16): إعادة تصور ترميم السور الخارجي والأبراج

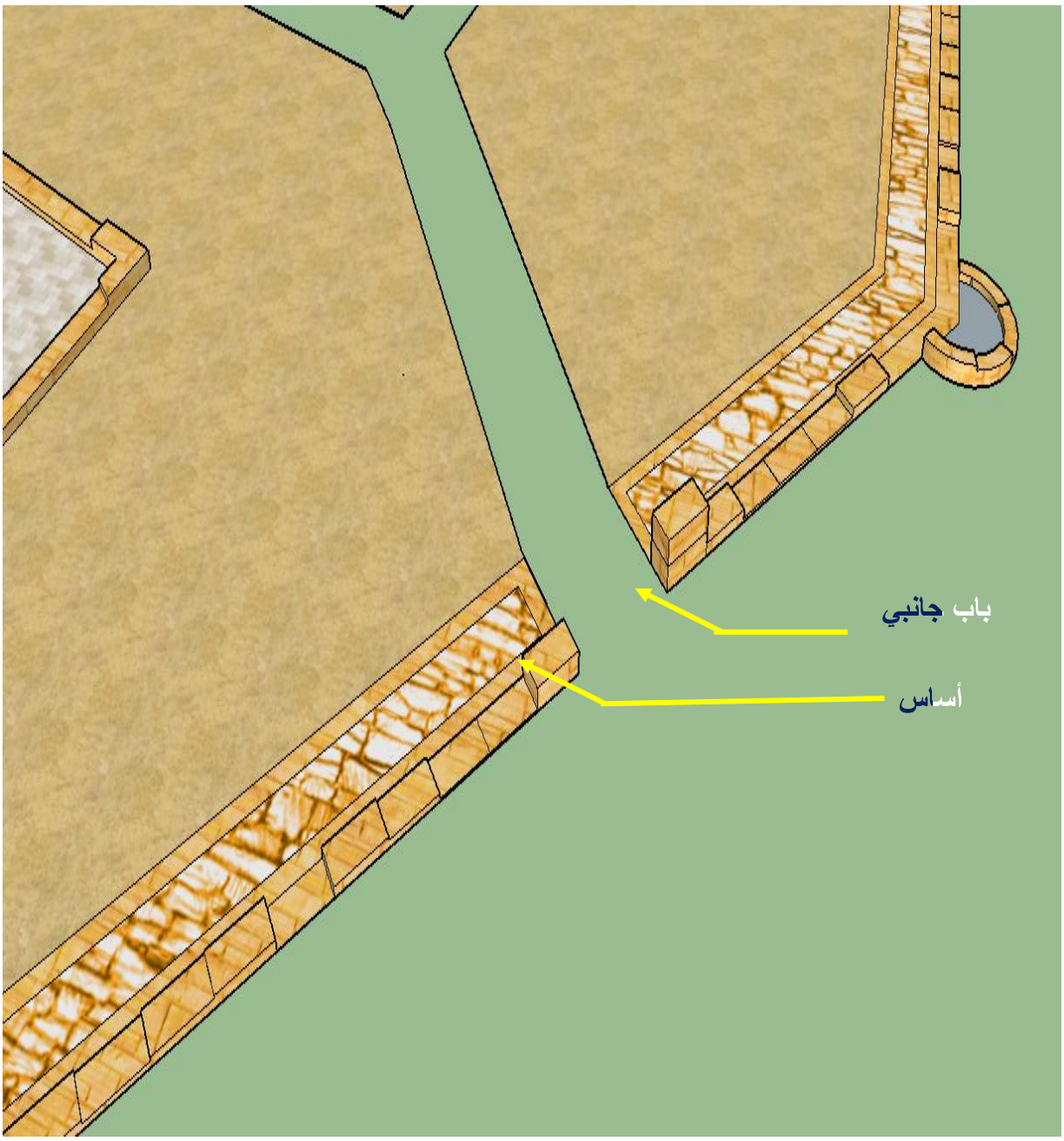

الشكل (17): إعادة تصورالأبواب الجانبية للسور

3.4. مبنى البرانسيبا:

البرانسيبا هو المبنى الرئيس في كل المباني العسكرية الرومانية، لانه في أغلبه يحتوى على قسمين مهمين ديني وإداري، ويعتبر مركز للقيادة وتسير القلعة. وأغلب اللقى الثرية التي عثر عليهافي حفريات القلعة وجدت في أنقاض مبنى البرانسيبا.

1.3.4. مخطط إعادة التصور مبنى البرانسيبا:

بالاعتماد على الشكل (04) الذي وضعه بيكار لمبنى البرانسيبا، وبالاعتماد على معرفة أساليب البناء الروماني أمكن إعادة تصور المبنى بالمقاربة، لتوضيح ماكان عليه المبنى ومعرفة أهم أقسامه. والمساعدة في وضع مخططات إعادة البناء، الشكل (18) و(19).

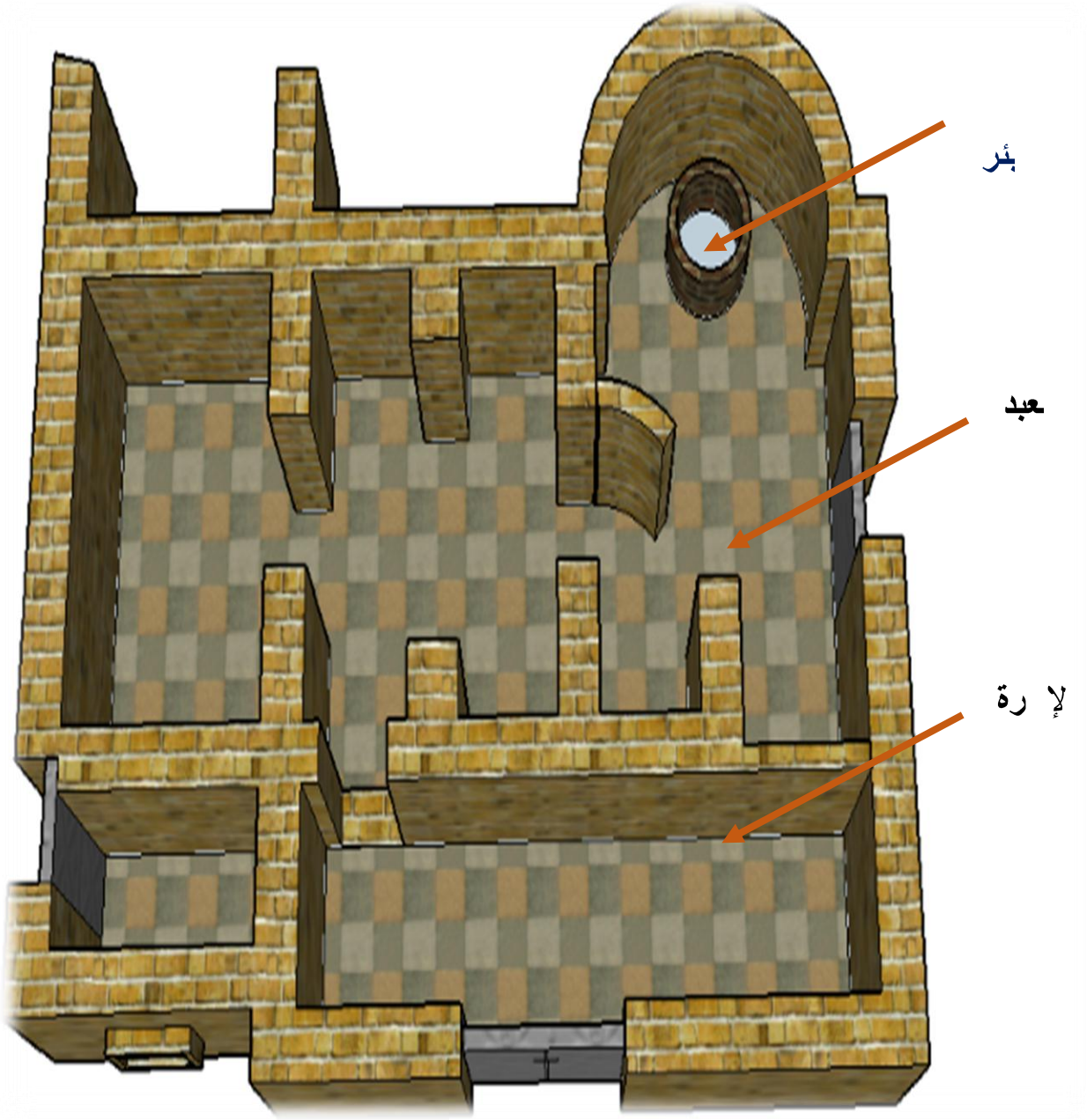

الشكل (18): إعادة تصور مبنى البرانسيبا، منظر علوي

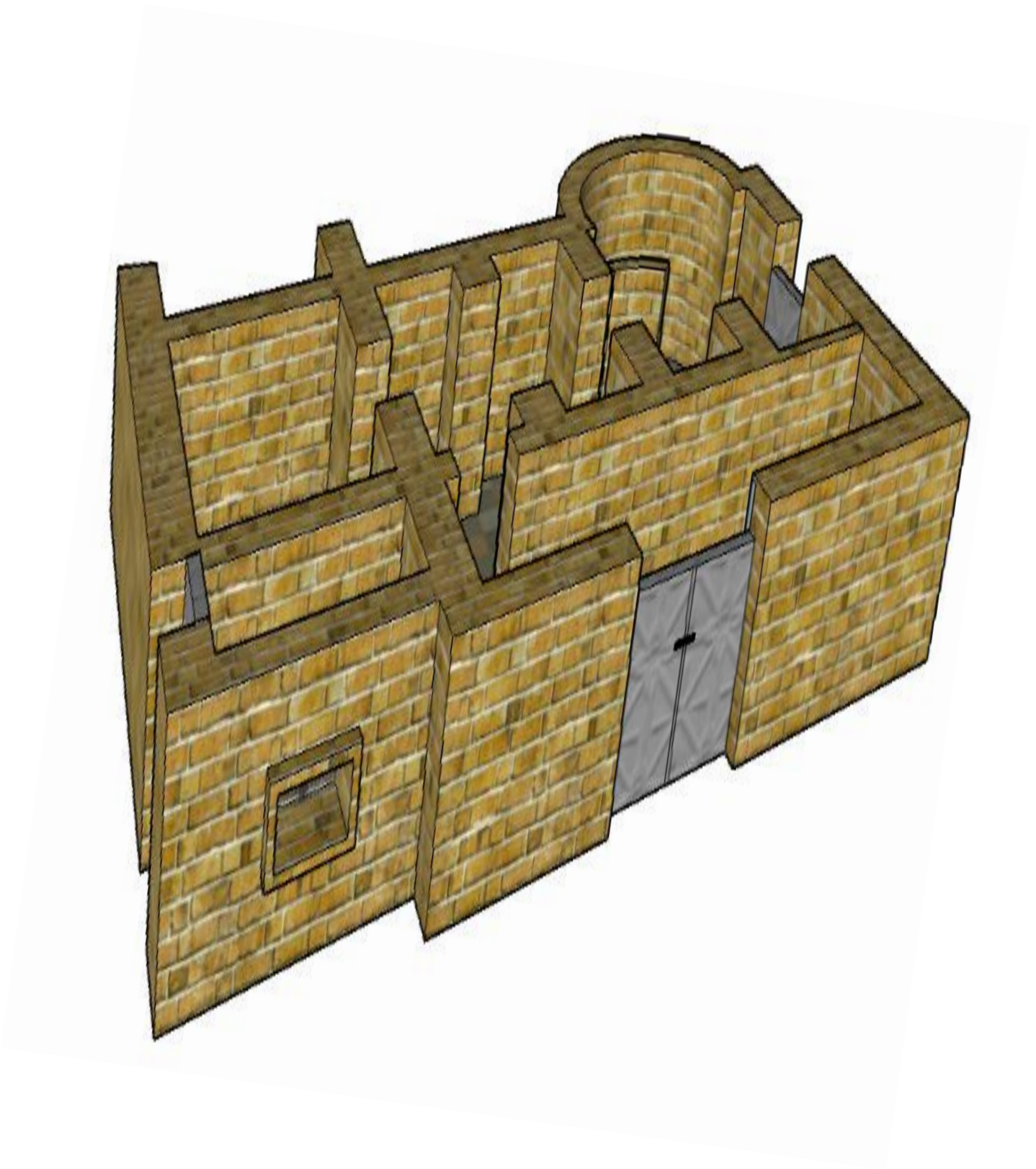

الشكل (19): إعادة تصور مبنى البرانسيبا، منظر علوي جانبي

2.3.4. مخطط إعادة بناء مبنى البرانسيبا:

مبدأ الإيحاء:

مبدأ الإيحاء يعتبر أساسي في إظهار تفاصيل المباني التي لا نعرف ولا نستطيع تحديد وظيفتها، عكس الأسوار والبوابات فهي بسهولة ما يمكن معرفتها ووظيفتها. لذلك سنعتمد على مبدأ الإيحاء في مخططات ترميم مبنى البرانسيبا التي سنوليها اهتماما أكبر لأنها تعتبر أهم منشأة داخل القلعة، وذلك من خلال إعادة بناء بعض الأجزاء التي تحدد جناح المعبد وملحقاته والرواق المؤدي إليه. وفي المرتبة الثانية غرف أو جناح الحكم أو الإدارة التي يكفي ترميمها على أساس أنها غرف يتم ترميمها بتحديد شكل هذه الغرف ومساحتها.

ترميم المدخل يكون من خلال رفع من بعض حجارة دعائم الباب، الدعيمة الأولى بارتفاع يقرب إلى ثلاثة صفوف أو أربع من الأحجار، والدعيمة الثانية فيكفي صفين عملا ورجوعا إلى مبدأ الجزء من الكل لنظرية براندي في الترميم. وبالنسبة للجدران القيام بإظهار الأساسات وبناء بعض أجزاء الجدران بالخصوص في الزوايا والمداخل.

أما البئر فنقوم بإعادة حفره كليا وبعد ذلك نقوم ببناء الجزء الظاهر منه بمستوى صفين وثلاثة من الأحجار، مع تغطيته بشباك غير حاجب للرؤية. وفي الأخير القيام بعمليات تنظيف وتهيئة للمكان لرؤية مدى وضوحية الصورة بعد الترميم، ومعرفة إن كانت كافية أوغير مناسبة لنتخذ بعدها الإجراءات اللازمة والكفيلة لتنفيذ الهدف، الشكل (20).

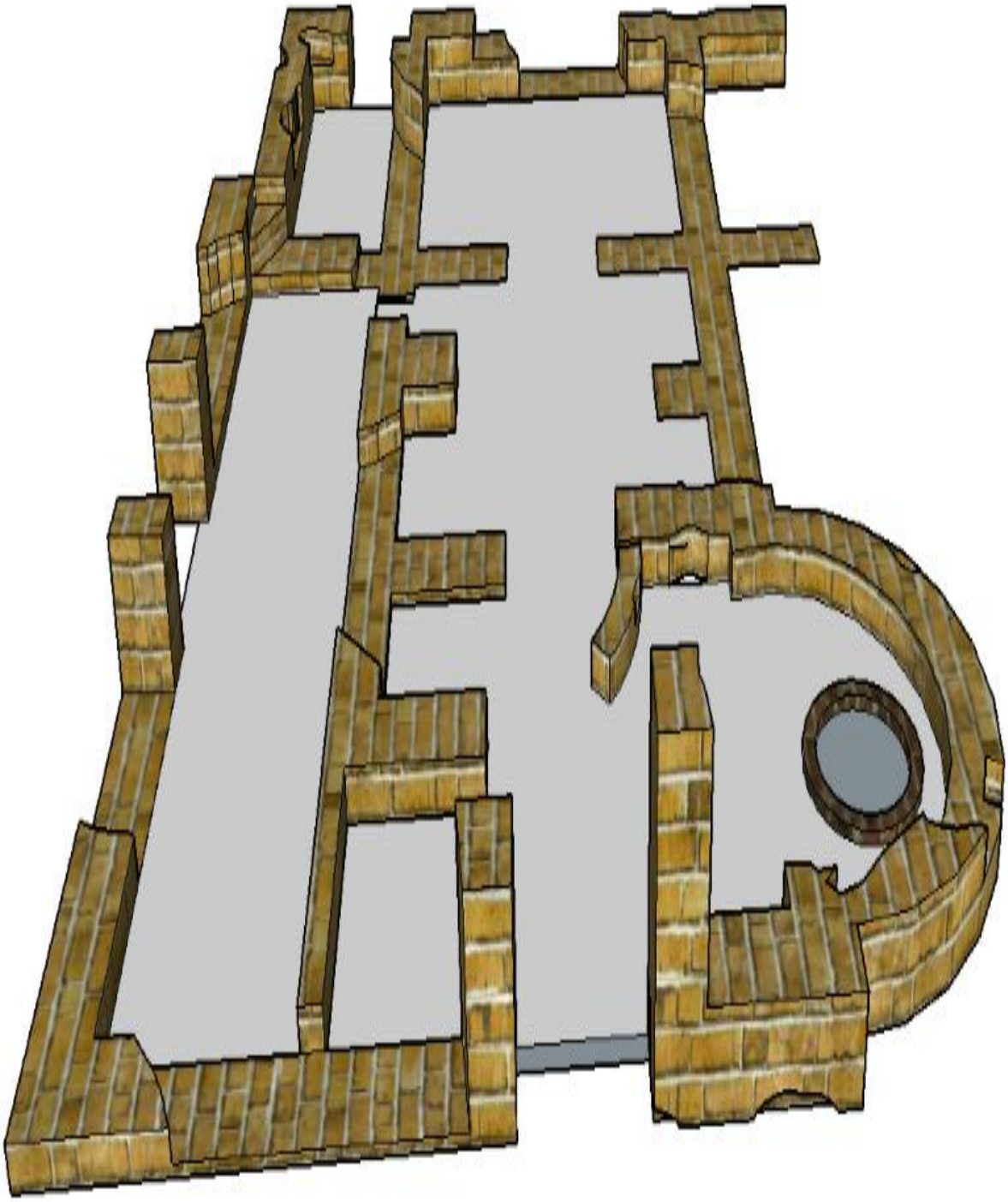

الشكل (20): إعادة تصور ترميم مبنى البرانسيبا، منظر أمامي علوي

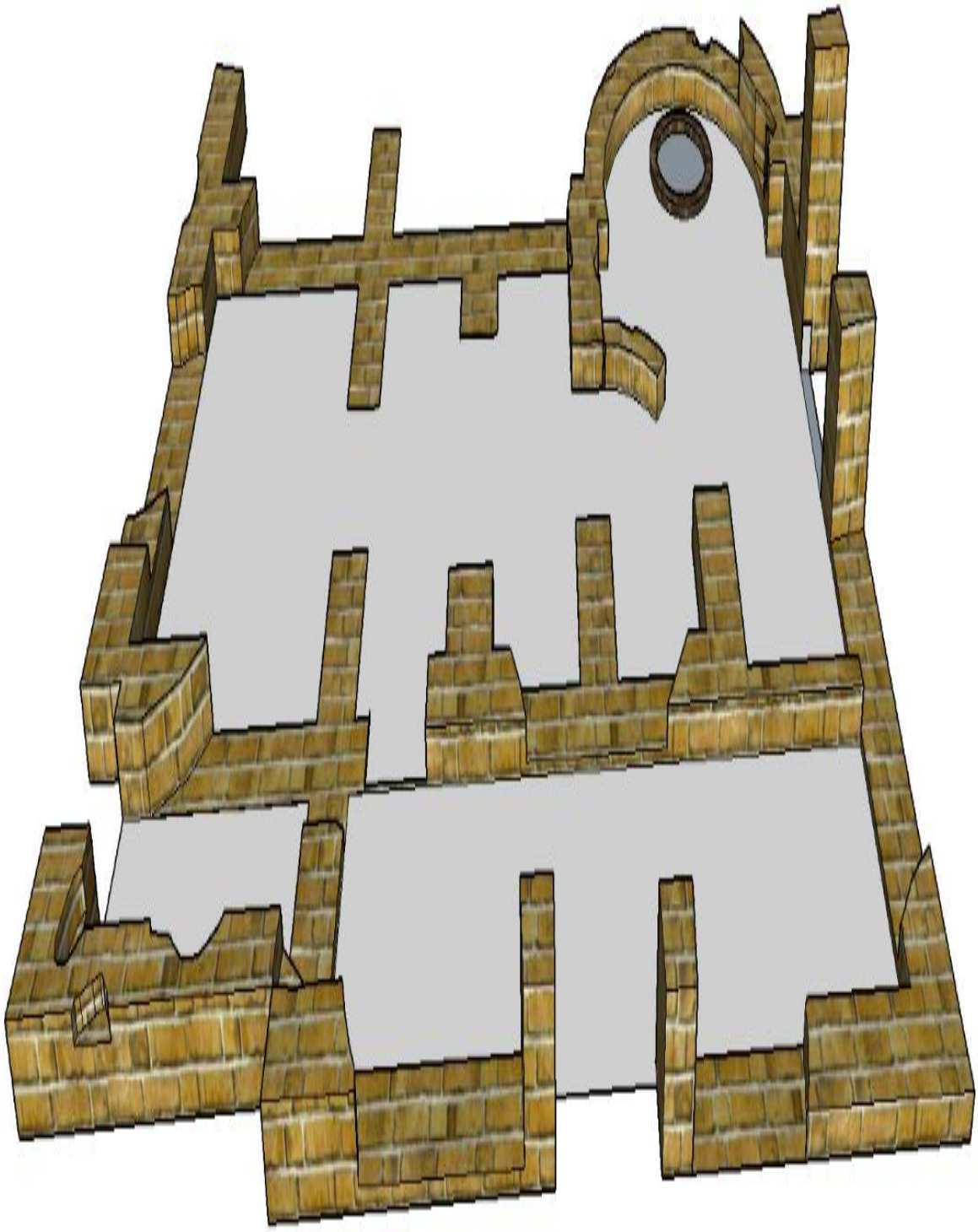

الشكل (21): إعادة تصور ترميم مبنى البرانسيبا، منظر جانبي علوي

5.4. مراقد الجنود:

تتنوع المنشآت الداخلية للقلعة من مراقد للجنود إلى الحمام، وبالإضافة إلى بعض المباني الأرضية التي بني أغلبها من أجل التخزين. وبعض الحفر التي يعتقد أنها ترجع إلى قبائل الجيتول الذين استوطنوا القلعة بعد هجر الرومان لها. وتعتبر مراقد الجنود أكبر المباني الداخلية بحوالي أربعة مراقد، إلا أن بعضها تعرض للتشويه بعد أن سكنت قبائل الجيتول القلعة.

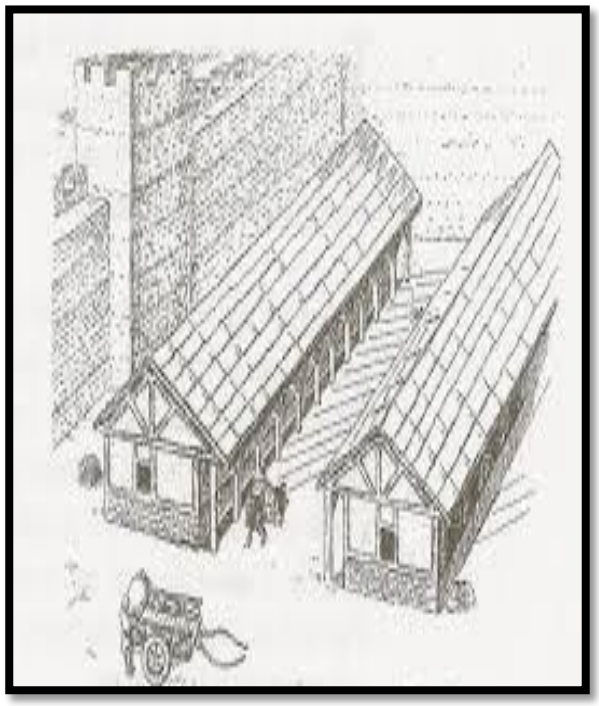

الشكل (22): رسم تخطيطي لمراقد الجنود الرومانية

1.5.4.مخطط إعادة تصور مراقد الجنود:

بالاعتماد على المخططات الأرضية التي رسمها بيكار، وبإتباع الطرق والتصاميم الرومانية في البناء، أمكننا وضع تصور تقريبي لبعض منشآت القلعة، من مراقد وحمام وأبنية أرضية. وذلك لتقريب القارئ لشكل الأبنية حينها. وبالرجوع للمراجع المختصة بالعمار الرومانية. تمكنا من إعادة تصور مراقد الجنود لقلعة ديميدي، الشكل (23) و(24).

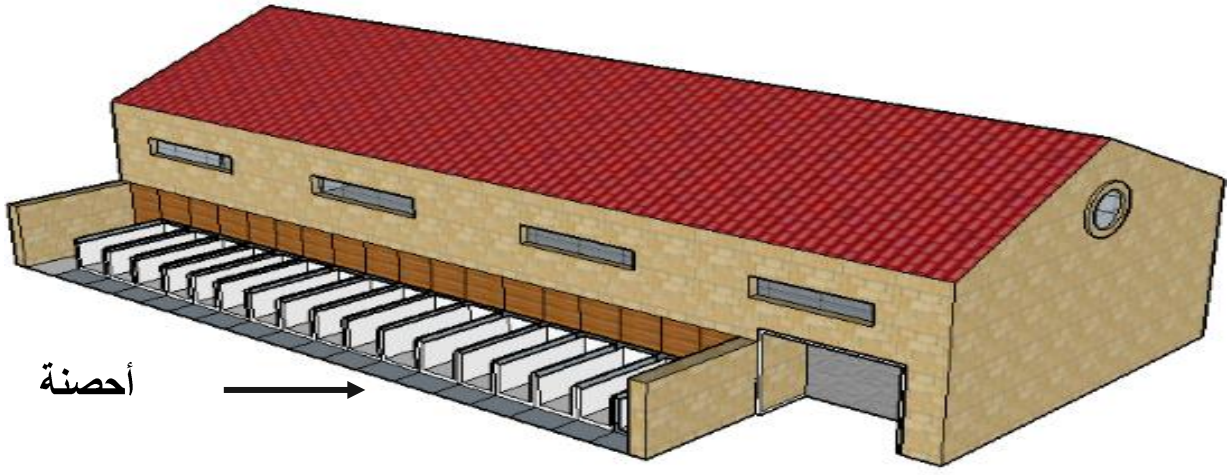

الشكل (23): مرقد جنود روماني مزود برباط للأحصنة

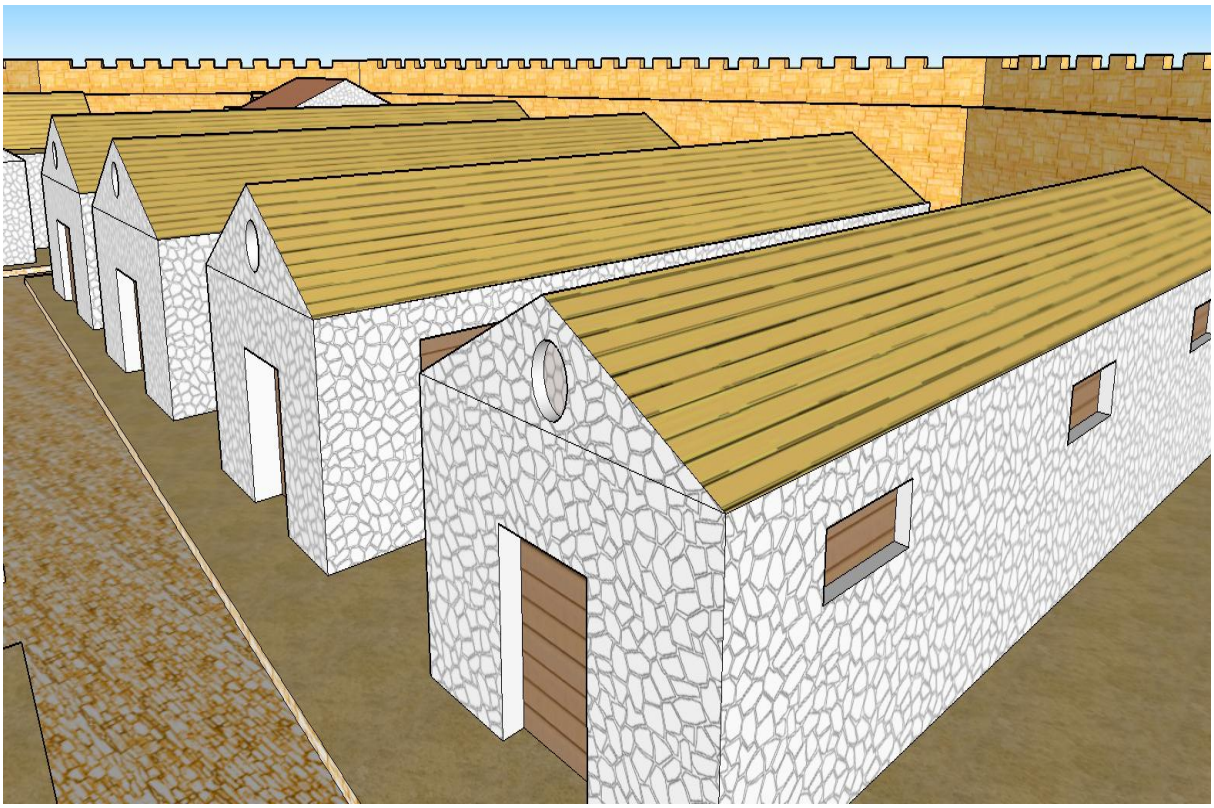

الشكل (24): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر جانبي

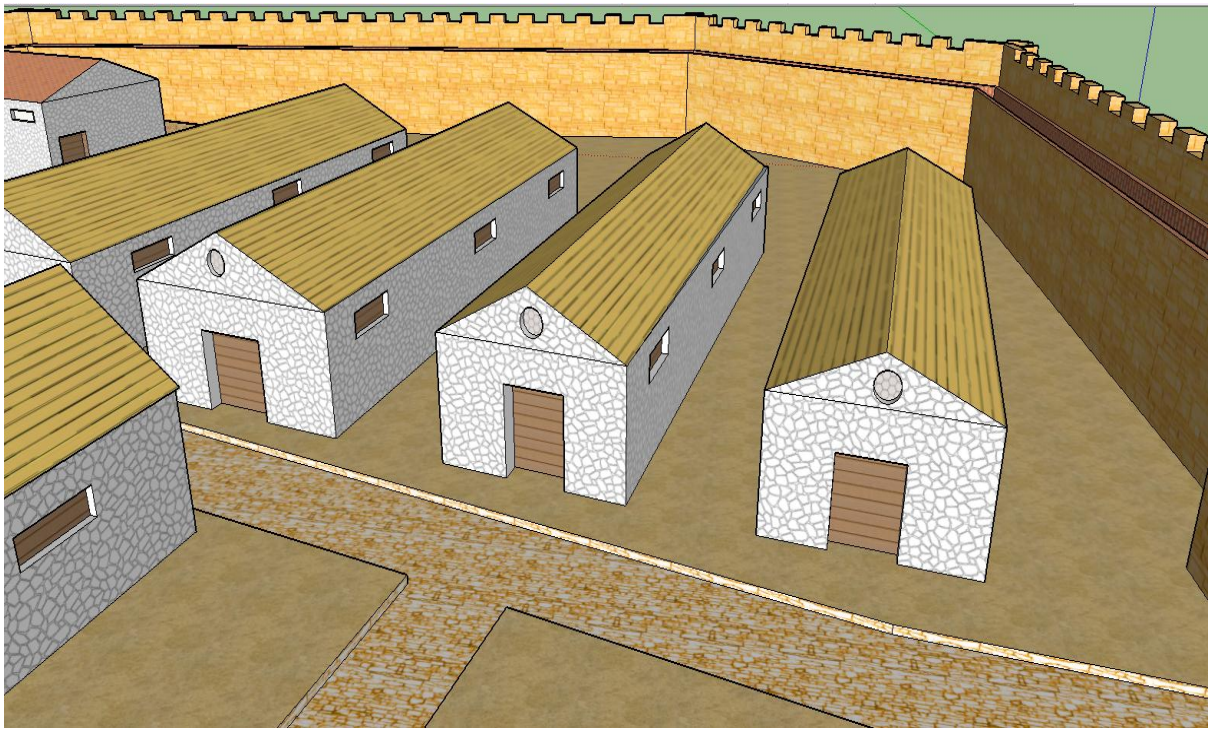

الشكل (25): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر جانبي علوي

2.5.4. مخطط إعادة بناء مراقد الجنود:

مراقد الجنود مباني بسيطة من ناحية الوظيفة والدور، فهي أماكن للنوم والاسترخاء ليست لها خصوصيات معمارية مميزة. لذلك عند عمليات ترميمه لانحتاج إلى عمل دقيق، و تكون عمليات إعادة بناءها محدودة جدا، أخذين بمبدأ الحد الأدنى من التدخل. وتكون أولى العمليات على المرقد الأول مباشرة الذي يليي البوابة الرئيسية، حيث نقوم بالحفر والتنظيف لإظهار الأساسات والجدران وأماكن الأبواب والفتحات، هذه العمليات تسمح بتحديد شكل المبنى وأبعاده، وإن كانت هذه الإجراءات غير كافية نلجأ إلى إعادة البناء على مستوى الزوايا وبعض جدران الغرف الداخلية لمرقد الجنود. ونطبق هته العمليات بدرجة أقل على باقي المراقد، الشكل (26) و(27).

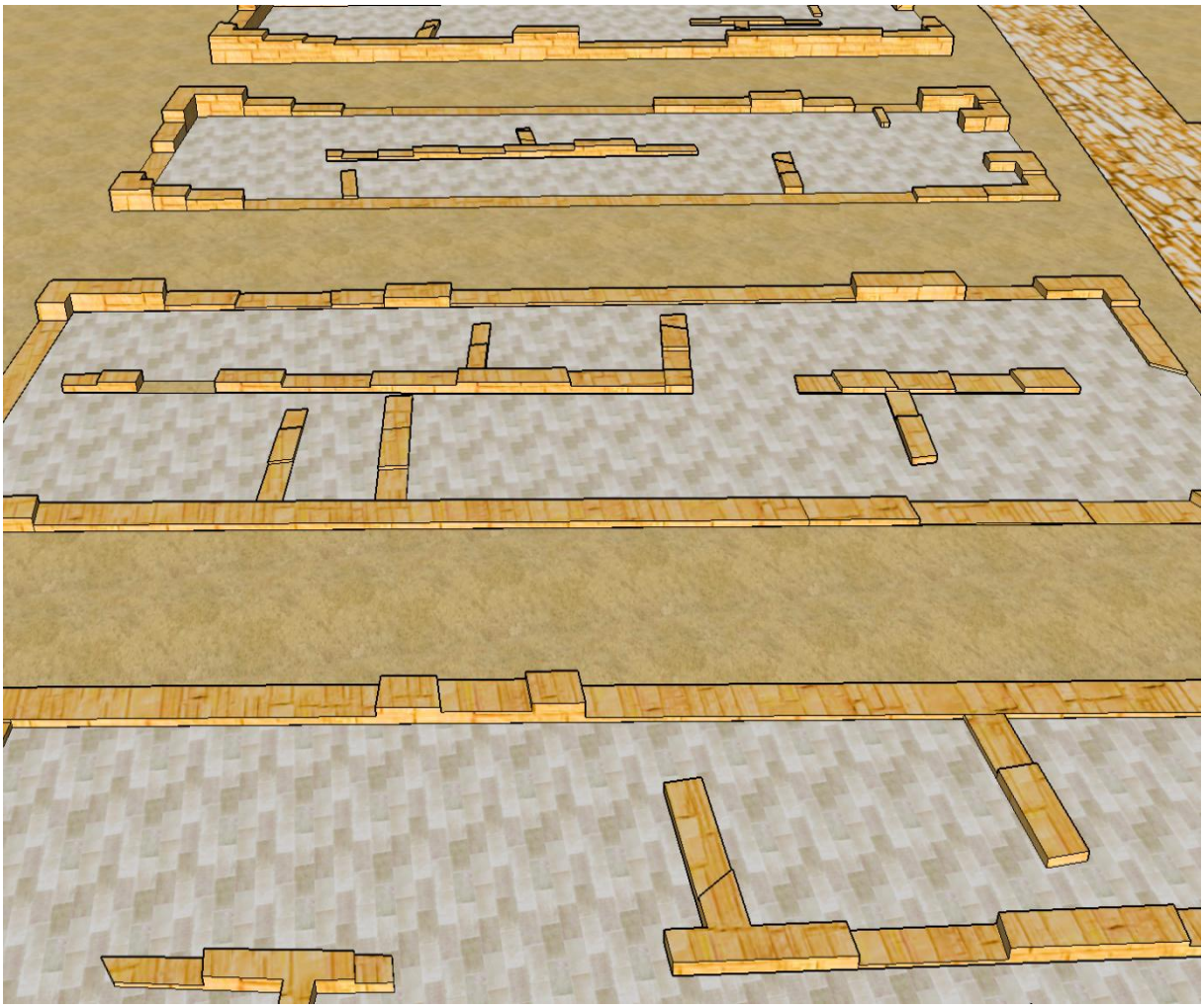

الشكل (26): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر جانبي علوي

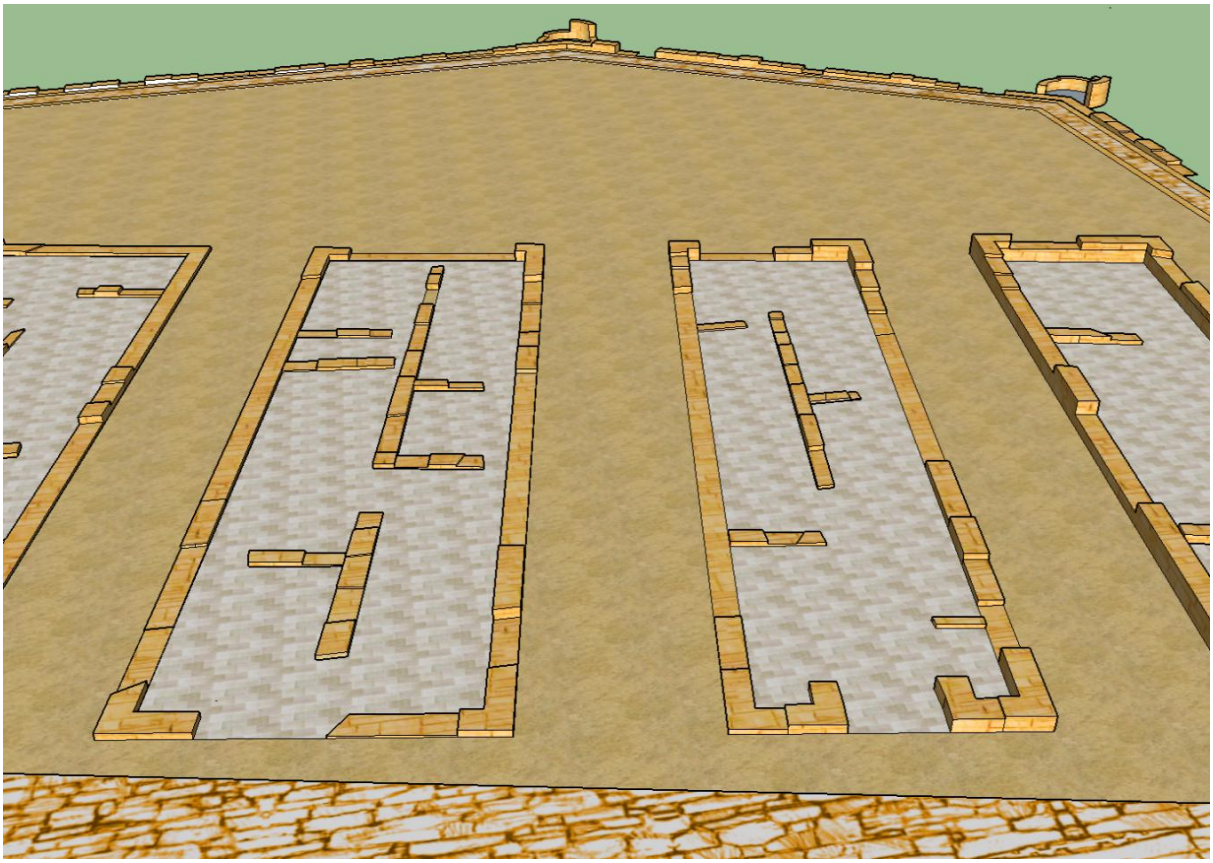

الشكل (27): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر أمامي علوي

6.4. الحمام:

اهتم الرومان بالمنشآت الملحقة لقلاعهم وحصونهم وذلك لتوفير كل شروط الإقامة للجنود، فاهتموا ببناء الحمامات وتزويدها بالماء الساخن وهذا مابينته أغلب الأبحاث على المنشآت العسكرية الرومانية في الجزائر.

قلعة ديميدي كذلك عثر بها على مايدل أنها بقايا لحمام، وهذا في الحفريات التي قام بها شارلي بيكار. حتى وإن كان بغرفتين فقط عكس ماهو معمول به في الحمامات الرومانية التي تحوي ثلاث غرف، لكنه استدل بقطع الأجر وبعض اللقى التي تدل على وجود حمام، بالإضافة إلى النفق المحفور بجنبه الذي يحتمل أن دوره كان في تسخين الحمام من خلال إيقاد النار فيه، وهي كلها تخمينات وتحليلات تحتمل الصواب والخطأ. ولكن ليست لدينا تفاصيل أو مخططات توضيحية عنه.

1.6.4. مخطط إعادة تصور حمام:

اعتمادا على المشابهة من نفس مباني وحمامات الرومانية لتلك الحقبة، مع الأخذ بالمعطيات المادية التي تتمثل في المواد الأولية من أحجار وآجر التي عثر عليها خلال التنقيبات في عين المكان، الشكل (28).

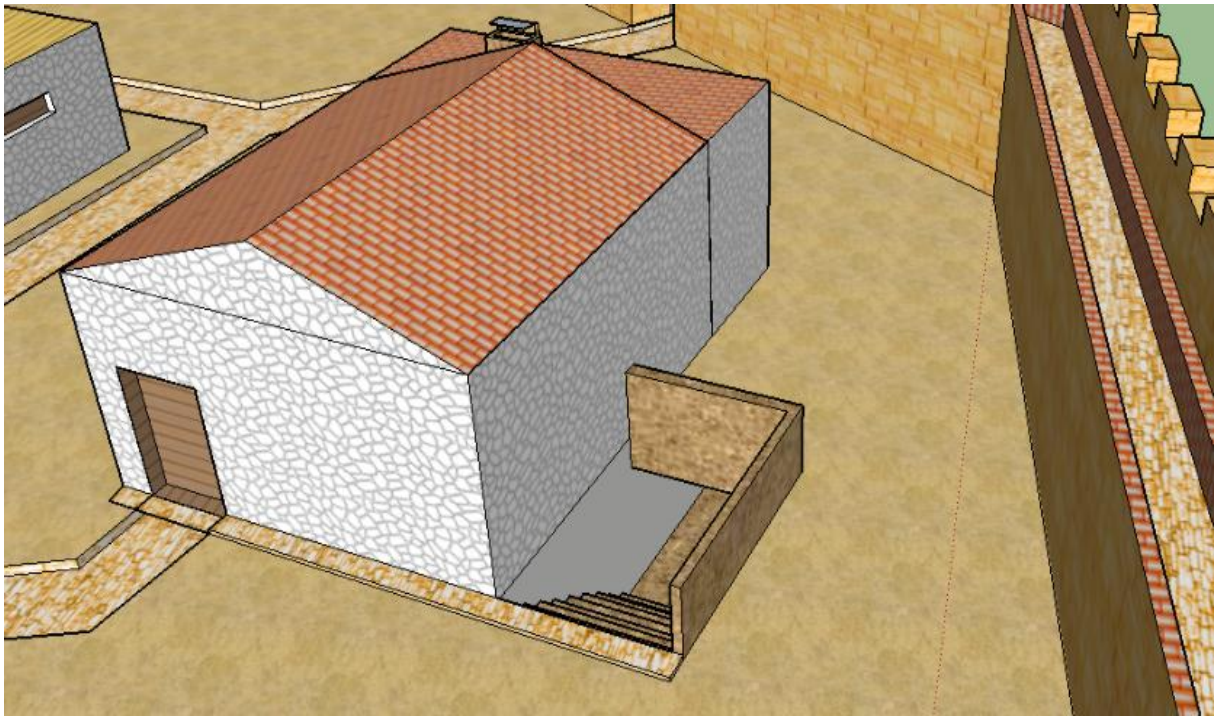

الشكل (28): إعادة تصور حمام القلعة

2.6.4. مخطط إعادة بناء الحمام:

بالنسبة للحمام نقوم بعمليات حفر وتنظيف لإظهار الأساسات وتحديد شكله. ونقوم بجمع كل اللقى التي لها علاقة بالحمام من أحجار وآجر وغيرها. أما فيما يخص النفق وجب إعادة حفره وتنظيفه، ومحاولة ربطه معماريا ببقية أجزاء الحمام، الشكل (29).

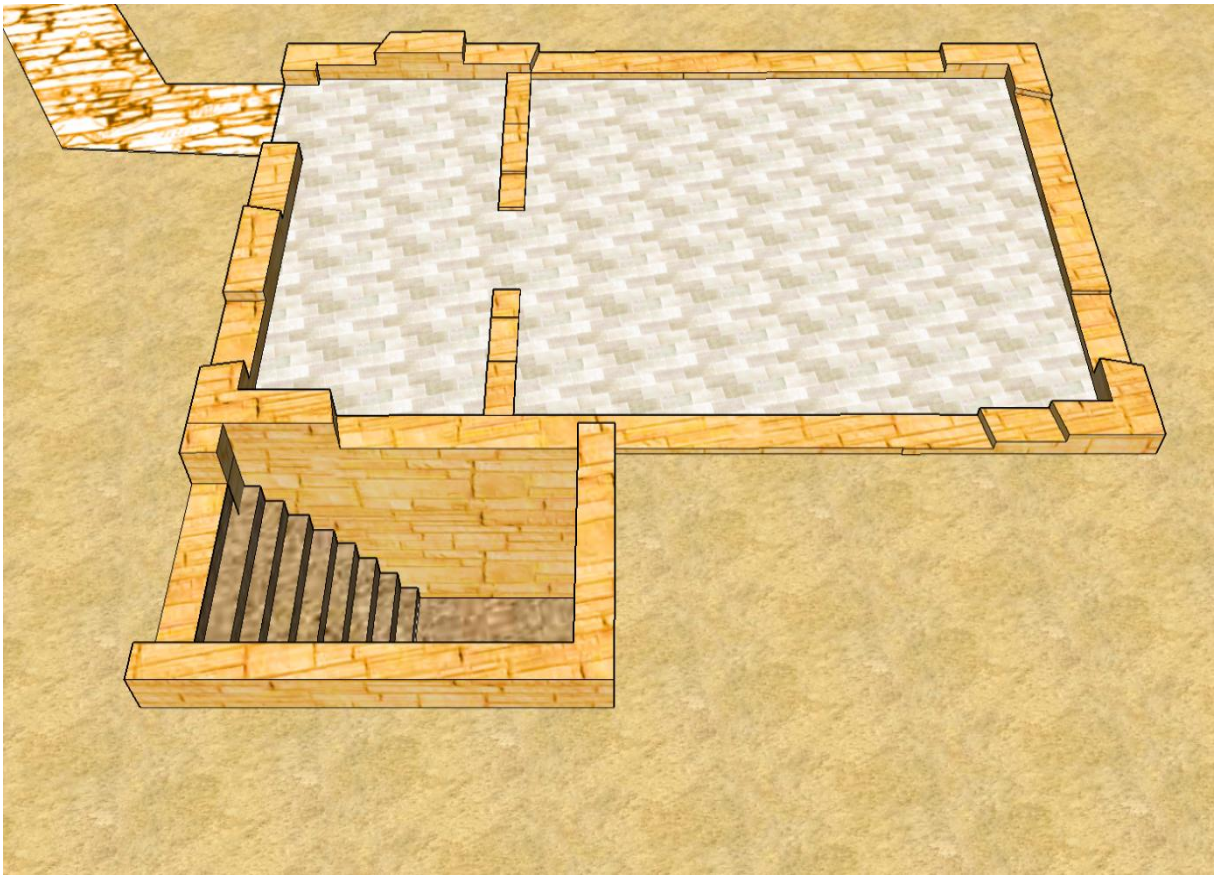

الشكل (29): إعادة تصور ترميم حمام القلعة

7.4. المخططات النهائية:

بعد الانتهاء من وضع مخططات إعادة التصور وإعادة البناء لكل أجزاء القلعة وعناصرها المعمارية حان الوقت لجمعها في مخطط واحد لتتضح الرؤية، وصورة العمل في مراحله النهائية

1.7.4. مخطط إعادة تصور القلعة:

الأشكال من 30 إلى 33.

2.7.4. مخطط إعادة بناء القلعة:

الأشكال من 34 إلى 37.

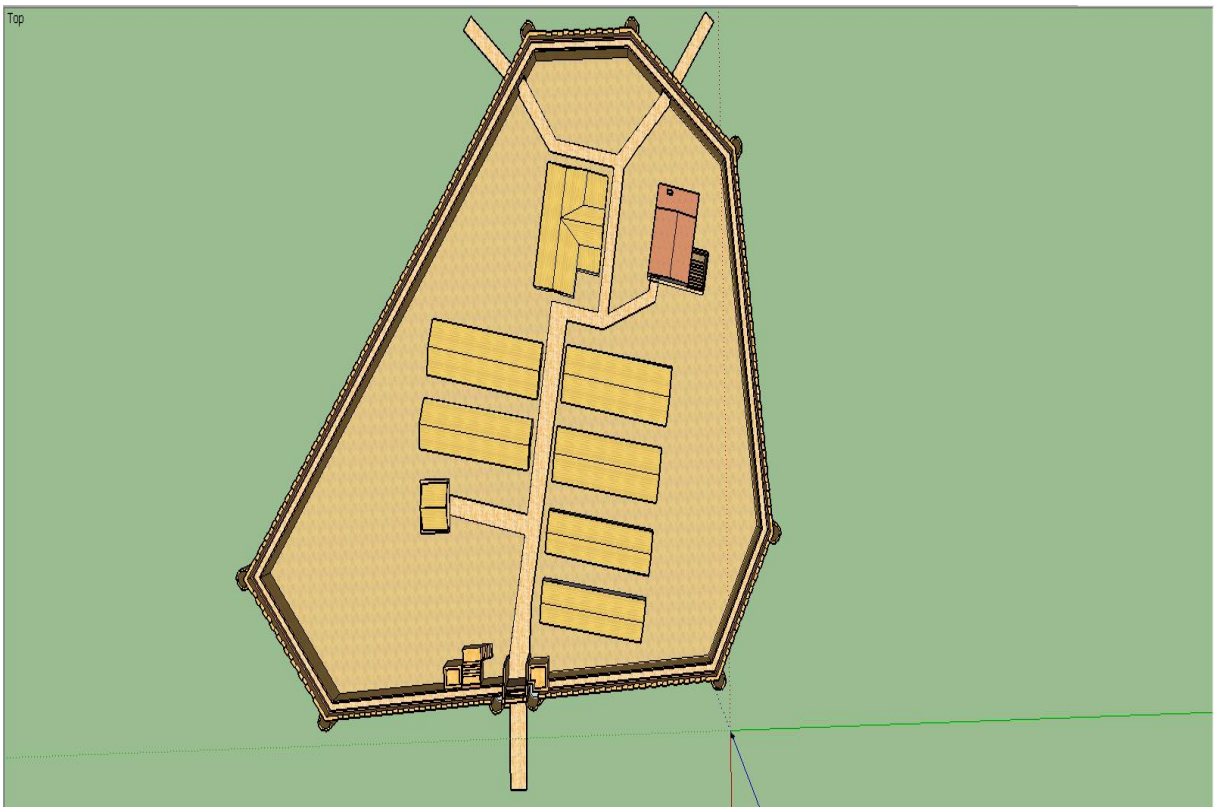

الشكل (30): إعادة تصور القلعة، منظر علوي

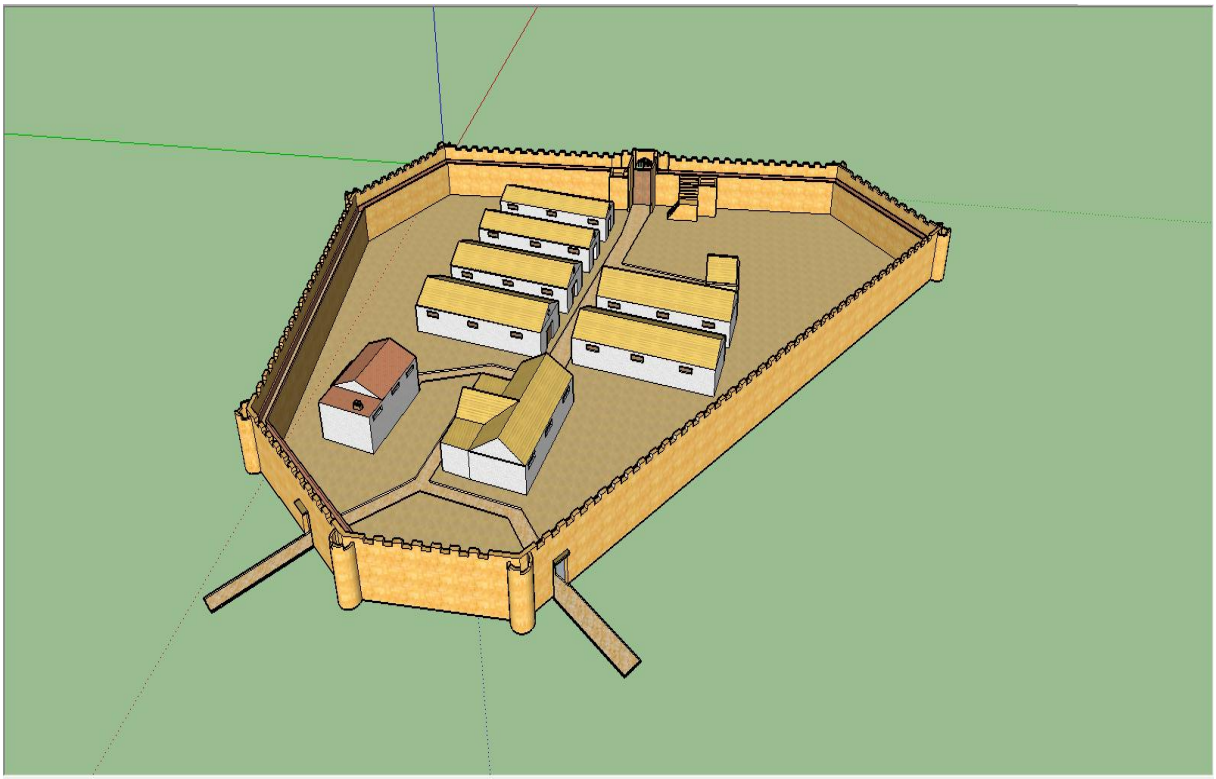

الشكل (31): إعادة تصور القلعة، منظر علوي خلفي

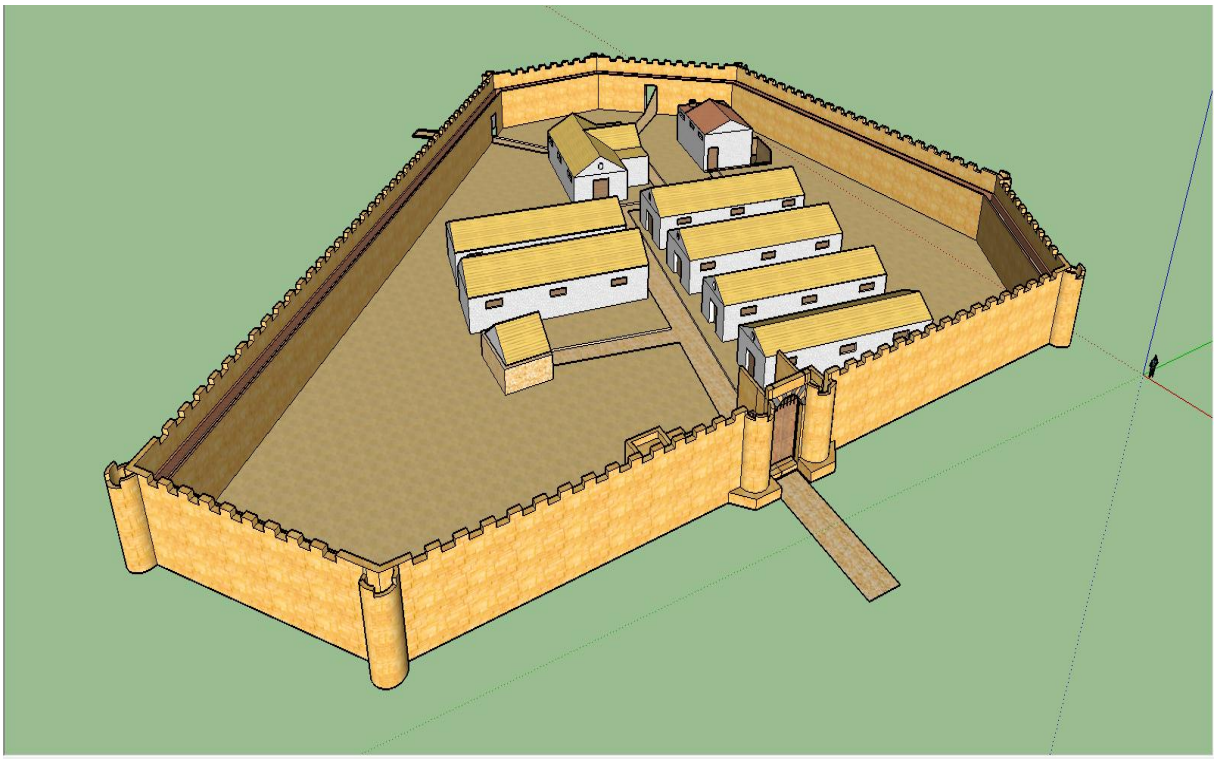

الشكل (32): إعادة تصور القلعة، منظر أمامي علوي

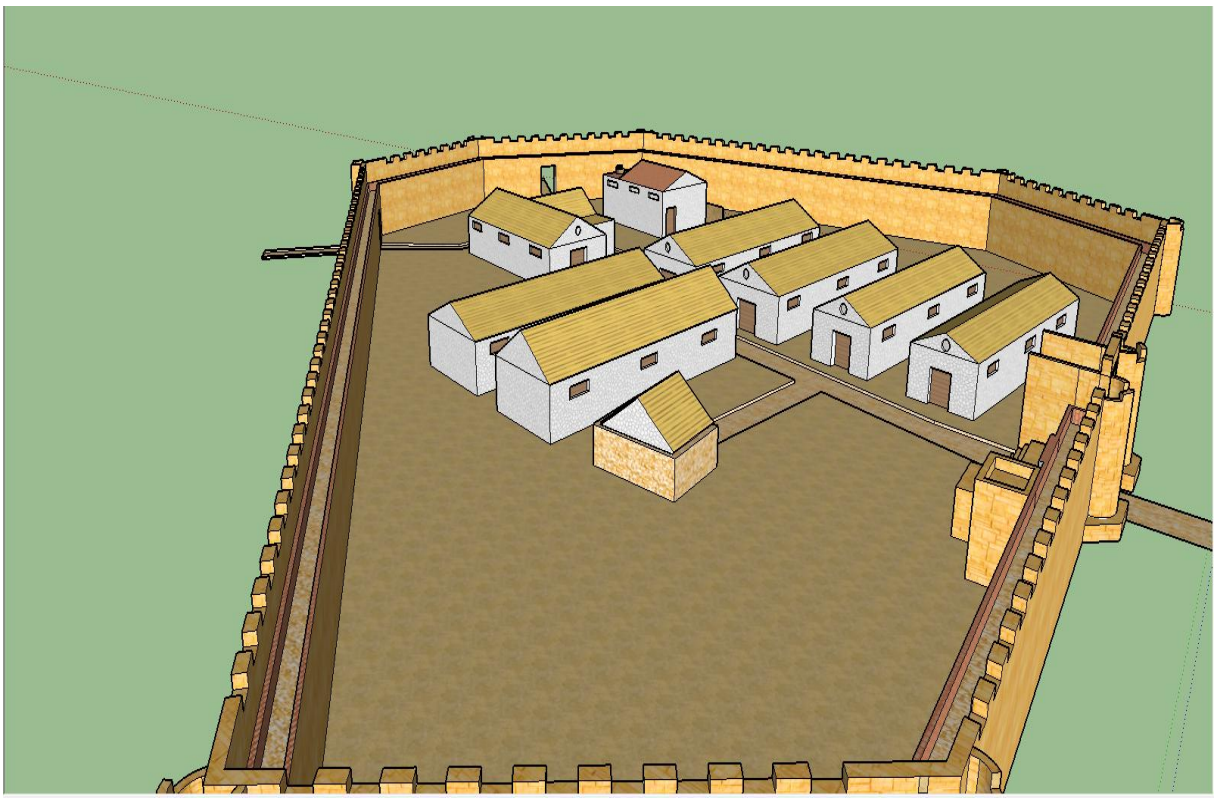

الشكل (33): إعادة تصور القلعة، منظر جانبي علوي

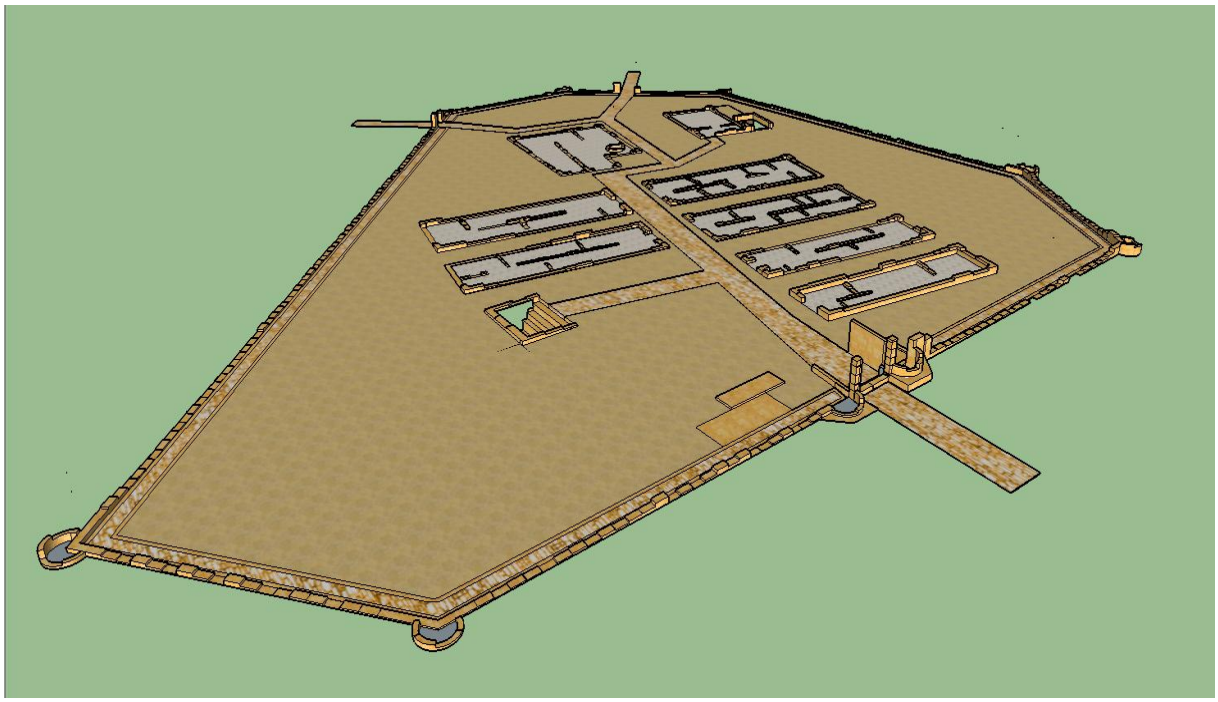

الشكل (34): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر جانبي علوي

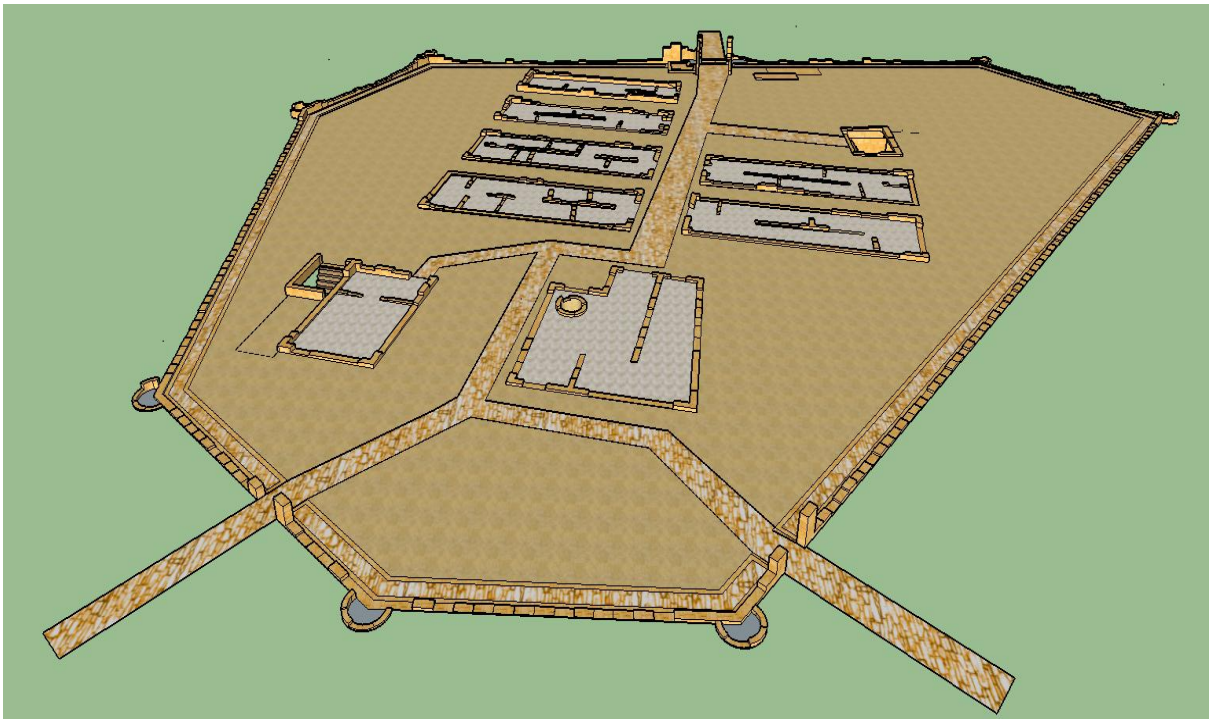

الشكل (35): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر خلفي علوي

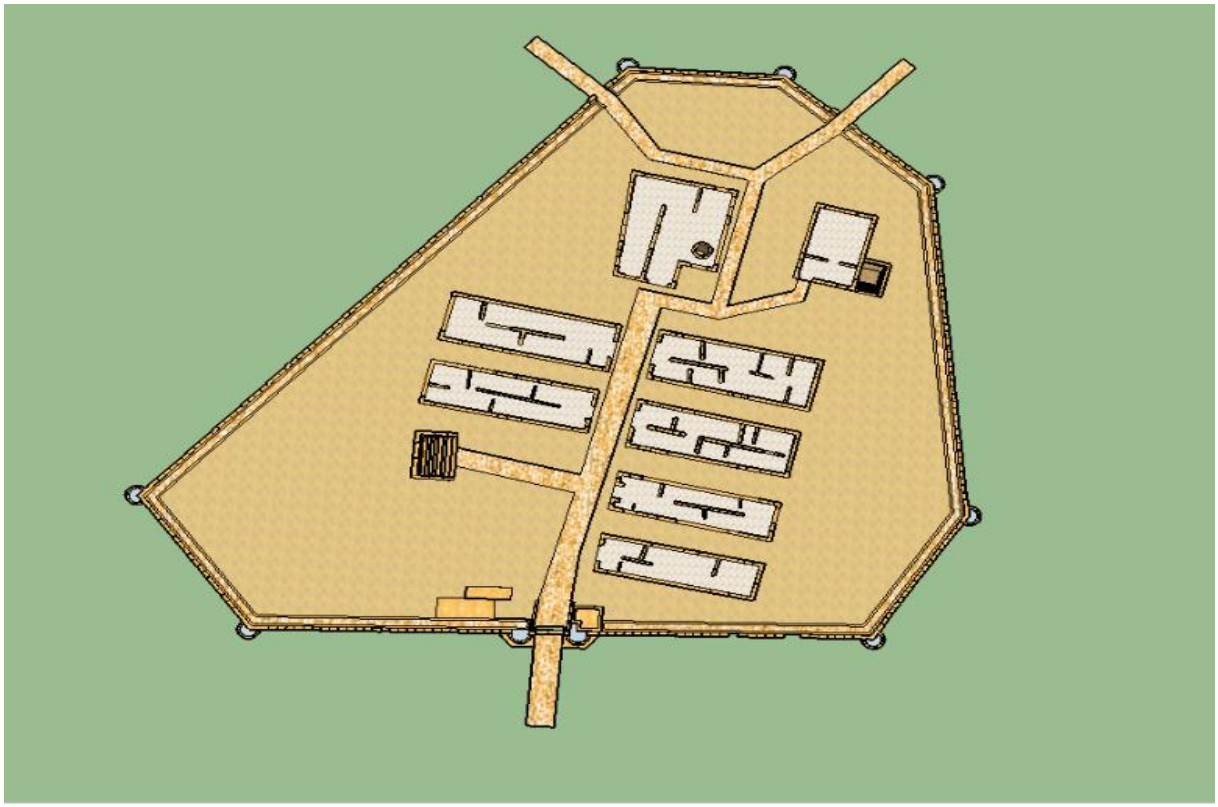

الشكل (36): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر علوي

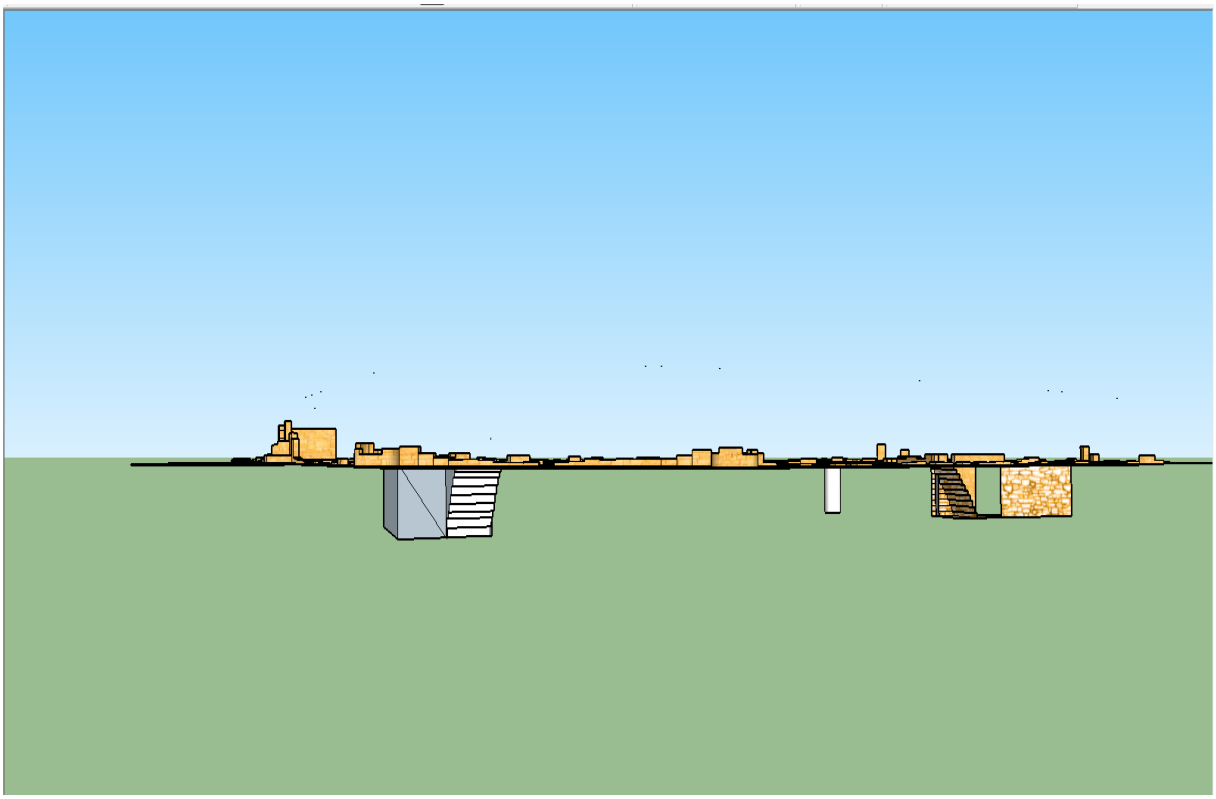

الشكل (37): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر جانبي أفقي(البنى الأرضية)

5. إعادة إحياء وتأهيل القلعة:

بعد الانتهاء من التدخلات وإعادة البناء للقلعة نكون قد انتهينا من أعمال الحفاظ والترميم التطبيقية، وبقى لنا أن نقوم بالحفاظ المعنوي ، الحفاظ الذي يسمح للقلعة بكتابة تاريخها من جديد وتتحول من مجرد حجر جامد إلى آثر شاهد، شاهدة ومسجلة لفترة من فترات حياة هذا المكان. ويتجلى ذلك من خلال العمل على جعل المكان مزار للسياح أو بدرجات أقل للزوار العاديين من تلامذة المدارس والهواة وسكان المنطقة. فيولد بذلك ترابط بين القلعة ومكان تواجدها من جهة وبين المكان والسكان من جهة أخرى.

لكن كيف لنا نحقق هذه المعادلة في ظل هذا المكان الغير جاذب والغير ملفت للانتباه. مكان يفتقد لكل القيم الجمالية والمعمارية التي تعتبر عوامل جذب للزوار. ربما ليست هذه مهمة الأثريين والمرممين وحدهم. بل هي منظومة ثقافية كبيرة ولكل دوره ومسؤوليته ابتداء من أعلى السلطات ونهاية إلى المواطن البسيط الذي وجب عليه الاهتمام بتراثه المادي الذي يشهد على تاريخه، وهذا الاهتمام يعبر عن وعي وحس جماعي منبعه حسن التعلم والتربية. لكن الزائر هو الحلقة الأضعف في هته المنظومة التي يتحمل أغلب مسؤولياتها الساسة ورجال الثقافة والمختصين. فإن توفرت الرغبة والإرادة السياسية سينطلق المشروع بتنفيذ من المختصين مسؤولي الثقافة والمخابر والباحثين في تجسيد هذه الرغبة بالاعتماد على الطرق المنهجية والوسائل العلمية. وتتكاثف معها جهود الإعلاميين والجمعيات والهيئات الثقافية والتعليمية للقيام بمشروع للنهوض ولترقية البيئة الثقافية للبلد بعيدا عن الحسابات المادية والربحية بالنظر للأماكن الأثرية والتاريخية كمناطق جذب سياحي، بل وجب رؤيتها كمناطق جذب ثقافي وهذا هو الاستثمار الحقيقي، الاستثمار في الإنسان.

لسنا هنا نحمل أي طرف مسؤولية تدهور تراثنا المادي، لأنها مسؤولية جماعية، ولكن كمختصين وجب علينا تحديد مهامنا ودورنا في هذه المنظومة والعمل على ذلك حتى يتوفر المناخ الملائم لتجسيد هذه العمليات.

1.5. القلعة كمتحف موقع:

المتحف الموقع هو نوع من المتاحف المفتوحة والتي تأخذ من موقع الأثر مكان لها ومن اللقى الأثرية للموقع تحفا ومعروضات لها.[1]ويتم حمايته وحراسته إن أمكن. وعلى حسب أهمية الموقع يتم تزويده بالمجسمات والصور وتدعيمه بالإضاءة الكافية.

ـ وضع المجسمات والصور الشارحة:

العمل بمبدأ الحد الأدنى من الترميم يسمح بالحفاظ على الطابع التاريخي والأثري للقلعة، لكن في نفس الوقت لا يرجع للقلعة قيمها المعمارية والجمالية. والأهم أن الشاهد لايمكنه دائما من معرفة وفهم طبيعة ووظيفة المبنى، حتى تدخلات الترميم المحدودة لاتجدي في نقل الصورة الإيحائية للترميم. لتوضيح الصورة وتحقيق الهدف الذي قمنا من أجله بعمليات الترميم. نقوم بإجراءات بسيطة وغير مكلفة وذلك بوضع الصور الشارحة والمجسمات المشابهة لعناصر القلعة كما التي تصنع بطريقة القولبة ووضع مخططات توضيحية للقلعة وعناصر وملحقاتها مع تبيين وظيفة كل عنصر. انظر الصورة (33).

الصورة (50): استعمال المجسمات لتوضيح أشكال المعالم زمن بناءها

[1]- Conservation et mise en valeur du patrimoine culturel, Textes **par Sylvie CROGIEZ et Marie FLABARDHericher**, Publication de L'Université de Rouen, P49

2.5. ربط القلعة بمكان تواجدها:

من الخطأ إهمال محيط الآثار بالخصوص منها الآثار الغير منقولة من مثل المباني، لأن مكان تواجد الأثر يعتبر كذلك أثر لأن هذا المكان كان جزء لايتجزأ من يوميات إنسان تلك الحقبة جلب منه الأحجار للبناء وقام فيه بأغلب يومياته من صناعة وبناء....الخ. لذلك وجب ربط الحيز المكان المحيط بالقلعة بمشروع متحف الموقع. من خلال تهيئة الطرق التي قد يكون استعملها الجنود للصعود إلى لقلعة مع وضع إشارات شارحة ومحددة لاتجاه السير، كما يمكن وضع مناظير مقربة يستعملها الزوار لمعرفة الأماكن والمنافذ التي تحرسها القلعة وتراقبها، صورة (40).

الصورة (51): موقع القلعة يسمح بمشاهد كاملة لمنافذ المدينة والوادي

3.5. ربط القلعة بالمعالم الثقافية والدينية القريبة منها:

يوجد في المحيط القريب للقلعة عدة مزارات دينية يأتيها الزوار من عدة ولايات، ومباني تاريخية تعود للفترة الفرنسية وكلها لاتبعد عن بعض مسيرة دقائق. وكل معلم على حدا ليست له القيمة أو تلك الهالة التي تجعله محل جذب، لذلك فكرنا أن ربط مجموع هته المعالم فيما بينها قد يجعلها تشكل محيط ثقافي أكبر وأهم من ماهي منفردة، وهذا الربط يشجع الزوار والهواة والراغبين في معرفة تاريخ المنطقة بأن يقوم بزيارتها. شرط أن تكون القلعة هي المكان الرئيس والأهم في هذا التشكيل الثقافي لتأخذ مكانتها وقيمتها التاريخية والأثرية.

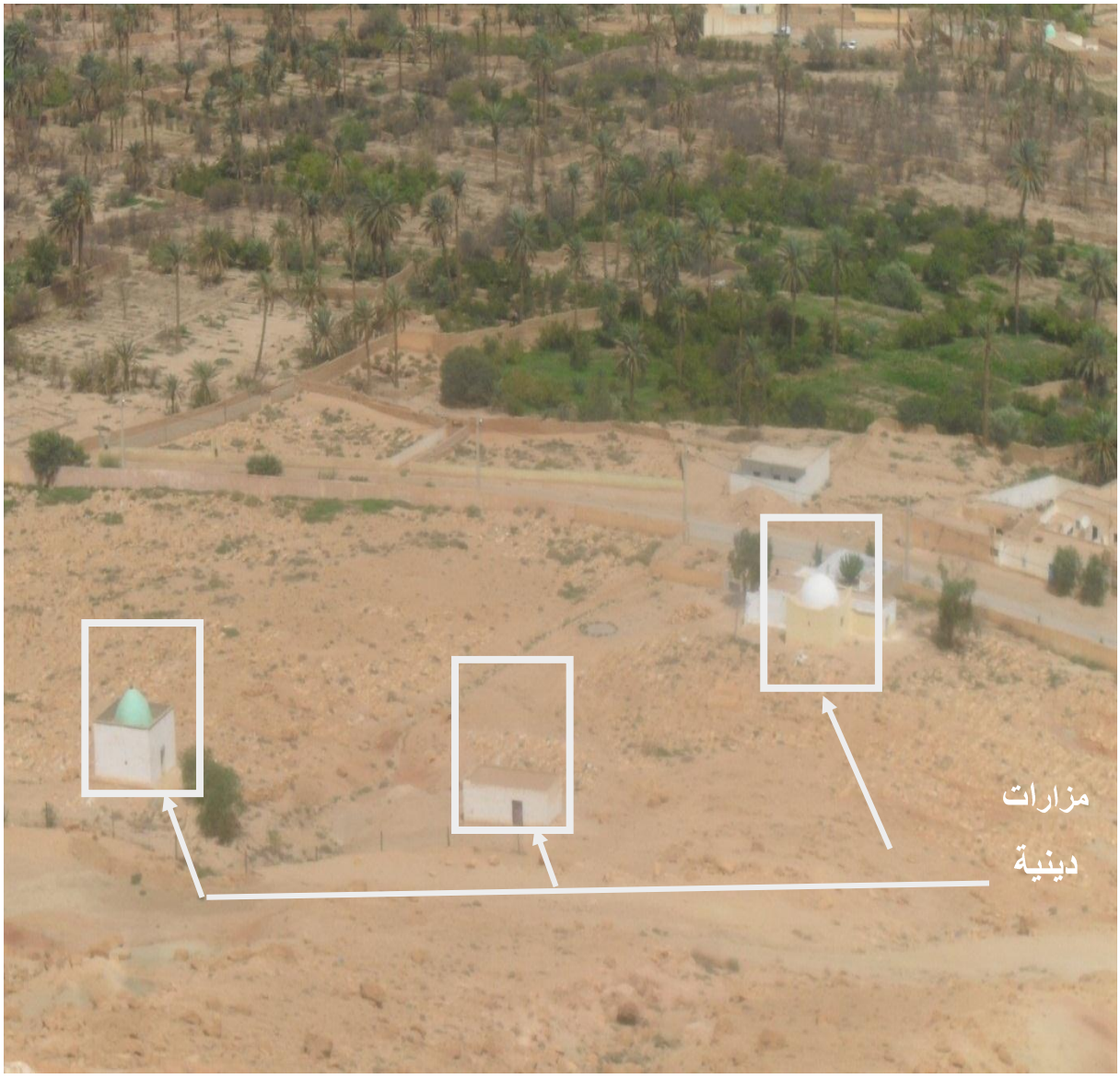

الصورة (52): مزارات دينية أسفل هضبة القلعة

4.5. القيام بنشاطات ثقافية:

أهم نقطة وهدف يمكن أن نعتبرها من أولويات ترميم القلعة، هو الزيارات بالخصوص لتلامذة المدارس. لتعريفه بالتاريخ القديم وربط حاضرهم بماضيهم من خلال تقديم لهم الشروح أثناء الزيارات الميدانية ومحاولة تقديم عروض فيديو أو تمثيليات وعروض تعكس الفترة الرومانية باستعمال ألبسة وأزياء مشابهة وإن أمكن إشراكهم في العروض قصد الترفيه وتحبيبهم في مثل هذه النشاطات. الصورة: (42). وهذا بحضور عوائلهم لتكريس هته الثقافة من جيل إلى جيل. وهذا أهم هدف يمكن أن نرجوه من عمليات الترميم.

الصورة (53): تمثيليات وعروض لفائدة التلاميذ بموقع روماني ايطالي

أولى مشاريع الحفاظ على تراثنا المادي ليس الترميم أو إعادة البناء أو غيرها من الأعمال التطبيقية في مجال الحفاظ..بل هي الرغبة التي إن غابت غاب معها كل مايحمي ويحفظ تراثنا، وإن حضرت حضر معها كل مايسمح بحماية تراثنا.

عمليات الترميم غير مكلفة وغير مستحيلة، وإن كان التخطيط من الناحية المنهجية والنظرية فيه صعوبات نوعية بسبب عدم توحد جهود المختصين وخروجهم برؤى متقاربة. وعمليات الحفاظ نتائجها ايجابية ومجدية على المستويين الثقافي والاقتصادي، حتى وإن غابت الفائدة الاقتصادية بقيت الثقافية وهي الفائدة الحقيقية لترقية الفرد والمجتمع ثقافيا.

الخاتمة

خاتمة

في القرنين الآخيرين اندثرت واختفت كثيرا من المواقع الأثرية بسبب إهمالها وتركها لمختلف عوامل التدهور والتلف، والسبب في ذلك أن هذه المواقع ليست لها قيم جمالية أو معمارية ومنها على سبيل المثال المواقع المنقبة في العراق وسوريا لحضارات بلاد الرافدين وكذلك مواقع ماقبل التاريخ التي اختفت من الخرائط الأثرية لعديد الدول من بينها الجزائر وكذلك التلال الأثرية التي لم تحظى بالدراسة والتنقيب في كثير من الأحيان...الخ. مع أن بعضها له من القيمة الأثرية والتاريخية مايعطيها بعد ثقافي وحضاري كبيرين مايجعل إهمالها تفريط كبير في ذاكرة وتاريخ المكان. لكن وللأسف تم إهمالها وتركها لمختلف عوامل التلف الطبيعية والبشرية المختلفة، ، ولم تحظى بالحماية والحفاظ من خلال عمليات الصيانة والترميم فأصبحت مجرد أطلال و بقايا.

لقد أطلقنا مصطلح "**بقايا المواقع الأثرية**"، على هذا النوع من المواقع الأثرية التي تشترك في أنها مواقع فاقدة للقيم الجمالية والمعمارية، وتتميز بعدم وضوحية الرؤية. هذه الأمور التي تجعل منها غير جاذبة سياحيا مما يجعلها مهجورة ومتروكة لمختلف عوامل التلف الذي يؤدي إلى اندثارها. اصطلاحنا عليها ببقايا المواقع الأثرية كان لاعتبارات موضوعية ، لأننا في دراستنا للموضوع لم نجد مصطلحا أوتعريفا محددا يخص هذه الحالات من المواقع الأثرية، التي لها وضع خاص. أما اختيارنا لهذا الاسم فكان لاعتبار لغوي، فكلمة بقايا الأثار سهلة ومفهومة المدلول وتوحي بأن الأثر في المرحلة الثانية من حياته. قبل عبوره إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة النهاية والزوال.

بقايا المواقع الأثرية وجب أن تعامل بشكل خاص من حيث تحديد تعريف لها وتبيين مميزاتها عن المواقع الأثرية العادية، بغية إيجاد طرق ومناهج خاصة للحفاظ عليها وترميمها من خلال عمليات إعادة البناء أو الاستكمال.

الحفاظ على بقايا المواقع الأثرية من خلال عمليات الصيانة والترميم وأعمال إعادة البناء يصطدم ويعوقة إشكال فكري ونظري، حيث لا يمكننا تطبيق النظريات والمبادئ الكلاسيكة

في مجال الحفظ على الأثار على حالة بقايا المواقع الأثرية، لأن الوضع مختلف مايجعلنا نبحث عن حل يتلائم وخصوصية الوضع الجديد، يتوافق والمبادئ العامة للترميم وفي نفس الوقت يحقق أهداف عملية الترميم وإعادة البناء.

اقترحنا منهجا لترميم بقايا المواقع الأثرية، اصطلحنا عليها بـ "**الترميم الايحائي**"، وهو عمليات إعادة بناء ، تقوم على أسلوب الترميم بالمشابهة وهو مصطلح يشير في مجال الترميم إلى تقنية إعادة بناء هيكل ما، باستخدام مواده الأصلية، ووفقا لنظام تشكيلته الأصلية، ولا يستعمل مواد جديدة إلا عند الضرورة القصوى، والتي يجب أن تكون مميزة ومن السهل التعرف عليها، بحيث لا يمكن خلطها مع النسيج الأصلي. ويعتمد هذا الأسلوب على إعادة بناء القطع المتناثرة والموجودة بأرض الموقع، بعد التيقن من أن القطع الموجودة تخص عناصر الأثر المعماري. وكذلك يتم الإستفادة من كل المعطيات المادية منها مثل الشقف والأجزاء المتواجدة بالمكان، باستغلال ماتحمله من رسومات ونقوش قد تدلنا على أماكنها الأصلية. وهنا نتبع أسلوب الترميم بالمشابهة ليس بهدف إرجاع الآثر أو الموقع بإعادة بناءه إلى ماكان عليه لحظة ميلاده، بل فقط يكفي أن نقوم بإعادة البناء في نقاط قليلة ومحددة والتي يمكن أن تعطينا إيحاءات لشكل الجزء المرمم وبالتالي مجموع الأجزاء المرممة مع بعضها تعطينا ايحاءا بشكل المبنى أو الموقع بشكل مجمل، وبذلك حققنا الهدف الرئيسي لعمليات إعادة البناء وهو إرجاع الموقع أو المعلم لصورته الأولى لحظة ميلاده واعتباره موقعا تاريخيا أو أثريا.

المنهج الذي اقترحناه أساسه النظرية الكامنة لـ"**شزاري براندي**" التي تعرف وتحدد الجزء الذي يمثل الكل، وهو ما سماه بالوحدة الافتراضية للعمل الفني، وكذلك مبدأ اللحظة الزمنية والعمل الفني أي لحظة ميلاد الأثر ثقافيا، ومرجعيتها مبادئ الترميم الكلاسيكية مثل الحد الأدنى من التدخل بأن لا يكون المضاف أكثر من الأصلي. ومبدأ الأصالة. وفي منهجنا المقترح نثمن الحفاظ على القيمة الأثرية والتاريخية للموقع والمعلم بوضع إجراءات خاصة بالقطع والأجزاء الأصلية للموقع بصيانتها وتمييزها عن باقي الإضافات.

تطبيق الترميم الإيحائي على حالة دراستنا قلعة ديميدي من خلال وضع المخططات والرسومات ذات الأبعاد الثلاثية الأبعاد أعطانا إشارات ايجابية لنجاعة المنهج وإمكانية نجاحه في مواضع أخرى إن طبق على حالات أخرى من بقايا المواقع الأثرية المنتشرة والكثيرة في الجزائر، مع مراعاة خصوصية كل موقع الأثرية والمعمارية. وبذلك نمنع نهاية الموقع وإندثارها وإبقاءها شاهدا على تاريخ المكان.

وكمرحلة ثانية وجب تأهيل الأثر والمكان وإحياءه وجعله معلم ثقافي يجذب إليه الزوار و طلبة المدارس ويمكن الاستعانة باللوحات الشارحة والمجسمات الذي يسهل على السائح أو الزائر للموقع معرفة وفهم ماكان عليه المعلم تاريخ بناءه. ونكون بذلك أرجعنا للأثر قيمته ووظيفته الحقيقية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

1. الكتب:

01. أحمد قدري، **تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة**، هيئة الأثار المصرية، 1985.

02. أحمد الشوكي، **علم الحفائر الأثرية**، كلية الأداب جامعة عين شمس، القاهرة،

03. تقي الدين الدباغ، **الرائد في فن التنقيب**، بغداد، 1983.

04. ثريا زريق، **المواثيق الدولية التي ظهرت للحفاظ على التراث العالمي**، حلب، عاصمة الثقافة الإسلامية، 2014.

05. جانيل دي جيشن، ترجمة عبد الحميد فهمي، **وثيقة بافيا، دليل أوربي للصيانة والترميم**، مجلة المتحف الدولي، العدد 199، مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

06. جرجي حلمي عازر، **إنهيار المباني، أسبابها وعلاجها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

07. جمال عليان، **الحفاظ على التراث الثقافي "نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته"**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 2005.

08. جورج فليب، ترجمة محمد جابر، **علم الجيولوجيا**، منشورات وزارة التعلبم العالي، القاهرة، 1992.

09. خليل ابراهيم واكد، **أسباب انهيارات المباني**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1993.

10. رودريغو مارتين غالان، **مناهج البحث الأثري ومشكلاته**، تعريب: خالد غنيم، معهد ثربانتس دمشق، الطبعة الأولى، 1998.

11. زيدان عبد الكافي، **المدخل إلى علم الأثار**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

12. السيد محمود البنا، **موضوعات في ترميم وصيانة المباني الأثرية**، ، هيئة الآثار المصرية،1991.

13. شريف أبو المجد، **أساليب المعاينات وأسباب الانهيارات**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1992.

14. شيزاري براندي، **نظرية الترميم**، ترجمة حسن رفعت فرغل، المجلس الأعلى للآثار، المعهد العالي المركزي للترميم بروما، القاهرة، 2009.

15. عادل سعد أحمد حرفوش، **أسس وقواعد ترميم المباني الأثرية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، 2002.

16. عاصم محمد رزق، **علم الآثار بين النظرية والتطبيق**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

17. عبد القادر الريحاوي، **المباني التاريخية، حمايتها وطرق صيانتها**، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 1972.

18. عمران هزار، **المباني الأثرية ترميمها . صيانتها والحفاظ عليها**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1997.

19. كامل حيدر، **منهج البحث الأثري والتاريخي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995.

20. محمد جمال الدين ، **حماية الأثار والأعمال الفنية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992.

21. محمد عبد الهادي، **دراسات علمية في ترميم وصيانة الأثار غير العضوية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

22. محمد فهمي عبد الوهاب، **نظريات تطبيقية في حقل ترميم الأثار**، الهيئة المصرية **العامة للكتاب**،1985.

23. منى يوسف نخلة، **علم الأثار في الوطن العربي** "**مدخل**"، منشورات جروس برس، بيروت، لبنان، ص 109.

24. معاذ أحمد عبد الله، علي غالب، **دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الأثار**، وزارة الثقافة، هيئة الآثار المصرية،1991.

25. يوسف فؤاد خليل، **بحث في فلسفة العمارة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1992.

26. اليونوركيسيل، ترجمة مجدي الزيات، **الصيانة الوقائية**، مجلة المتحف الدولي، العدد 201، الطبعة العربية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

2. القواميس:

27. حسام مهدي، **معجم المصطلحات العربية للحفاظ على التراث الثقافي**، برنامج آثار، ايكرووم، 2008.

3. المجلات والمقالات:

28. السيد محمود البنا، **تحديد ملامح أصالة التراث المعماري مدخل ضروري لصيانته**، مجلة كلية الآثار، جامعة القاهرة، العدد 13، 2008، ص ص10-27.

29. السيد محمود البنا، **دراسة لأسس وقواعد استكمال الأجزاء الناقصة من المباني الأثرية**، مجلة كلية علم الأثار العدد7، كلية الأثار، جامعة القاهرة، ص (320- 342).

30. صالح لمعي مصطفى، **أسس ترميم المعالم الأثرية طبقا للمواثيق الدولية، مجلة شادروان، العدد الأول**،2010، ص ص04-18.

31. علي غالب، **مراحل إعداد مشروعات ترميم الآثار المعمارية**، دورة تحليل وتقويم المباني القديمة والآثرية وطرق ترميمها، معهد التدريب الفني والمهني، مؤتمر المقاولون العرب، القاهرة، 2000، ص ص 45-62.

4. رسائل الدكتوراه:

32. أنور فؤاد سالمان، **توظيف منهجية التشكيل للعناصر المعمارية والفنية الحجرية كجزء من منهجية الترميم المعماري والدقيق في المباني الأثرية**، دكتوراه ، جامعة القاهرة،2007.

33. صباح اليحياوي، **الأصالة في مشروعات الحفاظ المعماري والعمراني**، دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003.

34. شيماء حسن زكي ، **إعادة توظيف القصور التاريخية** ،أطروحة دكتوراجامعة القاهرة ، 2009.

5. مواثيق ونصوص دولية:

35. ميثاق أثينا، 1931.

36. ميثاق اليونيسكو، 1945، 1973.

37. ميثاق البندقية، 1964.

38. ميثاق روما، 1966، 1972.

قائمة المراجع الأجنبية:

1. الكتب:

39. Antonio, J**, Islamic Cities and Conservation** the UENESCO Press, 1981.
40. Biorgio; C**, Saftey Evaluation and Technique of Islamic Monuments,** University Of Rome, Italy, 1993.
41. Cabonara, G. Restaurare, recupeare**, conservare e cosilidare, (Restoration, rehabilitation, conservation andconsolidation)**. In Arkos number 1. 2000, UTET periodici, Torin.
42. Camillo Boito, **Conserver ou restaurer: les dilemmes du patrimoine ,** Editions de l'Imprimeur, 2000,
43. CHETEKOEV, Alexandre, "**Histoire de la restauration", Monuments Historiques,** 1992. Paris.
44. Conservation et mise en valeur du patrimoine culturel, Textes par Sylvie CROGIEZ et Marie FLABARD Hericher**,** Publication de L'Université de Rouen, 1998.
45. Conventions and Recommendation of UENESCO Concerning the Protection of the Cultural Heritage, Switzerland, 1985.
46. Counseil de l'Europe;**Sites archéologique en Europe Conservation, entretien et mise en valeur**, Edition anglaise, 1992.
47. Dary Fowler**, Conservation Priorities, the Conservation Practice,** West Sussex, England.
48. Denis (Guillenard) et Laroque (Claude), **Manuel de la conservation préventive gestion contrôle des collections,** Université paris, 2005.
49. Diennter, M, **Planning and Executing Anastylosis of Stone building, In Conservation and Archaeological Excavation**, ICCROM, Rome.
50. Dominique audrerie**, La protection du patrimoine culturel dans les oays fracophones,** Edition ESTEM, 2000

51. Durez (M**), Nouveau traite des Matériaux de conservation**, T2, Edition Dound, Paris, 1992.
52. Fanfoni, G**, The Italian Egyptian Restoration Center's Work in the Mavemei Complex inCairo,**In the Restoration and Conservation of Islamic Monuments in Egypt. The American University in Cairo Press, 1995.
53. Fanfoni.G**, Ilrestauro dell Sama-khanaDelDerisciMevelvi,** Cairo, 1988.
54. Feilden**, Conservation of Histoirc Building,** Butter Worth .s, England, 1975.
55. Hofer. M, Flory. S, Thuswaldner. B**, 3D Technolgy Research Challenges for the Digital Anastylosis of Ancient Monuments,** Illustrated by means of Octagon in Ephesos, 2006.
56. Ireausy Niduziak**, Polish Egyptian Restoration Work at the Burial Complex of Amir Qurqumas, Part two Conservation and Rehabilitation Projects in Cairo,** aaarp, 1980.
57. JaroslawDobrowolski**, A Polish – Egyptian Restoraration Project at the Eastrn Cemetery in Cairo,** Polish Center of Archeology, Cairo, 1993.
58. Jukka, Jokilehto**, Reconstruction of Ancient Remains, Conservation and Management of Archeological Sites**, Vol 1; 1995, England.
59. Laurent Antoine**, Aspects théoriques de la restauration du patrimoine,** Edition Enssib, Paris, 2005.
60. LENIAUD, Jean-Michel, Viollet-le-Duc ou les délires du système, Paris, Mengès, 1994
61. Medhat Al- Lenbbawy, **Restoration Work in Cairo, Past and future**, EAQ, Cairo, 1993.
62. Mildred, F;**New life for old buildings**, AR, Magazine, London, 1972.
11. PHILIPOT, Paul, "**La restauration depuis 1945: naissance, développement et problèmes d'une discipline"**, Cahiers d'étude, ICOM.
63. PlenderlerLeith, H. J &Torraca, G**, Conservation of Stone in the Conservation of Cultural Prosperity,** UENSCO, 1995**.**
64. Picard G-Ch**, Castellum Dimmidi,** Alger-Paris, s.d, 1947.
65. Tamas Fejerdy, DANS authenticité la Restauration Monuments Historiques des Authenticité, DANS Conférence de Nara sur1, 1995.
66. Walter, R.S**, Some Illustrative Preservation Problems and Treatments in Washington,** National Academy Press, 1982.

الفهارس

الفهارس

فهرس الجداول

الجدول (01): التاريخ العسكري لقلعة ديميدي.....05
الجدول (02): نموذج لبطاقة موقع أثري.....37
الجدول (03): نموذج لبطاقة تسجيل موقع معماري عسكري.....56
الجدول (04): نتائج قياس الكتلة الناشفة.....149
الجدول (05): نتائج قياس نسبة الرطوبة.....150
الجدول (06) نتائج قياس الكتلة الناشفة والمشبعة للعينات.....151
الجدول (07): نسب امتصاص الماء للعينات.....151
الجدول (08): تأثير الصدم الحراري على العينات.....152

فهرس الخرائط

الخريطة (01): الليمس النوميدي خلال القرن الثالث الميلادي..... 04

فهرس الأشكال

الشكل (01): مخطط القلعة.....10
الشكل (02): رسم تخطيطي للبوابة.....17
الشكل (03): رسم تخطيطي لمعبد البرانسيبا.....24
الشكل (04): رسم تخطيطي لمبنى البرانسيبا.....25
الشكل (05): مخطط تبعية المواقع الصغيرة إلى موقع أكبر شامل.....50
الشكل (06): خندق أثري وأخر محفور بسبب التنقيب.....59
الشكل (07): إعادة تصور البوابة، منظر أمامي.....163

الشكل (08): إعادة تصور البوابة، منظر علوي 164
الشكل (09): إعادة تصور البوابة، من الداخل.....164
الشكل (10): إعادة تصور البوابة، منظر جانبي.....165
الشكل (11): إعادة تصور ترميم البوابة، منظر جانبي.....167
الشكل (12): إعادة تصور ترميم البوابة، منظر أمامي.....168
الشكل (13): إعادة تصور ترميم البوابة، منظر من الداخل.....169
الشكل (14): رسم تصوري لسور حصن روماني.....171
الشكل (15): إعادة تصور السور الخارجي مع الأبراج.....173
الشكل (16): إعادة تصور ترميم السور الخارجي والأبراج.....174
الشكل (17): إعادة تصورالأبواب الجانبية للسور.....175
الشكل (18): إعادة تصور مبنى البرانسيبا، منظر علوي.....176
الشكل (19): إعادة تصور مبنى البرانسيبا، منظر علوي جانبي.....177
الشكل (20): إعادة تصور ترميم مبنى البرانسيبا، منظر أمامي علوي.....179
الشكل (21): إعادة تصور ترميم مبنى البرانسيبا، منظر جانبي علوي.....180
الشكل (22): رسم تخطيطي لمراقد الجنود الرومانية.....181
الشكل (23): مرقد جنود روماني مزود برباط للأحصنة.....181
الشكل (24): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر جانبي.....182
الشكل (25): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر جانبي علوي.....183
الشكل (26): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر جانبي علوي.....183
الشكل (27): إعادة تصور مراقد الجنود، منظر أمامي علوي.....184
الشكل (28): إعادة تصور حمام القلعة.....185
الشكل (29): إعادة تصور ترميم حمام القلعة.....186
الشكل (30): إعادة تصور القلعة، منظر علوي.....187

الشكل (31): إعادة تصور القلعة، منظر علوي خلفي.....187
الشكل (32): إعادة تصور القلعة، منظر أمامي علوي 188
الشكل (33): إعادة تصور القلعة، منظر جانبي علوي.....188
الشكل (34): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر جانبي علوي.....189
الشكل (35): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر خلفي علوي.....189
الشكل (36): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر علوي.....190
الشكل (37): إعادة تصور ترميم القلعة، منظر جانبي أفقي(البنى التحتية والأرضية).190

فهرس الصور

الصورة (01): صورة جوية لمحيط هضبة الموقع.....03
الصورة (02): بقايا السور الخارجي وقت بداية الحفريات.....13
الصورة (03): صورة لأثار البوابة أخذت أثناء القيام بالحفريات.....16
الصورة (04): بقايا لمبنى ثكني من ثكنات القلعة.....19
الصورة (05): أحد سراديب القلعة.....21
الصورة (06): بعض الشقف الفخارية المتناثرة في الموقع.....31
الصورة (07): من آخر الجدران الباقية في القلعة.....31
الصورة (08): قبر منبوش في أطراف القلعة.....32
الصورة (09): الطريق الجبلية إلى القلعة.....32
الصورة (10): ركام حجري لأحد مباني القلعة جراء الانهيار الكلي.....35
الصورة (11): أثار من مدينة بومباي التي تشكلت جراء بركان فيزوف.....47
الصورة (12): موقع ببقايا أثرية شاهدة على الصرح المشيد والموضح في اللوحة.....66
الصورة (13): أطلال مدينة طروادة التاريخية بعد التنقيب عليها.....67
الصورة (14): موقع للثقافة الأولدافية لفترات ماقبل التاريخ بتنزانيا.....68

الصورة (15): موقع أثري يتميز بتعاقب حضاري، موقع مدينة طروادة.....70
الصورة (16): موقع الجزر الثلاث.....87
الصورة (17): الموقع قبل التنظيف.....88
الصورة (18): الموقع بعد التنظيف.....89
الصورة (19): الجدران بعد لإعادة ترميمها.....89
الصورة (20): الأرضيات قيل التدخل.....90
الصورة (21): الأرضيات قبل الترميم.....90
الصورة (22): الفيسفساء قبل التدخل.....91
الصورة (23): الفيسفساء بعد التدخل.....91
الصورة (24): فيوليت لودوك.....96
الصورة (25): مبنى "نوتردام" قبل وبعد ترميمها من المعماري فيوليت.....97
الصورة (26): ارجاع نوافذ مبنى نوتردام إلى وضعها الأصلي.....98
الصورة (27): جون راسكن 99
الصورة (28): كاميليو بويتو.....100
الصورة (29): مبنى القصر الأحمر في باريس قبل تجديده سنة 1908.....102
الصورة (30): مبنى القصر الأحمر في باريس بعد تجديده.....102
الصورة (31): شيزاري براندي.....103
الصورة (32): برج القديس مرقس أثناء الانهيار سنة 1902.....108
الصورة (33): برج القديس مرقس بعد عملية إعادة بناءه كليا.....109
الصورة (34): جزء من المدينة القديمة بوارسو، و الدمار جراء الحرب العالمية "2"....111
الصورة (35): نفس المباني المنهارة في الصورة 23 بعد إعادة بناءها كاملة.....111
الصورة (36): مياه نهر النيل تغمر معبد أبو سنبل بعد بداية انشاء السد العالي.....113
الصورة (37): عمليات الفك لمعبد أبو سنبل.....114

الصورة (38): عمليات التركيب للمعبد.....114
الصورة (39): مبنى الأكروبوليس قبل ترميمه.....115
الصورة (40): الترميم بالمشابهة في أولى تجاربها على مبنى الأكروبوليس.....116
الصورة (41): الاستكمال كهدف إنشائي لحماية الأثر من التدهور.....121
الصورة (42): الإستكمال كهدف جمالي، وإظهار الصورة.....123
الصورة (43): توضح الطبيعة الجيرية لحجارة القلعة.....147
الصورة (44): العينة A.....148
الصورة (45): العينة B.....148
الصورة (46): العينة C.....148
الصورة (47): البوابة لحظة إجراء الحفريات.....161
الصورة (48): بوابة حصن لامبيز.....162
الصورة (49): بوابة حصن نيم بفرنسا.....162
الصورة (50): استعمال المجسمات لتوضيح أشكال المعالم زمن بناءها.....192
الصورة (51): موقع القلعة يسمح بمشاهد كاملة لمنافذ المدينة والوادي.....193
الصورة (52): مزارات دينية أسفل هضبة القلعة.....194
الصورة (53): تمثيليات وعروض لفائدة التلاميذ بموقع روماني.....195

فهرس اللوحات

اللوحة (01): رسومات جدارية في معبد البالمرين..... 26
اللوحة (02): بعض اللقى الأثرية التي عثر عليها في حفريات الموقع..... 27
اللوحة (03): بعض اللقى التي عثر عليهافي موقع الحفرية..... 28

فهرس الموضوعات

المقدمة.....أ

الفصل الأول: قلعة ديميدي دراسة تاريخية ومعمارية

1. قلعة ديميدي جغرافيا وتاريخيا.....02

1.1. الموقع الجغرافي والتسمسة.....02

2.1. اللمحة التاريخية.....03

2. الوصف المعماري للقلعة.....08

1.2. التخطيط العام للقلعة.....09

2.2. السور الخارجي للقلعة.....12

3.2. الأسوار الجانبية والأبراج.....14

4.2. أسس وتقنية بناء أسوار القلعة.....14

5.2. بوابة القلعة.....15

6.2. الأبنية الثكنية.....18

7.2. السراديب.....20

8.2. معبد البرانسيبا.....22

3. قلعة ديميدي– الوضعية الحالية–.....29

1.3. تصنيف القلعة ضمن المواقع الأثرية.....29

2.3. تصنيف القلعة ضمن بقايا المواقع الأثرية.....30

3.3. حالة حفظ القلعة.....33

4.3. عوامل إندثار القلعة.....33

الفصل الثاني: مفاهيم بقايا المواقع الأثرية

1. المواقع الأثرية.....38
1.1. مما يتألف الموقع الأثري.....38
2.1. المحيط الخارجي والداخلي للموقع الأثري.....39
1.2.1. المحيط الخارجي للموقع الأثري.....40
2.2.1. المحيط الداخلي للموقع الأثري.....42
3.1. العائدية الثقافية لموقع أثري.....44
4.1. كيف يتكون الموقع الأثري.....47
5.1. التطبيقات العملية في المواقع الأثرية.....48
1.5.1. تقصي المعطيات الأرضية.....48
2.5.1. مسح المواقع.....51
3.5.1. دراسة الوحدات الأثرية الغير مدفونة (أبنية وعمائر).....53
2. بقايا المواقع الأثرية.....63
1.2. التعريف الاصطلاحي (الإجرائي).....64
2.2. مصطلحات لمنظرين ولمنظمات دولية.....64
1.2.2. الأنقاض.....64
2.2.2. الانهيار.....65
3.2.2. الأطلال.....65
3.2. أشكال وعوامل تشكل بقايا المواقع الأثرية.....66
1.3.2. المواقع الشاهدة.....66
2.3.2. المواقع المندثرة.....67
3.3.2. التلال الأثرية.....68
4.3.2. المواقع المحفورة أو المنقبة.....69

5.3.2. محيط المواقع الأثرية.....69
6.3.2. المواقع المدفونة تحت طبقات حضارية.....70

الفصل الثالث: نظريات ترميم المعالم التاريخية والأثرية

1. تقدير أهمية عملية الحفاظ للتراث.....73
2. مصطلحات في المحافظة على الآثار.....74
1.2. الحفاظ.....74
2.2. الصيانة.....75
3.2. التكييف.....75
4.2. الحفظ.....75
1.4.2. الحفظ الوقائي.....76
2.4.2. الحفظ العلاجي.....76
5.2. الترميم.....77
1.5.2. أهداف ودواعي الترميم.....78
2.5.2. أنواع الترميم.....78
3.5.2. الزمن والعمل الفني والترميم.....81
4.5.2. مادة العمل الفني.....82
6.2. إدارة المواقع الأثرية.....83
تأهيل المواقع الأثرية في الجزائر: "تهيئة الجهة الشمالية لموقع الجزر الثلاث".....87
3. تطور مفهوم حماية المعالم التاريخية والأثرية عبر الزمن.....92
1.3. تطور مفهوم الحماية في العهود القديمة.....92
2.3. تطور مفهوم الحماية خلال عصر النهضة.....92
3.3. مفاهيم الحفاظ بعد عصر النهضة.....93

4.3. وقع الحرب العالمية الأولى والثانية على تشريعات حماية الآثار.....94
4. أهم نظريات الترميم والمنظرين.....96
1.4. أوجين فيوليت لودويك Viollet-le-Duc: "منهج الاستعادة"..... 97
2.4. جون راسكين John Ruskin: "منهج المحافظة".....99
3.4. كاميليو بويتو Camilo Boito: "الحد الأدنى من التدخل" 100
4.4. ريناتو بونيلي Renato Bonlli: "منهج التجديد".....101
5.4. شيزاري براندي وأفكاره في الترميم.....103
1.5.4. الوحدة الافتراضية للعمل الفني.....104
2.5.4. الترميم والقضية التاريخية:.....104
7.4. الفضاء المكاني للعمل الفني.....104

الفصل الرابع: مفاهيم إعادة البناء والاستكمال للمباني الأثرية

1. مدخل إلى مفهوم إعادة البناء والاستكمال للمباني الأثرية.....106
2. مفهوم إعادة البناء.....106
1.2. بعض المفاهيم التي يدخل فيها مصطلح إعادة البناء.....112
1.1.2. الفك وإعادة البناء.....112
2.1.2. أعمال الفك والنقل وإعادة البناء في مكان آخر "الإنقاذ".....112
3.1.2. إعادة تجميع العناصر المتناثرة "الترميم بالمشابهة".....115
3. الإستكمال في ترميم الأثار.....118
1.3. مفهوم الأستكمال.....118
2.3. الإستكمال كمبدأ وهدف وقضية في ترميم المباني الأثرية.....119
1.2.3. الإستكمال كمبدأ في ترميم الأثار.....119
2.2.3. الإسنكمال كهدف في ترميم وصيانة المباني الأثرية.....120

3.2.3. الإستكمال قضية دولية في مجال الترميم.....124
3.3. أهم بنود المواثيق والتوصيات الدولية الخاصة بترميم واستكمال المباني الأثرية...127
4.3. الإتجاهات والمناهج المختلفة في الإستكمال.....131
1.4.3. أساليب الترميم المطلق.....132
2.4.3. أساليب الترميم المتحفظة.....132
3.4.3. أساليب الترميم المعتدلة.....132
4. التجارب الدولية في إعادة البناء والاستكمال.....133
1.4. المدرسة اليونانية.....133
2.4. المدرسة الإنجليزية.....133
3.4. المدرسة البولندية.....134
4.4. المدرسة الفرنسية.....135
5.4. المدرسة الألمانية.....136
6.4. المدرسة الإيطالية.....137
5. الأصالة في أعمال ترميم المباني الأثرية بالإستكمال وإعادة البناء.....137
1.5. أصالة التصميم.....138
2.5. أصالة المواد.....139
3.5. أصالة الصنعة.....139
4.5. أصالة الموقع.....140

الفصل الخامس: "الترميم الإيحائي" منهجا لإعادة بناء بقايا قلعة ديميدي

1. الهدف من ترميم القلعة.....143
2. إعادة البناء كحل لترميم القلعة.....144
3. مشروع إعادة بناء القلعة.....145

1.3. المواد المستعملة.....146
1.1.3. الحجارة والمونة.....146
2.1.3. الأعمال المخبرية لعينات الحجارة.....146
2.3. الترميم الإيحائي كمنهج مقترح لإعادة البناء.....153
1.2.3. مدى الإيحاء.....154
2.2.3. نظرية شيزاري براندي طنظرية الوحدة الكامنة".....155
3.2.3. المبادئ الأساسية للترميم.....156
4. وضع مخططات إعادة التصور والبناء للقلعة.....159
1.4. البوابة الرئيسية.....160
1.1.4.مخطط إعادة تصور البوابة الرئيسية.....160
2.1.4. مخطط إعادة بناءالبوابة الرئيسية.....166
2.4. السور الخارجي.....171
2.2.4. مخطط إعادة بناء السور الخارجي.....173
3.4. مبنى البرانسيبا.....175
1.3.4. مخطط إعادة تصور مبنى البرانسيبا.....176
2.3.4. مخطط إعادة بناء مبنى البرانسيبا.....177
5.4. مرقد الجنود.....181
1.5.4. مخطط إعادة تصور مراقد الجنود.....181
2.5.4. مخطط إعادة بناء مراقد الجنود.....183
6.4. الحمام.....184
1.6.4. مخطط إعادة تصور الحمام.....185
2.6.4. مخطط إعادة بناء الحمام.....185
7.4. المخططات النهائية.....186

1.7.4. مخطط إعادة تصور القلعة.....186
2.7.4. مخطط إعادة بناء القلعة.....186
5. إعادة إحياء وتأهيل القلعة.....191
1.5. القلعة كمتحف موقع.....192
2.5. ربط القلعة بمكان تواجدها.....193
3.5. ربط القلعة بالمعالم الثقافية والدينية القريبة منها.....194
4.5. القيام بنشاطات ثقافية.....194

الخاتمة.....197
قائمة المراجع.....200

الفهارس.....205
فهرس الجداول.....205
فهرس الخرائط.....205
فهرس الأشكال.....205
فهرس الصور.....207
فهرس اللوحات.....209
فهرس الموضوعات.....210